**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الوادي**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم العلوم الإنسانية**

**شعبة التاريخ**

# إتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات )

# 1964– 1999م

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر**

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

عائشة مصطفاوي د/ محمد عبد الرؤوف ثامر

**لجنة القراء والمناقشة**

- **د. الطاهر سبقاق... رئيسا**
- **د. محمد ثامر عبد الرؤوف ... مشرفا ومقررا**
- **د. معاذ عمراني ... عضوا مناقشا**

**السنة الجامعية: 1434- 1435هـ / 2013- 2014م**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الوادي**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم العلوم الإنسانية**

**شعبة التاريخ**

# إتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات )

# 1964– 1999م

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر**

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

عائشة مصطفاوي د/ محمد عبد الرؤوف ثامر

**لجنة القراء والمناقشة**

- **د. الطاهر سبقاق... رئيسا**
- **د. محمد ثامر عبد الرؤوف ... مشرفا ومقررا**
- **د. معاذ عمراني ... عضوا مناقشا**

**السنة الجامعية: 1434- 1435هـ / 2013- 2014م**

**قال الله تعالى**

**بسم الله الرحمن الرحيِّم**

# "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقـــوا"

**صدق الله العظيم**

**الأية 103 آل عمران**

# الإهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضـــــــــــع إلى ..

الوالديـــــــن الكريمـــــــــــين ...

إلى زوجـــــــــــــــــــــــي ...

إلى أولادي "بلقاسم" و " محمد البشير"...

إلى كامـــــــــل عائلتـــــــــــــــي ..

إلى روح عمي "عبد الحكـــيم" رحمه الله وطيّب ثراه ..

عائشة

# شكـــــر وعرفـــان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور "محمد عبد الرؤوف ثامر" الذي كان لي خير مشرف وخير مساعد.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لي يد المساعدة والتشجيع أثناء إنجازي لهذه الدراسة.

كما لا أنسى أن أقدم شكري للأستاذ "جمال بلفردي" الذي أمدَّني بالعديد من المراجع التي ساعدتي في إنجاز هذه المذكرة.

وأقدم شكري كذلك للزميلة "نبوية شباح" التي لم تبخـــل عليّ بالمساعدة طيلة إنجاز دراستي للموضوع.

عائشة

# مقدمـــة

**مقدمة**

إن قيام اتحاد المغرب العربي له أسس متينة تتمثل في مقوماته الاستراتيجية والحضارية، من وحدة تاريخ ودين ولغة تدعمها عوامل أخرى مساعدة لإنشائه كالدافع الأمني وما يشهده العالم من تكتلات إقليمية وجهوية وقد مرت أقطار المغرب العربي بتجارب تاريخية وحدوية تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية لتتجسد فعليا بعد الاستقلال، من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة 1964م، والتي أقيمت لأجل بعث اندماج وتكامل إقتصادي مغاربي، ولكنها لم تكلل بالنجاح، واستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الدولية، من أبرز معالمها، بروز العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية، ومن هنا كانت الدعوة للوحدة وإنشاء اتحاد المغرب العربي 1989م، والذي يمثل مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمسة (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا).

يهدف هذا الاتحاد إلى تحقيق تكامل بين دول المغرب العربي في جميع المجالات، إلا أن هذا الاتحاد لم يعكس مستوى طموحات شعوب المنطقة لافتقاده عامل الفعالية والاستمرارية نتيجة التحديات التي يواجهها، لذلك توقف نشاطه، وجمدت مؤسساته سنة 1995م، ولهذا جاء العنوان على النحو التالي: اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964- 1999م).

**دوافع اختيار الموضوع:**

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لعدة مبررات يمكن حصرها في ما يلي:

- الاهتمام بقضايا دول المغرب العربي.
- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن اتحاد المغرب العربي من خلال الاطلاع على أهم المقومات والدوافع المساعدة على بعث تكامل

مغاربي يعكس وزن هذه المنطقة على المستوى الدولي، ومعرفة الجذور التاريخية للتجربة الوحدوية ومراحل تطورها وإنجازاتها وكذلك أهم المعوقات التي عطلت مساره.

- النقص الكبير في معالجة مثل هذا الموضوع خاصة على مستوى المذكرات والرسائل الجامعية.
- إثراء المكتبة الجامعية بأحد المواضيع الهامة، ألا وهو اتحاد المغرب العربي، والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية.
- أما عن أسباب اختيار هذه الفترة (1964- 1999م) فترجع إلى أن سنة 1964م هي السنة التي تجسد فيها العمل الوحدوي بمؤسسات وهياكل، وسنة 1999م هي سنة أتت بمستجدات حديثة على مشروع الوحدة، إذ تكرس مبدأ الفرقة بين الدول المغاربية، ودخلت جميعها ضمن مشروع الشراكة الأوروبية والأمريكية، وهذه الشراكة قد تكون مجال لدراسات أكاديمية أخرى.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بالتجربة الوحدوية العميقة عمق النضال المغاربي المشترك، ويتعرض لأهم تجارب الوحدوية وذلك بالتعرف على واقعها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملي والوقوف على العوامل والتحديات التي تعثر التجربة التكاملية المغاربية، كما انها تتضمن مقترحات وحلول لإعادة بعث وتفعيل اتحاد المغرب العربي.

**الاشكالية:**

إن عنوان المذكرة: "**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964- 1999م)**"، ولدراسة هذا الموضوع تم تحديد الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أبرز معوقات وتحديات قيام اتحاد مغرب عربي حقيقي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسس الموضوعية لقيام اتحاد المغرب العربي؟.
- إلى أي مدى تعود جذوره التاريخية؟ وما مراحل تطوره؟
- ما هي سبل تجاوز هذه المعوقات؟

**الدراسات السابقة:**

يعد اتحاد المغرب العربي أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب، وأبرز المؤلفين الذين اعتمدت عليهم ويشتركون معي في نفس الدراسة نجد:

- الدكتور مصطفى الفيلالي في كتابه المغرب العربي نداء المستقبل، الصادر عام 1989م، فقد ركز فيه على تجربة التعاون الاقتصادي المتمثلة في تجربة اللجنة الاستشارية، وتطرق إلى مراحلها وإنجازاتها، ونقاط ضعفها كي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة المتمثلة في اتحاد المغرب العربي، وأشار إليها فقط لأن الكتاب رافق بداية هذه التجربة.
- جمال عبد الناصر مانع في كتابه اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية الصادر عام 2004م، حيث تطرق الكاتب لجذور الفكرة الوحدوية ومقوماتها ولم يول اهتماما كافيا لتجربة اللجنة الاستشارية للمغرب ومؤسساتها رغم اهميتها في أرضية موضوعه، كما لم يتعرض لإنجازات ومعوقات التجربة التكاملية في المغرب العربي.
- عبد الوهاب بن خليف في كتابه اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، الصادر عام 2010م، وقد تم التركيز فيه على الأسس

التاريخية للتجربة التكاملية والمقومات الداخلية التي تتمتع بها المنطقة وتضمن آفاق هذا الاتحاد.

أما فيما يخص الدراسة التي بين أيدينا، فالشيء الذي تميزت به عن الدراسات السابقة هو تطرقنا إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في قيام اتحاد المغرب العربي، والتعمق في دراسة المعوقات والتحديات المحلية والإقليمية التي تواجه.

**منهج البحث:**

اعتمدت المنهج التاريخي على اعتبار انه الأنسب لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي للتكامل المغاربي وواقعه، وقد اعتمدت التسلسل التاريخي للتدرج في فصول البحث، غير أن ذلك لم يكن حاجزا أمام بعض المسائل فقد حدث نوع من التداخل بين الفصل الأول والثالث خصوصا في دوافع قيام الاتحاد وبعض الجوانب من المعوقات والتحديات.

**الصعوبات:**

إن كان لا بد من الإشارة إلى بعض الصعوبات فأقول لا محالة من أن تعترض الباحث عديد الصعوبات، يمكن أن تكون متعلقة بصعوبة البحث والحصول على المادة العلمية للبحث قيد الدراسة، وتشتتها وتواجدها في مكتبات متناثرة مع عدم توفرها بكثرة في هذا الموضوع المتشابك تاريخيا وسياسيا وقانونيا واقتصاديا، إضافة إلى قلة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع.

**خطة البحث:**

مكنتني المادة العلمية التي استطعت الحصول عليها من الإجابة على التساؤلات والإشكالية المطروحة من تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أنهيت كل فصل باستنتاج وخلاصة جزئية، إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

تناولت في الفصل الأول الأسس الموضوعية لقيام اتحاد المغرب العربي، وذلك بالتطرق أولا للمقومات الجيوستراتيجية والاقتصادية والثقافية والحضارية لدول اتحاد المغرب العربي، أما العنصر الثاني فخصصته للدوافع السياسية والاقتصادية التي ساعدت على قيامه.

أما بخصوص الفصل الثاني فتعرضت لجذور قيام اتحاد المغرب العربي ومراحل تطوره، حيث تطرقت إلى جذور الفكر الوحدوي ونشأته من 1919 إلى 1958 والتي قسمتها إلى النضال الوحدوي المغاربي (1919- 1945)، وكذلك تطور العمل الوحدوي (1945- 1958م)، أما العنصر الثاني فقد خصصته إلى مراحل تطور مسار التجربة الوحدوية (1963- 1989م) وأبرز ما جاء فيها تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة 1964م، وتجربة اتحاد المغرب العربي عام 1989، وأشرنا إلى هياكلها وانجازاتها.

في حين جاء الفصل الثالث تحت عنوان معوقات اتحاد المغرب العربي وسبل تجاوزها، فقد درسنا في البداية المعوقات والتحديات المتمثلة في المعوقات السياسية والاقتصادية والمنهجية، وفي العنصر الثاني تطرقنا إلى سبل تجاوزها على المستوى السياسي والاقتصادي والمنهجي.

وأنهيت المذكرة بخاتمة عامة حوصلت فيها مختلفة النتائج التي توصلت إليها أثناء فصول الدراسة، إضافة إلى ذلك فقد كان للبحث جملة من الملاحق وفهرس عام.

وبعد هذه الدراسة المتواضعة لا أدعي إطلاقا أنني جعلت البحث في صورة نموذجية لا يعتريها النقص وأعتقد أن عديد القضايا التي تطرقت إليها ما زالت تحتاج إلى دراسات أكثر تعمقا.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الدكتور ثامر محمد عبد الرؤوف الذي ساعدني بتوجيهاته وتصحيحاته التي أثرت الموضوع وأخرجته في صورته النهائية، وإلى كل من مدّ يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة.

## الفصل الأول: الأسس الموضوعية لقيام اتحاد المغرب العربي

### أولا: مقومات نشأة اتحاد المغرب العربي

1. المقومات جيوستراتيجية
2. المقومات الاقتصادية
3. المقومات بشرية
4. المقومات ثقافية وحضارية

### ثانيا: دوافع نشأة اتحاد المغرب العربي

1. الدوافع سياسية
2. الدوافع الاقتصادية

## الفصل الأول: الأسس الموضوعية لقيام اتحاد المغرب العربي

إن تحقيق تجربة الاتحاد المغاربي يستدعي توافر مجموعة من المقومات والدوافع، التي هي بمثابة حجر الأساس لأي انطلاقة تكاملية، إذ لا يمكن أن يحقق هذا الاتحاد هدفه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة العديد من المقومات المختلفة، والتي تعتبر أساسية كونها تستمد قوتها من طبيعتها الدائمة[1]، وكذا مجموعة من العوامل المساعدة التي تقود نحو إنشائه، فاتحاد المغرب العربي لم يكن نتاجا لمقوِّم أو عامل واحد، إنما هو نتاج لتضافر مجموعة من المقومات والعوامل المحلية والدولية[2].

وتختلف ظاهرة التكامل[3] في منطقة المغرب العربي عن ظاهرة التكامل في العديد من المناطق الأخرى، كالاتحاد الأوروبي الذي لا تتوفر فيه جل المقومات الداخلية، إنما المصلحة المشتركة هي أساس عملياتها الوحدوية، على عكس دول المغرب العربي الذي تتوفر فيه مقومات ثابتة تجبرها على التقارب، كوحدة اللغة، الدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يشكِّل الوجدان المشترك لهذه الأمة، بالإضافة إلى دوافع خارجية وظروف دولية، كل هاته المعطيات تعتبر دعائم أساسية لإنشاء اتحاد المغرب العربي، ومن هذا المنطلق سنعرض المقومات والدوافع التي ساهمت في تبلور تكتل مغاربي[4].

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص 40.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 35.

[3] – **التكامل:** اختلف الباحثون الاقتصاديون حول تحديد مفهوم مصطلح التكامل، فاستخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن التكامل، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج، وآخرون استخدموا التعاون وكذا الاتحاد، ويرجع هذا الإختلاف إلى نوعية التكامل ودرجته، هل هو جزئي، أم كلي (أي على جميع المستويات أو على مستوى واحد كالتكامل الاقتصادي فقط)، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكتل اقليمي. ينظر: طلال زغبة، عباس فرحات، "السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة البينية في عصر التكتلات الاقتصادية"، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول: "**واقع التكتلات الاقليمية زمن الأزمات**، جامعة الوادي، الجزائر، 26/ 27 فيفري 2012، ص 07.

[4] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 40.

## أولا: مقومات قيام اتحاد المغرب العربي

### 1. المقومات الجيوستراتيجية:

قبل الاسترسال في الموضوع لابد من تحديد تعريف للمغرب العربي، حيث تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

يطلق على المنطقة اسم أرض البرابرة باعتبار أصل سكان المنطقة بربري، كما توصف المنطقة بشمال افريقيا كونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى عند فرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب سنة 1912 التي جاءت بعد الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر عام 1830 فأصبحت دول شمال افريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشمل إقليما جغرافيا، ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية، وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي والعروبي الاسلامي[1].

ويذكر بول بالتا أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 إلى غاية 1964 كان يعرف ثلاث أقطار وهي تونس، الجزائر والمغرب، أما البلدان الآخران ليبيا فقد نظر على أنها دولة تتبع المشرق العربي وموريتانيا دولة افريقية[2].

---

[1] – احميدة محمد السنوسي، **الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الاقليمية والاجتماعية والسياسية**، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1999، ص ص 23– 24.

[2] –Paul. B.Alta, **Le Grand Maghreb de indépendance à l'an 2000**, La Phonic, Alger, 1990, p27.

ولكن بعد عودة النشاط المغاربي في المغرب العربي فيما بعد الاستقلال على مستوى وزراء الاقتصاد سنة 1964[1] أخذ مصطلح المغرب العربي مكانته، وأصبح يُتداول في أوروبا نفسها، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي للتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى[2].

ولكن بالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن المغرب العربي يتألف من وحدة استراتيجية متميزة ويتكون من خمس بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، وذلك باعتبارها تشكل المغرب الكبير الموجود في شمال القارة الافريقية، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي فيما بينهم التشابه في التضاريس والمناخ[3]، وهذا ما توضحه الخريطة السياسية للمغرب العربي:

**المصدر:** .http://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fauto.img

[1] – محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954– 1975**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 387.

[2] – احميدة محمد السنوسي، المرجع السابق، ص ص 23– 24.

[3] – نفسه، ص 23.

إذ يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي متصل الحدود، متجانس الخصائص المادية، والسمات الطبيعية، متكامل الموارد الطاقوية والثروات الطبيعية والمنابع المائية، ومتقارب الملامح البشرية، فهو يشكل بذلك مجموعة اقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كيلومتر مربع[1]، تقع في الجزء الشمالي من افريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا، ويحدها المحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي شرقا[2].

ويعطي هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتيجية هامة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الافريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا، امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا[3].

فمنطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا ، أفريقيا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية استراتيجية بالغة، إضافة إلى موقعها البحري المتميز شمالا على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية، كما يعتبر الشريط البحري لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا في العمليات التجارية[4]، وهذا ما توضحه الخريطة التالية.

---

[1] – هذه المساحة تمثل كل بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية).

[2] – احميدة محمد السنوسي، المرجع السابق، ص 23.

[3] – عبد الحليم بن مشري، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص ص 03– 04.

[4] – Hatem Ben Salem, **Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale)**, Le comité d'études de défense nationale N07, Paris, Juillet 1989, pp 06– 07.

المصدر : http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

وبعد طرح فكرة عامة عن الخصائص الاستراتيجية للموقع الجغرافي للمنطقة، سنتطرق الآن لمميزات وخصائص الدول الخمسة الأعضاء بالاتحاد المغاربي.

أما عن المساحة القطرية لدول اتحاد المغرب العربي فهي على النحو التالي[1]:

| الدولة | الجزائر | ليبيا | موريتانيا | المغرب | تونس |
|---|---|---|---|---|---|
| المساحة (كلم²) | 2.831.741 | 1.775.5000 | 1.030.700 | 450.000 | 163.610 |
| النسبة المغاربية | 39.25 | 29.26 | 16.98 | 7.41 | 2.69 |
| المرتبة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| النسبة القارية | 7.85 | 5.85 | 3.40 | 1.48 | 0.53 |
| المرتبة | 2 | 4 | 10 | 24 | 35 |
| النسبة العالمية | 1.77 | 1.32 | 0.76 | 0.33 | 0.12 |
| المرتبة | 10 | 16 | 28 | 55 | 90 |

[1] – الهادي لعروق، سميرة بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1998.

أما عن الخصائص الجغرافية للدول الأعضاء فهي كما يلي:

**الجزائر:** تقع في المنطقة الوسطى من شمال افريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله إلى 1200 كلم، ويحدها النيجر، مالي وموريتانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا، كما تتقسم طبيعتها الجغرافية في السطح إلى ثلاث مناطق هي: منطقة التل المحاذية للبحر الأبيض المتوسط والتي توجد بها السهول الساحلية، وسلسلة جبال الأطلس وتليها منطقة السهوب، ثم المنطقة الصحراوية من الشمال نحو الجنوب[1].

أما عن مناخها، فنجد المناخ المتوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط، هذا المناخ يتغير كلما تم التوغل نحو الداخل أين يصبح المناخ قاريا، أما جنوبا فنجد المناخ الصحراوي الذي ترتفع حرارته وتقل أمطاره[2]، كما أن تنوع الأقاليم المناخية والتضاريس جعل الجزائر تزخر بإمكانيات زراعية هائلة[3].

**تونس:** تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طوله إلى 1300 كلم، يحدها من الجنوب والشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر[4]، أما عن وضعها الجغرافي فنجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط به سهول رسوبية خصبة، أما الجزء الجنوبي أين توجد منطقة المنخفضات فتوجد حولها واحات عديدة[5].

وبالنسبة للمناخ فهو متنوع بين مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الصحراوي بالجنوب، كما أن موقعها الاستراتيجي جعلها تطل على مضيق صقلية.

---

[1] – مربعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 13، 14.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 25– 26.

[3] – **الأطلس العالمي**، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص 33.

[4] – نفسه، ص 33.

[5] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 25.

**المغرب:** تقع في الجزء الشمالي الغربي من افريقيا، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية، ويصل طول ساحلها المطل على البحر الأبيض المتوسط حوالي 537 كلم، أما المطل على واجهة المحيط الأطلسي فيصل طوله إلى 2496 كلم[1].

وبالنسبة لمناخ المغرب نجده معتدل الحرارة صيفا وقليل البرودة شتاء، وهذا على الشواطئ المتوسطية والأطلسية، ومناخا قاريا على جبال الأطلس[2]، كما أن موقعه على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط جعله بوابة مضيق جبل طارق نحو اسبانيا[3].

**ليبيا:** تقع في وسط شمالي افريقيا بين المشرق والمغرب العربيين، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1900 كلم، ومن الجنوب النيجر والتشاد، أما مناخها فهو مناخ متوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر المتوسط أين نجد الصيف حارا والشتاء معتدلا معروفا بكثرة الأمطار، وتقل هذه الأخيرة كلما تم الابتعاد عن الساحل والتوغل نحو الجنوب أين يصبح المناخ صحراويا معروف بالحرارة الشديدة صيفا والبرودة شتاء[4].

وبالنسبة لوضعها الجغرافي نجد أكثر من 95% من مساحة ليبيا تتكون من صحاري صخرية ورملية قليلة الارتفاع، أما المنطقة المحاذية للبحر الأبيض المتوسط فهي منطقة خصبة والتي منها الجبل الأخضر الذي يتصل في انحداره بالصحراء ثم منطقة الصحراء الجنوبية التي توجد بها المياه الجوفية[5].

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ، ص 23.

[2] – الأطلس العالمي، المرجع السابق، ص 34.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 26.

[4] – الأطلس العالمي، المرجع نفسه، ص 35.

[5] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 26.

**موريتانيا:** تقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية، يحدها من الشمال الجزائر، ومن الجنوب نهر السنغال، ومن الشرق مالي، ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله إلى حوالي 700 كلم، أما عن وضعها الجغرافي فمعظم أراضيها سهول تتخللها بعض الهضاب والمرتفعات وأعلى قمة بها "كدية الجبل" التي يصل ارتفاعها إلى 719م، أما مناخها فتسيطر عليه الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق وتنزل في المناطق المطلة على الأطلس[1].

ومن هنا نستخلص أن المغرب العربي عبارة عن رقعة جغرافية واحدة، متنوعة الأقاليم، والمناخ والتضاريس، أدى بها هذا التنوع إلى وفرة الموارد الطبيعية والطاقوية والإمكانيات الزراعية والصناعية، ما أكسبها أهمية جيوسياسية جعلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تفرض سياستها على المنطقة وتستغل موقعها الجغرافي وطرقها البحرية الاستراتيجية لذا أصبح ضروريا على الدول المغاربية استغلال هاته المقومات الجيوستراتيجية في عملية البناء والتكامل، خاصة بعد المستجدات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، إذ حلت التكتلات الاقليمية محل الأحلاف العسكرية وهذا ما أدى إلى تبلور القوة الاقتصادية وتراجع دور القوة العسكرية[2].

وتتجلى أهمية الترابط الجغرافي في كونها أحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربية، وضرورة للنهوض بالمصالح المشتركة، فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة التي تدعم وتساعد على قيام اتحاد مغاربي[3].

بالإضافة إلى الخصائص الجيوستراتيجية التي تجعل من منطقة المغرب العربي كتلة اقليمية موحدة ومتجانسة، أصبح ضروريا على دولها استغلال هذا الموقع المتميز في

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص ص 22– 26.

[2] – فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/ 2010، ص 94.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 40.

عملية البناء، والتكامل المغاربي خاصة بعد التغييرات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إذ حلت التكتلات الاقليمية محل الأحلاف العسكرية، وهذا أدى إلى تبلور القوة الاقتصادية وتراجع دور القوة العسكرية[1].

**المقومات الاقتصادية:**

بالإضافة للمقومات الجغرافية التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يمتلك مجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة التي تجعله قادر على تحسين أوضاعه الاقتصادية ورفع قدراته الانتاجية وذلك بالاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية، وبالتالي خلق فرص عمل لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم.

إن هاته الموارد الاقتصادية المتنوعة بين الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية، تؤهل الدول المغاربية لتتكامل[2] اقتصاديا[3].

فالجزائر تعتبر أكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر لاحتياطي النفط، كما تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال انتاج المحروقات، كما يحتل الحديد قائمة المعادن التي يزخر بها البلد، إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب.

أما دولة المغرب رغم افتقارها للمحروقات إلا أنها تتمتع بموارد معدنية هامة، فهي أول دولة مصدرة للفوسفات في العالم، كما تمتلك المغرب 70% من احتياطي

---

[1] – فاطمة بيرم، المرجع السابق، ص 95.

[2] – **التكامل الاقتصادي:** هو ايجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، أي أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية. ينظر: كمال زريق، مكلوف خالد، "فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول: **الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل**، ص 03.

[3] – نفسه، ص 08.

الفوسفات العالمي، وتزخر بالحديد والمعادن الأخرى كالنحاس والذهب والفضة، بالإضافة لاعتمادها على الزراعة كالحوامض والبطاطا وعلى الصعيد البحري فهي تمتلك ثروة سمكية معتبرة[1].

أما بالنسبة لتونس فيعتمد اقتصادها على السياحة، كما تمتلك موارد معدنية أهمها الفوسفات[2].

فتقدر نسبة انتاجها السنوي للفوسفات بستة مليون طن وتحتل المرتبة السادسة عالميا، بالإضافة لامتلاكها لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل انتاجها للبترول إلى خمسة ملايين طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى ست مائة مليون متر مكعب سنويا (600 مليون م³)، كما يعتبر قطاعها الفلاحي نشيط، فهي ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وايطاليا، كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية[3].

أما ليبيا فيعتبر النفط أهم مواردها الطبيعية، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الاحتياطي، ويعتبر مصدر الدخل الرئيسي في البلاد[4].

وأخيرا موريتانيا فهي غنية بالثروات المعدنية كالحديد وتمتلك احتياطي يقدر بعشرة مليار طن من النوعية الجيدة، كما تمتلك كمية معتبرة من الرصاص والزنك والذهب، ولها مصائد غنية بالثروة السمكية تزيد مساحتها على 195.000 كلم²،

---

[1] – فاطمة بيرم، المرجع السابق، ص 95– 96.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 25.

[3] – فاطمة بيرم، المرجع نفسه، ص 96.

[4] – نعيمة البالي، "الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص 06.

بالإضافة إلى ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى 708 مليون رأس من الغنم، 101 مليون رأس من البقر، وحوالي مليون رأس من الإبل[1].

والخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها[2]:

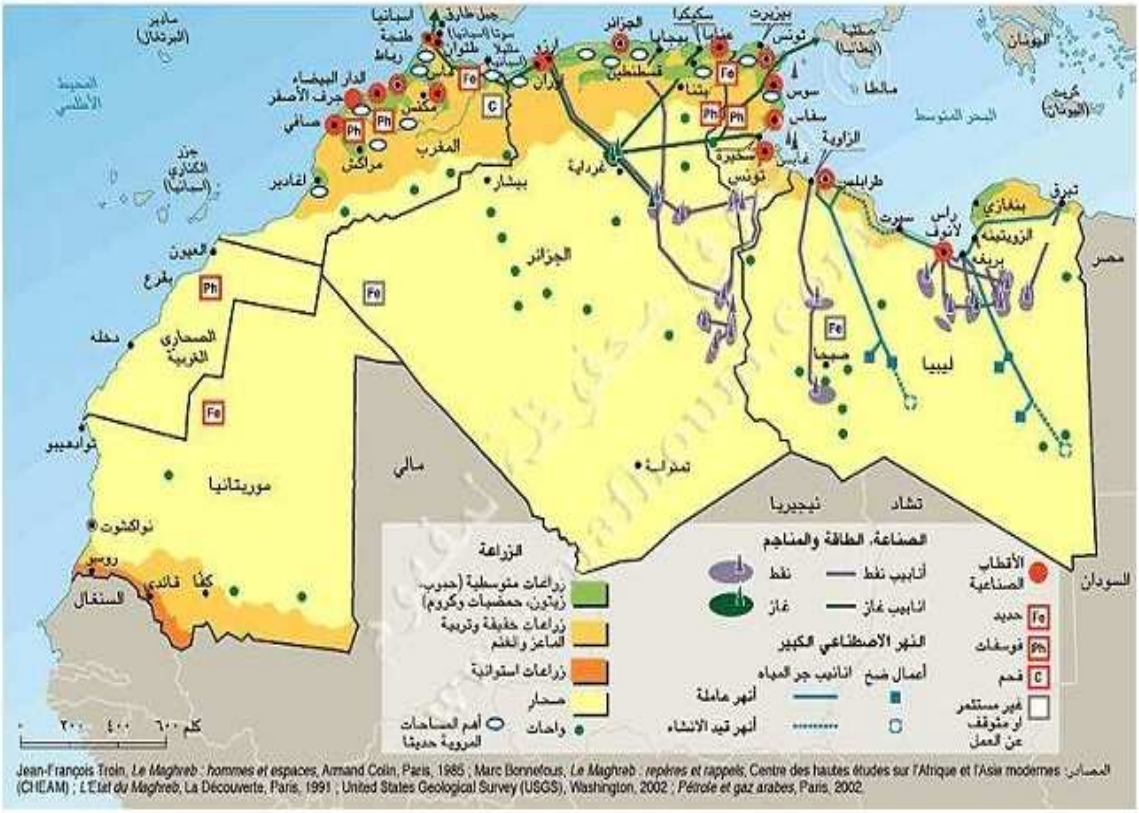


المصدر. http://www.diploweb.com/IMG/lpg/qi10maghreb.ipg

إن التنوع المغاربي في الموارد الطبيعية والطاقوية المتوفرة والامكانيات الاقتصادية يمكِّن دول المغرب العربي من إقامة سوق داخلية متكاملة، وجعل المنطقة قادرة على الاكتفاء الذاتي وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الدولية[3] خاصة وأن المنطقة المغاربية تشكل رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما للدول الكبرى

[1] – نعيمة البالي، المرجع السابق، ص ص 05، 07.

[2] – فاطمة بيرم، المرجع السابق، ص 97.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 31، 33.

الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن هذا الإتحاد يعتبر تحديا حقيقيا للدول المغاربية لضمان وتعزيز سيادتها الاقتصادية على نطاق اقليمي كجواب للعولمة[1].

### 3. المقومات البشرية:

يؤلف عنصر البربر الأمازيغ نواة السلالات البشرية بمنطقة المغرب العربي الذي وفدت إليه هجرات بشرية عديدة أبرزها الفينيقيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب المسلمون والاستعمار الأوروبي، ولم تقد أي موجة من هاته الموجات البشرية أن تؤثر فيهم ما عدا الموجة العربية الاسلامية التي أثرت فيهم، وأثروا فيها بفضل الدين الاسلامي والقرآن الكريم واللغة العربية التي أدت إلى اصطباغ الإقليم أرضا وشعبا بالصبغة العربية الاسلامية لغة وعقيدة وعادات وتقاليد وأعرافا وسلوكات في كل المجالات[2].

فاتحاد المغرب العربي حلقة من التجمعات الاقليمية داخل القارة الافريقية فحسب احصائيات سنة 1991 بلغ عدد السكان 66.8 مليون نسمة موزعة على أقاليمه الخمسة[3]، وتختلف من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والعرقي والثقافي، حيث أن هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة

---

[1] – آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006/ 2007، ص 72.

[2] – يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 510.

[3] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، **التفاعلات الاقليمية المحلية الاسلامية**، ص 270، على الموقع: www. Albayonco.uk.fi les/articlemages1taknin438pf

وموارد صناعية غير مستخدمة، يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دول كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة[1].

خاصة وأن سكان المنطقة يتميزون بصغر سنهم، إذ أن نسبة الشباب تمثل ربع عدد السكان وتصل إلى غاية 40% في موريتانيا[2]، ويقدر عدد الأيدي العاملة في دول الاتحاد بحوالي خمسة وعشرون مليون، أي بنسبة 31% من إجمالي السكان، وتتوزع قوة عمل هذا الأخير حسب القطاعات المختلفة:

- قطاع الزراعة بنسبة 35.36%.
- قطاع الصناعة بنسبة 15.20%.
- بقية القطاعات بنسبة 49.44%[3].

وهذا الجدول يوضح تطور عدد السكان في المغرب العربي من سنة 1960 إلى غاية 1991(الوحدة مليون نسمة)[4]:

| الدولة | ليبيا | تونس | الجزائر | المغرب | موريتانيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سنة 1960 | 1.3 | 4.2 | 10.8 | 11.6 | 1.0 | 28.9 |
| سنة 1991 | 4.5 | 8.0 | 26.0 | 26.0 | 2.0 | 66.8 |

[1] – صالح صالحي، **اتحاد المغرب العربي (التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية)**، الجزائر، دار الهدى، 2005، ص ص 304– 306.

[2] – علي الشابي، "الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص 03.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 24.

[4] – عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 04.

يعتبر الجدول الموضح أعلاه صورة رقمية لتطور عدد السكان، حيث تبين هذه الأرقام أن العدد كفيل بتحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا، يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي[1].

وخلاصة القول أن عدد سكان المغرب العربي يشكل سوق استهلاكية واسعة نظرا للكثافة السكانية، ويخلق الظروف المواتية لقيام اتحاد في مختلف المجالات إذ كما وسبق وذكرنا أن المجتمع المغاربي يضم شريحة من الشباب القادر على العمل والإنتاج، وبالتالي فإن هذه القدرات البشرية الهائلة يمكن الاستفادة منها في إطار تعزيز التكامل والتنسيق والاندماج على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية وغيرها[2]، إذ يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وتاريخهم المشترك[3].

### 4. المقومات الثقافية والحضارية:

### 1. اللغة:

لعل وحدة الواقع المغربي تتجلى في ميدان الثقافة أكثر من أي ميدان آخر، لأن الأقطار المغاربية مرت بظروف متشابهة تركت أوضاعا تتلخص في:

- عدم تعريب الشمال الأفريقي لغويا بكيفية تامة، وتوجد في الجزائر والمغرب على الخصوص أقليات بربرية اللهجة.
- تغلغل اللغة الفرنسية كلغة تعامل يومي في القطاع الأكثر تقدما، ونجد اللغة العربية وهي لغة الدين و إلى عهد قريب لغة الأدب والتعبير الوحيدة نفسها اليوم في حالة مزاحمة وتنافس على مستوى التخاطب اليومي، وعلى مستوى التعبير الرفيع، ومن

[1] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 270.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 30.

[3] – امحمد محمد السنوسي، المرجع السابق، ص 24.

هنا جاءت أهمية شعار التعريب الذي رفعته الأحزاب والحكومات في المنطقة[1]، على اعتبارها أداة تواصل ووسيلة للتعبير عن كل المظاهر الثقافية والفكرية، لذا اعتمدت كافة الدساتير المغاربية اللغة العربية لغة رسمية ووطنية[2]، على أساس أن اللغة العربية هي اللغة السائدة في كل أنحاء المغرب العربي فحتى لدى البربري الذي لا يعرف اللغة العربية فهي أساس الشخصية المغاربية[3]، فهي بذلك تمثل مقوم حضاري ومكسب مدعم لبناء اتحاد مغاربي، إذ بها يتم الانسجام في التفكير والنظم والأهداف[4].

**2. الدين:**

إن وحدة الدين ضرورة ملحة لوحدة الشعب، فمنطقة المغرب العربي تدين بالديانة الاسلامية، فنسبة أكثر من 90% من سكان المغرب العربي يدينون بالإسلام إذا استثنينا الجالية المسيحية التي هاجرت إلى المنطقة بعد خضوعها لفرنسا، وكذلك اليهود الذين يقدر عددهم بخمسمائة ألف يهودي ومما زاد من قوة هذا العامل كون هذه الوحدة الدينية صاحبتها وحدة مذهبية، وهي سيادة المذهب المالكي، فالمغرب العربي لا طوائف فيه ولا انقسامات[5]، فتعدد الديانات لا يطرح في الأقطار المغاربية، كما أن الاختلافات المذهبية ليست موجودة، فالاسلام هو أداة للوحدة فهو يدعو لها، وينبذ التفرقة والتجزئة

[1] – عبد الله العروي، **المغرب العربي (نظرة مستقبلية)**، وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، 1983/ 1984، ص ص 201– 202.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 50.

[3] – لخضر عواريب، **جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927– 1955**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2007، ص 27.

[4] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 50.

[5] – لخضر عواريب، المرجع نفسه، ص 27.

لأنهما من عناصر الضعف والانحطاط، يحترم الحقوق الانسانية والحريات الشخصية، ويدعم الأسس العدلية لذا فهو أساس العملية التكاملية[1].

### 3. التاريخ المشترك:

ومما لا جدال فيه أن وحدة التاريخ تعتبر عاملا أساسيا في قيام الاتحاد، إذ يعد التاريخ وعي الأمة وذاكرتها الحية، والشيء الذي ميز منطقة المغرب العربي أن شعوبها عاشت أحداث مشتركة في السلم والحرب وعرفت نفس المصير عبر التاريخ فتعاملت مع الفينيقيين وتعاطت معهم في التجارة بشكل واسع وتعرضت للاستعمار الروماني والوندالي والبيزنطي عدة قرون واستقبلت الفتح الاسلامي وآمنت بالدين الاسلامي وشاركت بقسط كبير في إقامة صرح الحضارة العربية وواجهت تحديات الغرب الأوروبي المسيحي الحاقد طوال قرون العصر الحديث إلى أن وقعت تحت سيطرته ابتداء بالجزائر عام 1830[2].

### 4. المصلحة المشتركة:

يمكن ملاحظة نفس المصلحة المشتركة بخصوص الحاجة إلى الوحدة، حيث أن أغلب شعوب المغرب العربي تشترك في هدف واحد، فهم يتحركون بقوة للدفاع عن عقيدتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، قد تصل إلى حد العنف والثورة، وقد زاد التواجد الأوروبي في المنطقة احساسا بهذا الشعور، حيث اقتنع الساسة والمثقفون أن الوحدة هي الأساس للوقوف في وجه الاحتلال[3].

وخلاصة القول أن وحدة الدين واللغة والتاريخ أدت إلى وحدة النظم التشريعية والقانونية في المغرب العربي، فالتشريع في الدول الخمسة واحد لأنه يستمد أصوله من

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 50.

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 510– 511.

[3] – لخضر عواريب، المرجع السابق، ص 29.

قواعد الشريعة الاسلامية، أما عن النظم القانونية فإن معظم الدول المغاربية كانت تحت طائلة استعمار واحد، وعلى سبيل المثال نجد القانون المدني في المغرب العربي مأخوذ حرفيا من القانون الفرنسي، كما تشترك الدول المغاربية في النظم الاجتماعية من عادات وتقاليد والاحتفال بالمواسم والأعياد الدينية، وهذا التقارب من شأنه أن يوفر الانسجام والتطابق بين شعوب المنطقة ويدعم قيام الاتحاد المغاربي[1].

**ثانيا: دوافع نشأة الاتحاد**

**1. الدوافع السياسية:**

من أهم أسباب القيام بالعديد من التجمعات الاقليمية العربية ومنها الاتحاد المغاربي هو:

**أ. تراجع النظم السياسية:**

لقد عرفت معظم الدول المغاربية خلال فترة الثمانينات مشاكل سياسية تعود بالأساس إلى تراجع شرعية النظم السياسية، فمعظم الدول المغاربية عرفت نظام الحزب الواحد منذ استقلالها باستثناء المغرب، وهذه السياسية أدت إلى احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي، ووصلت البلدان المغاربية إلى حالة بالغة من الركود والوهن والفساد، وهذا ما جعل الشعوب المغاربية تنقص من شرعية هذه النظم السياسية، وقد أدى هذا إلى ظهور قلاقل ومحاولات انقلابية واضطرابات ففي الجزائر تزايدت مظاهر الرفض والإضراب السياسي، ساعد هذا على ظهور الحركة الإسلامية التي أثبتت قوة فائقة في تأطير الانتفاضات الشعبية، وأصبحت القوة السياسية الفاعلة والبديلة في البلاد[2].

وكذلك الأمر بالنسبة لتونس التي كانت ساحتها السياسية مغلقة تماما على الحزب الدستوري الحاكم منذ الاستقلال، والذي عجز عن القيام بالمهام المنوطة به، وبذلك

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 39.

[2] – نفسه، ص 53.

تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أدى التمسك باستمراره على تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية[1].

أما في موريتانيا فإن نفوذ الحزب سمة أساسية في النظام السياسي منذ الاستقلال، الى أن جاء الانقلاب العسكري الأول عام 1978، وتوالت الانقلابات العسكرية إلى أن اعتمدت تشريعات جديدة تسمح بتكوين أحزاب سياسية[2].

وفي ظل الأوضاع المتأزمة للدول المغاربية لم يكن أمام هذه الأنظمة سوى التخلي عن احتكار السلطة والسماح بالتعددية الحزبية في نهاية الثمانينيات، وهكذا أصبحت المنطقة المغاربية مهددة بالفوضى وعدم الاستقرار، لذا رأى القادة المغاربة في قيام الاتحاد تعويضا لمواجهة مختلف الأخطار التي تهدد منطقة المغرب العربي نتيجة لتعثر النظام السياسي المغاربي[3]، وكذا إقامة اتحاد مبني على أسس سياسية جديدة ووحدتها في إطار اتحاد المغرب العربي أمرا ضروريا من الناحيتين السياسية والتاريخية في سبيل بقائها محمية بهذا التكتل الاقليمي[4].

**ب. التحرر من التبعية:**

ما يتعلق بالحاجة إلى التحرر من التبعية المتزايدة للعالم الخارجي في كل المجالات والقطاعات، وهي حاجة يمكن الوصول إليها في ظل اتحاد وتعاون الدول المغاربية، وبهذا يمكن استثمار الموارد المشتركة، وكذا تبادل الخبرات على كافة الأصعدة، ومن ثم تطوير العلاقات البينية المغاربية، ورفع نسبتها المتدنية قياسا مع الدول الغربية، وهذا الإجراء لا يمكن إغفال أهميته التي تساعد على وقف النزيف المغاربي، حتى لو لم يتحقق الاستقلال

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 57.

[2] – نفسه، ص 51.

[3] – نفسه ، ص 59.

[4] – توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، منشورات اتحاد المغرب العربي، دمشق، 2006، ص ص 12– 13.

الكامل[1]، ويكون هذا إلا بإرادة سياسية من طرف النخب الحاكمة الراغبة في التكامل والاتحاد.

**الدافع الأمني:**

أما عن الدافع الأمني فهو من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات بعد الحرب الباردة، إذ أصبح مفهوم الأمن مركب ومتعدد الأبعاد يشمل حماية الفرد والمجتمع والقيم الإنسانية من أي تهديدات داخلية وخارجية تعيق الدولة نحو التقدم والازدهار، كما انه لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده ولكنه يتوسع ليشمل أبعاد وقطاعات عديدة كالقطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي والاجتماعي...الخ[2].

وقد عرفت الدول المغاربية تهديدات ومخاطر جديدة لم تشهدها من قبل كتجارة المخدرات، الهجرة السرية، الإرهاب...الخ، والدولة الواحدة غير قادرة على احتواء هذه المخاطر لأن تحقيق الأمن أمر صعب يتطلب إمكانيات بشرية ومادية وتقنيات علمية ليس باستطاعة كل دولة من دول المغرب العربي الحصول عليها إلا بالتعاون وتنسيق الجهود لتوفير وسائل مواجهتها[3].

**ج. الظروف الدولية والتنافس الدولي على المنطقة:**

شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التنافس الدولي وساحة لاستقبال الصراع في فترة الثنائية القطبية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جرَّ دولها إلى الالتجاء لأحد المعسكرين المتصارعين

---

[1] – أحمد ناجي، "الاتحاد المغاربي (طموحاته واشكالياته)"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 111، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1993، ص ص 97– 98.

[2] – Philippe Marchesin, **Les nouvelles menaces: Les relations nord– sud des années 1980 à nos jours**, Karthala, Paris, 1999, pp 31– 32.

[3] – امحمد مالكي، "الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الاقليمية"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص 02.

خلال الحرب الباردة، بانقسامها إلى اتجاهين منذ استقلالها إلى غاية التسعينات، حيث انحازت تونس، المغرب وموريتانيا إلى المعسكر الغربي، بينما ليبيا والجزائر انحازا إلى المعسكر الشرقي الذي انهار أواخر الثمانينات وفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية كي تنفرد لوحدها بإدارة النظام الدولي، هذا الحدث أثر على مجرى العلاقات الدولية، ولم تسلم أقطار المغرب العربي منه فقد مثلت المنطقة بؤرة اهتمام القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إذ اعتبروها منطقة جيوسياسية تدار فيها مصالحهم، فالتنافس الدولي عليها يعود لـــ

- الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة والتي تفتقرها الدول المتنافسة.
- تراجع الصراع الايديولوجي بين المعسكرين وظهور نظام دولي جديد تمثل في بداية القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى تكريس الهيمنة الاقتصادية.
- تنامي العاملين الاقتصادي والتكنولوجي كمحددين بارزين في تحديد نمط العلاقات الدولية[1].

**2. الدوافع الاقتصادية**

**أ. الظروف الاقتصادية للدول المغاربية:**

نجد أن الدول المغاربية اتبعت منذ الاستقلال نظم اقتصادية مختلفة، لكن الدول النفطية (الجزائر وليبيا) وبسبب تأثرها بالسوق الدولية دخلت في أزمة اقتصادية ما أجبرها على اتباع النـــــظام الرأسمالي[2] (المغرب وتونس) بدل النظام الاشتراكي[1]، الذي

[1] – عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 03.

[2] – **النظام الرأسمالي:** هو النظام الذي يقوم أساس على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والذي سعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة. ينظر: مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الإقتصادية (بعض جوانب الإقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج)**، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، 2007م، ص 26.

كـــــانت تنتهجه[2]، من أجل الحفاظ على الحدود الدنيا للأمن الغذائي، ولكننا نجد أن تصاعد الطلب الغذائي، وتقلص القدرة الانتاجية[3] الوطنية، والالتجاء إلى الاقتراض الخارجي لسد احتياجات المواطن أدى إلى موافقة الدول المغاربية على الشروط المجحفة والخضوع لضغوط الدول الكبرى، وقد دفع كل ما سبق إلى التفكير في إرساء استراتيجية تعاون اقليمي يفتح للدولة القطرية امكانية التغلب على حاجياتها، خاصة بعد أن ولدت مشاكل اقتصادية وسياسية داخلية، فقد عرف المغرب أزمة غذائية مما زاد حجم وارداته من القمح وتحطم الجزائر الرقم القياسي حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80%، وهي أول مستورد في العالم للقمح، بالإضافة إلى فقدان القدرة على ضمان الحدود الدنيا من الأمن الغذائي[4] في معظم البلدان المغاربية[5].

**ب. التكتلات الاقتصادية الكبرى:**

انتهج العالم سياسة التجمعات الاقليمية والتكتلات الاقتصادية التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة الأزمات العالمية، إذ أصبح التكامل الاقتصادي كوسيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، لذا أصبح التوجه نحو التكتل والاندماج في النظام الدولي الجديد أمرا حتميا، فإقامة هذه التكتلات تشجع الأقطار المغاربية على الاتحاد الذي أصبح مطلبا استراتيجيا وضرورة حتمية لمواجهة النظام العالمي الجديد.

---

[1] – **النظام الاشتراكي:** هو النظام الذي تسيطر فيه الدولة على الموارد المادية والبشرية تقوم عن طريق هيئات إدارية بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ينظر: مختار عبد الحكيم، المرجع نفسه، ص 57.

[2] – نعيمة البالي، المرجع السابق، ص 03.

[3] – **القدرة الإنتاجية:** هي المعيار الذي يمكن من خلاله قياس حسن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة. ينظر: خضير كاظم محمود، هايل يعقوب فاخوري، **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار الصفا، الأردن، 2001م، ص 44.

[4] – **الأمن الغذائي:** هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالنوعية والكمية اللازمة للوفاء باحتياجات المواطنين بصورة مستمرة.

[5] – أحمد ناجي، المرجع السابق، ص ص 97- 98.

لقد تعززت التكتلات الاقليمية والاقتصادية في العالم وحققت تجارب تكاملية على أرض الواقع بقدر معتبر من النجاح، جدد الأمل لدى المغاربة لتحقيق هذه الوحدة المنشودة، وسنشير إلى أنموذجين عربي وأجنبي[1]:

- **مجلس التعاون الخليجي:**

ضم هذا المجلس كل من دول الإمارات العربية المتحدة: البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت، والذي تم تأسيسه في 09 مارس 1981 وكان هدفه التعاون والتنسيق في مختلف المجالات[2]، وقد أحرز هذا الاتحاد منذ تأسيسه تقدما ملحوظا في إطار التعاون الأمني وعملية التكامل الاقتصادي ، إذ أبرمت العديد من الاتفاقيات الموحدة التي دخلت حيز التنفيذ إذ أسسوا قوات درع الجزيرة المشتركة وهي قوات عسكرية مشتركة تم إنشاءها سنة 1982 بهدف تعزيز التعاون العسكري بين الدول الأعضاء في المجلس وإقامة بنية تحتية في مجالات النقل ووسائل الاتصال وفقا لأحدث التقنيات وتأسيس منطقة للتجارة الحرة[3] لدول الخليج عام 1983، واتحاد جمركي[4] للبضائع الأجنبية وإعفاءات جمركية للسلع البينية[5]، وهكذا شهدت التجربة انجازات كما حافظت على استمراريتها وفعاليتها خلال مسيرتها الوحدوية الأمر الذي جعله أنموذجا

---

[1] – أسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/ 2013، ص 23.

[2] – عبد الله الأشعل، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، دار ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 05.

[3] – **منطقة التجارة الحرة:** هي تجمع إقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها من كافة الحواجز والقيود والأخرى، تهدف هذه المنطقة إلى دفع عجلة التنمية مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول. ينظر: أسمهان خاطر، المرجع السابق، ص 06.

[4] – **الاتحاد الجمركي:** وهو عبارة عن منطقة تبادل حر تتطبق فيها الدول الأعضاء سياسة تعريفية مشتركة إزاء الدول غير الأعضاء وتوحد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد الجمركي في مواجهة الخارج. ينظر: أسمهان خاطر، نفس المرجع، ص 07.

[5] – أسمهان خاطر، المرجع السابق، ص 146.

يحتذى به، وبذلك يكون الاندماج هو السبيل الوحيد للدول العربية كي تحد من الهيمنة الأوروبية والأمريكية[1].

- **الاتحاد الأوروبي:**

يشكل الاتحاد الأوروبي تكتلا قويا، إذ تكمن أهميته في قوته الاقتصادية والسياسية، تأسس هذا الاتحاد عبر مراحل، فبموجب معاهدة روما عام 1957 تم إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تضم ست دول[2]، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي أزال أكبر عائق للحركة السياسية الأوروبية، ودفعتها لإبرام معاهدة "ماستريخت" في فيفري 1962 التي وضعت جدولا للاتحاد الأوروبي، ومن هنا فإن الشراكة التي وضعتها كشعار في مؤتمر برشلونة 27- 28 نوفمبر 1995 حضرته 27 دولة، لم تخف المنظور الأمني الذي ارتكز عليه إضافة إلى التعاون الاقتصادي والسياسي، وقد حقق انجازات عظمى منذ تأسيسه والى يومنا هذا[3].

وبهذا فعلى دول المغرب العربي التعاون والتنسيق في إطار استراتيجية مغاربية وعربية مشتركة قائمة على إدارة المقومات الأساسية، وبلورة سياسة مغاربية عربية متوازنة في العديد من القضايا المصيرية، فلا مستقبل للاتحادات الاقليمية العربية مع إدارات متناقضة ولهذا يتحتم على دول المغرب العربي إدراك تغير النظام الدولي، والانسجام معه ومواكبة التطورات الحاصلة سياسيا واقتصاديا، وذلك بترتيب أوضاعها وصياغة علاقاتها البينية لإقامة تجربة تكاملية ناجحة[4] .

---

[1] – مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع397، مارس 2012، ص 21.

[2] – كاظم عبد الواحد جاسور،" التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن"، **مجلة الدراسات العربية**، ع11، دار الطليعة، 11- 02 سبتمبر- أكتوبر 1996، ص 04.

[3] – كاظم عبد الواحد جاسور، المرجع السابق، ص 04.

[4] – كاظم عبد الواحد جاسور، المرجع السابق، ص 04.

**ت. تأثير السوق الدولية على اقتصاد الدول المغاربية:**

تعد السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي الوجه الآخر للدولة الوطنية التي أخذت على عاتقها مسألة إحداث التنمية وبناء الاقتصاد الوطني بعد حصولها على الاستقلال، ففي تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الاقتصادية، فبدأت في الستينات تعتمد على التخطيط الاقتصادي[1] والمضي ببرنامج التعاونيات، ولكنها فشلت ليكون التحول الكامل نحو الاقتصاد الحر في السبعينات، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية ومن ثم تعرضت في الثمانينيات لآثار الأزمة العالمية في شكل تضخم البطالة واختلال هيكلي في ميزان المدفوعات[2]، وتوجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج عقب حركة تأميمات[3] واسعة في الستينيات، وهذا التوجه لم يقم بناء على خطة للتكامل الاقتصادي مع بقية الدول المغاربية، ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائري معتمدا على الخارج سواء لاستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنيين، أو لتسويق المنتجات، كما أن اعتمادها على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعي أدى إلى زيادة التبعية للسوق الدولية[4].

أما عن المملكة المغربية فمنذ البداية اتبعت درب الاندماج الكامل في السوق الرأسمالية، وأوجدت نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة وتوسعت في الصناعات إلى

---

[1] – **التخطيط الإقتصادي:** هو اتخاذ إجراءات معينة وفق دراسة علمية تضمن التوزيع الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه وهو نوع من التنظيم الإجماعي لعملية الإنتاج، يهدف إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي. ينظر: سعد الدين العشماوي، **أسس الإدارة**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1984م، ص 184.

[2] – **ميزان المدفوعات:** هو السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية. ينظر: علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخيل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص 01.

[3] – **حركة التأميم:** هو عملية تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادلة في المجتمع إلى ملكية جماعية وهو مبدأ من مبادئ النظام الإشتراكي. ينظر: أكرم الحوراني، التأميم، على الموقع:
http://doc.abnatoo.net.na/IMG/doc/8janv1.doc، 19 ماي 2014، 18:55.

[4] – عز الدين شكري، "المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 93، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1988، ص ص 145– 151.

جانب الزراعة التقليدية ومن ثم تأثر الاقتصاد المغربي بشدة التغيرات التي طرأت على السوق الأوروبية والدولية عامة، أما ليبيا فقد اعتمدت على مبيعات النفط للدول الأجنبية[1].

وقد ترتب على اعتماد الاقتصاد المغاربي على بيع المواد الأولية والنصف المصنوعة في الأسواق الدولية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والاقتصادية، هذا الوضع يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري[2] للبلدان المغاربية، كما ان اختلال التوازن بين عوامل الانتاج في مختلف الاقتصاديات المغاربية أدى إلى عدم توازن نمو الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى اختلال في التوازنات المالية والاقتصادية، مما دفع البلدان المغاربية إلى الاستدانة من البنوك الدولية وبفوائد مرتفعة، ومن ثم السقوط في المديونية[3].

ومما لا ريب فيه أنه بإعلان الدول الاوروبية عن تكوين سوق موحدة[4] تولدت لدى قادة المغرب العربي قناعة بأنهم في حاجة إلى تنسيق الجهود والتعاون داخل المنطقة وخارجها فالأحداث أثبتت أن الإنفراد يعني التعرض للمزيد من الضغوطات الأجنبية خاصة في الجانب الاقتصادي[5].

**ث. التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:**

---

[1] – عز الدين شكري، المرجع السابق، ص 152.

[2] – **الميزان التجاري:** ويقصد به رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه. ينظر: محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007، ص 181.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 41– 42.

[4] – **السوق الموحدة:** تمثل أعلى درجات التكامل الاقتصادي، حيث لا يكتفي السوق بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليضمن حرية انتقال عناصر الانتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال أو بأصحاب الاستثمار. ينظر: أسمهان خاطر، المرجع السابق، ص 08.

[5] – نفسه، ص 42.

يمر النظام الدولي بمرحلة تاريخية هامة من التحولات والمستجدات الاقتصادية، إذ أصبحت القوى الصناعية الكبرى في الساحة العالمية تسيطر على المؤسسات المالية والاقتصادية، ويعود هذا أساسا إلى الهيمنة الواضحة على القدرة الإنتاجية والاقتصادية والعلمية والتقنية، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب الاقتصاد الدولي وتستحوذ على مناطق النفوذ الاقتصادية لكي تراقب الاقتصاديات المتنامية كاليابان، ألمانيا ...الخ، والذين تمكنوا من تحقيق قفزات تكنولوجية اقتصادية كبيرة، فالقاعدة العلمية والبحثية تعرف تطورا كبيرا في الدول الصناعية، فهي تصل إلى 2.62% في الولايات المتحدة الأمريكية، 2.61% في اليابان، 2.75% في ألمانيا، في حين لا تتجاوز النسبة لدى الأقطار المغاربية 0.17%، ومن جراء هذه الانجازات الاقتصادية والتكنولوجية تعمق الاعتماد المتبادل وتعززت التكتلات الاقتصادية[1].

لذا صار لزاما على الدول المغاربية مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وذلك من خلال خلق تكامل اقتصادي يضمن التعاون على المستوى التقني والتكنولوجي، وهذا ما يسمح بتقليل أعباء الانتاج مع الزيادة في الربح، كما يفتح مجال أوسع في جانب التسويق والمنافسة.

ومما سبق نستخلص أن الدول المغاربية تمتلك من مقومات الاتحاد ما يجعلها قادرة على رفع جميع التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها وتحسين ظروفها المعيشية ورفع قدراتها الإنتاجية، فالمغرب العربي يستحوذ على ثروات طبيعية متنوعة، إذ تمتلك الجزائر وليبيا احتياطات هائلة من الغاز والنفط، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد ناهيك عما تمتلكه المغرب وتونس من امكانيات زراعية وسياحية هائلة، كما توجد بالمنطقة طاقات بشرية هائلة، فالمجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والانتاج، بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة والإرث الحضاري المشترك، فقد

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 63.

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة نظاما دوليا جديدا تراجع فيه دور القوة العسكرية وارتكز على القوة الاقتصادية، لذا أصبحت المنطقة بؤرة اهتمام من طرف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح لزاما على دول المنطقة المغاربية استغلال هاته الموارد الطبيعية والطاقات البشرية استخداما رشيدا من أجل تحقيق الاتحاد المنشود والقضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية خاصة ونحن نعيش في عصر التكتلات الاقليمية.

## الفصل الثاني: إتحاد المغرب العربي جذوره ومراحل تطوره

### أولا: جذور الفكر الوحدوي المغاربي ونشأته (1919- 1958)

1. النضال الوحدوي المغاربي (1919- 1945)
2. تطور العمل الوحدوي المغاربي (1945- 1958)

### ثانيا: مراحل تطور مسار التجربة الوحدوية 1963- 1989

1. اللجنة الاستشارية الدائمة
2. المعاهدات المحورية والتعاون الثنائي
3. اتحاد المغرب العربي

## الفصل الثاني: إتحاد المغرب العربي جذوره ومراحل تطوره

### أولا: جذور الفكر الوحدوي المغاربي ونشأته ( 1919- 1958):

#### 1. النضال الوحدوي المغاربي (1919- 1945):

في ظل الصراع مع المستعمر نشأت الحركات الوطنية المغاربية التي أخذت على عاتقها رسالة تعبئة شعوبها وطنيا ضد الاستعمار[1]، فكانت التجربة الوحدوية المغاربية رد فعل استيجابي لمخاطر خارجية مهددة ومناهضة لكل أشكال الهيمنة المفروضة[2].

ففكرة المغرب العربي الموحد هي فكرة قائمة ودائمة ارتبطت بالوعي المغاربي المبكر، وباقتناعهم بأن لا سبيل للتخلص من قبضة الاستعمار إلا بتوحيد الجهود وتشكيل كتلة واحدة، وأن العمل المنفرد لكل قطر غير مضمون النتائج[3]، فبرزت الجمعيات والأحزاب الوطنية المغاربية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين انطلاقا من الخصوصية الطبيعية للقطر الواحد الذي تنتسب إليه، فأعطت مفهوما عميقا للوحدة، على أنها تحرير بلدان المغرب العربي من الاستعمار الأوروبي في إطار وحدة النضال التحرري المغاربي[4].

---

[1] – البشير بومعزة، "تأملات فكرية حول المغرب العربي" **ندوة وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 141.

[2] – امحمد المالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1994، ص 02.

[3] – لحسن خياعلي، "مسار الوحدة المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن**، ع 3843، دراسات وأبحات في التاريخ والتراث واللغات، 07 سبتمبر 2012، ص 07.

[4] – امحمد المالكي، المرجع نفسه، ص 03.

وتشير المصادر التاريخية للحركات الوطنية المغاربية بما فيهم علال الفاسي[1]، إذ أنه في حديثه عن الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي يؤكد أن علي باش حمبة[2] أول زعيم فكَّر في توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس مع أخيه محمد باش حمبة[3] "اللجنة التونسية الجزائرية"[4] وفي نفس الوقت اتصل برجال الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى[5]، أمثال شعيب الدكالي[6].

ويذكر محمد حربي أن إخراج المسألة الوحدوية من الغموض وانبعاث الفكر الوحدوي المغاربي جاء بتأثير من الأفكار الشيوعية[7].

---

[1] – **علال الفاسي:** ولد في جانفي 1910 بمدينة فاس تلقى تعليمه بالكتاتيب القرآنية، انتقل إلى جامعة القرويين، من زعماء الحركة الوطنية المغربية، نفي إلى الغابون عام 1946. للمزيد ينظر: عبد الحميد المرنيسي، **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال**، تق: عبد الكريم غلاب، سلسلة الجهاد الأكبر، فاس، المغرب، ص 22 وما بعدها.

[2] – **علي باش حمبة (1875– 1918):** من زعماء الحركة الوطنية التونسي، من دعاة وحدة المغرب العربي، ولد بتونس ودرس بالصادقية ثم بباريس، من مؤسسي قدماء الصادقية 1906، نفي إلى اسطمبول 1912، ينظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 35.

[3] – **محمد باش حمبة (1881– 1921):** ولد بتونس، من أصل عثماني ناضل مع أخيه في الدفاع عن المغرب العربي ودعى للوحدة. ينظر: محمد بلقاسم، المرجع نفسه، ص 55.

[4] – **اللجنة التونسية الجزائرية:** تأسست نهاية 1918 تهدف إلى الدفاع عن حق الشعب الجزائري والتونسي في حق تقرير مصيره وفقا لمبادئ ويلسن 14، وقدمت عريضة مفصلة إلى مؤتمر السلام تحدثت فيها عن أوضاع المغرب العربي وطالبت باستقلاله التام. ينظر: محمد بلقاسم، المرجع نفسه، ص 66.

[5] – محمد عابد الجابري، "فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال"، **ندوة وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 18.

[6] – **شعيب الدكالي:** هو من رجال الاصلاح بالمغرب الأقصى بدأ دعوته الاصلاحية قبل الحرب العالمية الأولى، توفي سنة 1937. ينظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 81.

[7] – محمد حربي، "الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي"، **ندوة وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 07.

وقد اجتمع المغاربة في العشرينيات من القرن الماضي في جبهة واحدة ليؤسسوا حركة سياسية عمالية في المهجر بفرنسا وأبرزها:

### 1.1. جمعية نجم شمال افريقيا:

في سنة 1926 تأسس نجم شمال افريقيا بزعامة مصالي الحاج[1]، وكان الهدف الرئيس والأساس لهذه الجمعية هو وحدة النضال المغاربي، وهذا ما يؤكده قانونه الأساسي التأسيسي إذ تؤكد المادة الأولى أنها جمعية لمسلمي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، والمادة الخامسة أنها تسعى لتحقيق مطالبها لدى السلطة الفرنسية بكل الوسائل من أجل تحرير كل مسلمي شمال افريقيا، وبذلك فإن نجم شمال افريقيا يعتبر وحدويا مغاربيا بتسميته وأصوله ونشاطاته[2]، حيث عبرت جريدة الأمة[3] في عددها الصادر يوم 05 ديسمبر 1935 "أن النجم لا يعمل للجزائر فقط بل يمتد نشاطه ليشمل كامل شمال افريقيا"[4].

كما أشارت نفس الجريدة في عددها الثامن والخمسين الصادر في شهر ديسمبر 1887 "عن مثل هذا العمل أملاه الاقتناع بوحدة المغرب العربي وبإمكانية تحقيقها، تلك القناعة المعبر عنها كلفت مصالي الحاج ستة أشهر سجنا"[5]، وقد أكد

---

[1] – **مصالي الحاج:** ولد بتلمسان 16 ماي 1898، جند سنة 1918 أسس حزب الشعب الجزائري خلفا للنجم النجم، وضع رهن الإقامة الجبرية في بوغار في 1940. للمزيد ينظر: عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914– 1939 نجم شمال افريقيا وحزب الشعب)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2007، ص 58 وما بعدها.

[2] – محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

[3] – **جريدة الأمة:** أصدرها نجم شمال باللغة الفرنسية في أكتوبر 1930 بباريس مديرها السياسي مصالي الحاج، وصاحب امتيازها السيد سي الجيلاني، وهي جريدة مغاربية حاملة لواء الدفاع عن مصالح الشعوب المغاربية. ينظر:سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919– 1939)**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/ 2008، ص 76.

[4] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 150.

[5] – محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 20.

مصالي الحاج "أن الوحدة والتفاهم بين الجزائريين والتونسيين والمراكشيين تقودهم نحو طريق التحرر"[1].

لقد شكلت تجربة نجم شمال افريقيا (1926- 1937) واحدة من المحطات المهمة في سيرورة العمل المشترك والتنسيق لمواجهة الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، وذلك رغم قصر مدتها وتقطع حلقاتها، كما مثل النجم نقلة نوعية في مضمار الوعي وأهمية إحياء فكرة المغرب العربي، والعمل على توظيفها في سياق مناهضة الاستعمار ومقاومة توسعه ببلدان المغرب العربي[2].

### 2.1. جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين:

وكذلك سارت جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين التي تأسست بباريس سنة 1927 على يد طلبة جزائريين، تونسيين ومغاربة، ويعود الفضل في تأسيسها إلى أعضاء إدارة نجم شمال أفريقيا، إذ حاولوا استدراج الطلبة إلى أن تمكنوا من ذلك لذا اعتبرتها الشرطة الفرنسية فرعا من فروع النجم[3].

انتقلت جمعية طلبة شمال افريقيا من التنسيق إلى التنظير ونشر الوعي، حيث برزت بأنشطتها الاصلاحية والثقافية و الإجتماعية، ولكن عمقها سياسي ذو بعد نضالي وحدوي مغاربي، إذ لعبت دورا بارزا في إقامة علاقات صداقة بين

---

[1] – محمد حربي، المرجع السابق، ص 73.

[2] – بوعلام بلقاسمي، "البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية (1911- 1937)"، **مجلة المصادر**، ع 07، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، نوفمبر 2002، ص 274.

[3] – مومن العمري، **شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/ 2010، ص 137.

طلاب المغرب العربي في المهجر، الذين أدركوا أن الخروج من النفق الاستعماري لا يتم إلا بالسير في مسار الوحدة المغاربية[1].

وهكذا كانت تعقد المؤتمرات[2] سنويا في إحدى الدول المغاربية الثلاث والتي ركزت فيها على وحدة التعليم ونظمه وطرقه وأساليب اصلاحه وحل جميع مشاكله وتحدياته، والدعوة إلى العمل المشترك[3]، كل هذا بدافع الوحدة، إذ انتقلت من المناداة بالشعارات إلى العمل الحضاري العربي الاسلامي الميداني، كتقديم المنح والقروض للطلبة وإعداد مكتبة لهم، وبذلك أحيت وحدة المغرب العربي ومعالمها الحضارية العربية متفائلين بمستقبل زاهر يجمع الطلبة في وطن واحد هو المغرب العربي[4].

ولم تكتف بهذا بل قامت بحملات إعلامية إذ أصدرت وعقدت الاجتماعات وقامت باتصالات واسعة مع رجال الحركات الوطنية المغاربية، كل هذا لتطلع الرأي العام العالمي على قساوة الاستعمار في شمال افريقيا وتبث الوعي وروح الثورة في كافة صفوف المغرب العربي[5].

---

[1] – مومن العمري ، المرجع السابق، ص ص 136، 137.

[2] – عقدت الجمعية ست مؤتمرات، أول مؤتمر رسمي بتونس في شهر أوت 1930، وثاني مؤتمر بالجزائر سنة 1932، وثالث مؤتمر بباريس 1933، ورابع مؤتمر بتونس أكتوبر 1934، وخامس مؤتمر بمدينة تلمسان سبتمبر 1935، وسادس مؤتمر بتطوان سنة 1936. ينظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 86.

[3] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1945**، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص 107.

[4] – محمد بلقاسم، "طلاب الوحدة (جمعية طلبة شمال افريقيا)"، **مجلة الرؤية**، ع03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997، ص ص 24، 25.

[5] – الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية 1830– 1956)**، دار المعارف، ط2، تونس، 1975، ص 215.

كما أن جمعية طلبة شمال افريقيا شكلت فرصة لنقل العمل المشترك من أجل تحرير المغرب العربي إلى مجاله الجغرافي ومحيطه القومي، كما مكنت من تطوير العمل الوطني والقطري المشترك في آن واحد، ومثلت محطة لإحياء فكرة الوحدة[1].

ويجب الإشارة إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أخذت على عاتقها رسالة بث الوعي القومي العربي الاسلامي، وكان لها مدارس في جميع جهات تونس والمغرب. و إلى غاية 1934 كانت فكرة الوحدة ملحّة، وهذا ما دافع عنه الجيلالي محمد السعيد[2] مدير جريدة الأمة، حيث دعى في سبتمبر 1934 المغاربة إلى النضال من أجل ولايات شمال افريقيا المتحدة، وبعد ذلك تأكد البعد القطري بوضوح في حالة اعتزالية غير معهودة، ولم يكن تراجع عن الوحدة بقدر ما كان جنوحا نحو الاستقلالية القطرية في إطار الشمولية المغاربية[3]، وجذب الأحزاب السياسية لهم والانقسام الذي حدث في تونس والمغرب على مستوى الوطنيين من أعضاء الحركة الوطنية[4].

ومنذ عام 1939 إلى غاية 1944 تلاشت النشاطات الوحدوية ودخل المغرب العربي في صف القوى الكبرى، وهكذا توقفت الروابط بين المنظمات المغاربية حتى تنتهي لتستعاد من جديد[5].

### 3.1. جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية:

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص 113.

[2] – هو من قدماء مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية، وافته المنية سنة 1955 بفرنسا.

[3] – محمد حربي، المرجع السابق، ص 72.

[4] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص 113.

[5] – محمد حربي، المرجع السابق، 85.

تأسست جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية والتي عام 1944 بالقاهرة، وهي عبارة عن هيئة عامة تهدف لوحدة الحركات الوطنية المغاربية للدفاع عن حقوق الشعب المغاربي واستقلال أقطاره، جاءت تحت هذا الاسم برئاسة العلامة محمد الخضر حسين[1] الذي أصبح شيخا لجامع الأزهر، وضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي، ومن جميع الهيئات والأحزاب والتي تهدف إلى تحقيق الحرية والاستقلال لشعوب شمال افريقيا[2].

وقد كانت الجبهة غنية بالنشاطات النضالية التي تمثلت في المذكرات والبيانات[3] التي أرسلتها إلى مختلف الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية لشرح أوضاع الأقطار المغاربية في ظل الهيمنة الاستعمارية، وهكذا فقد مهدت هذه المحاولة التي جاءت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية لتوحيد الجهود النضالية المغاربية والمتمثلة في لجنة تحرير المغرب العربي[4].

## 2. تطور العمل الوحدوي المغاربي (1945- 1958):

لقد زادت الحاجة إلى الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية وازدادت معها الرغبة إلى التشاور والتنسيق، وخاصة بعد مجازر 08 ماي 1945، فقد ترسخت في أذهان المغاربة ضرورة العمل المسلح، وتشبعت بالأفكار السياسية الثورية بعد فترة من النضج والاحتكاك بالغرب طيلة سنوات الحرب[5]، وتجسد هذا التنسيق

---

[1] – **محمد الخضر حسين(1873- 1958)**: جزائري الأصل، تونسي المولد والنشأة، علم من أعلام المغرب العربي ينظر: محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 59.

[2] – مومن العمري، المرجع السابق، ص ص 166، 168.

[3] – ومن أمثلة ذلك: بيان حول مجازر 08 ماي 1945، وبيان احتجاجي للجبهة في ذكرى الظهير البربري، ومذكرة إلى دول الأمم المتحدة وأخرى إلى الأمم المتحدة. ينظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص 169.

[4] – نفسه ، ص ص 169، 170.

[5] – رضوان عينات ثابت، **08 ماي 1945 في الجزائر**، تر: مغلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 119.

بالمؤتمرات والكفاح المسلح، حيث نادى حزب الشعب الجزائري بالوحدة مع البلدان العربية، كما شكل الكفاح المشترك من أجل الاستقلال هدفا استراتيجيا بالنسبة للحركات الوطنية المغاربية، إذ أن هذا الوقت عرف تحولات جذرية في بنية هذه الحركات، حيث انتقلت من مجرد المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال التام[1]، وهذا ما تضمنته مطالب وأهداف مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي.

### 1.2. مكتب المغرب العربي:

في أواخر الأربعينيات أخذت قيادات المغرب العربي ترحل للقاهرة باعتبارها مكانا آمنا والأقرب جغرافيا للمغرب العربي، وبعد تأسيس الجامعة العربية عام 1945، وفي 15 فيفري 1947 انعقد "مؤتمر المغرب العربي" في القاهرة بقيادة الأمين العام للجامعة "عبد الرحمان عزام"، وحضره ثلاثة وعشرون شخصا يمثلون القوى الفاعلة والمناضلة على الساحة المغاربية، وصدر عن هذا المؤتمر بيان تاريخي حدد موقف الحركة الوطنية في المغرب العربي، ومن بين أهدافه الرئيسية:

- محاربة التواجد الاستعماري.
- التنسيق بين حركات التحرر المغاربية.
- رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي[2].
- تدويل قضايا المغرب العربي في المحافل الدولية[3].

---

[1] – لحسن خياعلي، المرجع السابق، ص 15.

[2] – جورج الراسي، "وحدة المغرب من وحدة العرب"، **مجلة الحوار**، ع 12، دار الحوار، باريس، 1988، ص 38.

[3] – Paul. B.Alta, op– cit, p 20.

وقد انبثقت عن مؤتمر المغرب العربي "مكاتب المغرب العربي" في كل من القاهرة ودمشق ولندن، وأصبح مكتب القاهرة محط أنظار المناضلين العرب والصحفيين الأجانب[1].

ومن أبرز أحداث تلك المرحلة وصول عبد الكريم الخطابي[2] إلى القاهرة في 31 ماي 1947، وجاء وصوله إلى القاهرة ليبشر بتوحيد حركات التحرير في شمال افريقيا[3]، إذ تأسست لجنة مغاربية تمثلت في:

## 2.2. لجنة تحرير المغرب العربي:

في ديسمبر 1948 شكلت لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة عبد الكريم الخطابي، وقد أكد ميثاقها التأسيسي على:

- ضرورة العمل المشترك بين مختلف فصائل الحركة الوطنية.
- ضرورة رفض النظام الاستعماري.
- استقلال الأقطار المغاربية وعدم الفصل بينها.

وهكذا فقد جاءت اللجنة ومكتب المغرب العربي لتدعم المغاربة، وقد نجحت في عملها النضالي والتوعوي والاعلامي في تعميق العمل المغاربي المشترك، ونشير في هذا السياق أن التنسيق بين الحركات المغاربية امتد إلى

---

[1] – جورج الراسي، المرجع السابق، ص 38.

[2] – **عبد الكريم الخطابي:** إسمه محمد "أما عبد الكريم الخطابي" فهو اسم الأب ولد محمد عبد الكريم الخطابي عام 1882 بالريف المغربي، درس العلوم الشرعية واللغة العربية بجامع القرويين في فاس، اشتغل في القضاء الشرعي يعتبر قائد وبطل ثورة الريف، نفي إلى مدينة لارينيون جنوب شرق مدغشقر وبقي فيها إلى غاية سنة 1947 اين نزل بمصر واستقر بها وأسس لجنة تحرير المغرب العربي، توفي بالقاهرة 1963. ينظر: عز الدين اسماعيل، **الأمير الخطابي بطل الريف**، دار العودة، بيروت، 1985، ص ص 15– 16.

[3] – جلال يحي، **المغرب العربي الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**، ج3، الدار القومية، 1966، ص 1187.

الميدان العسكري[1]، ففي 24 فيفري 1956 انعقد اجتماع بين قادة الجيوش الثلاثة حضره عن تونس الطاهر الأسود[2] وأحمد بن بلة[3] عن الجزائر، وعبد الكريم الخطيب عن المغرب، وتقرر في هذا الاجتماع بعث قيادة موحدة لجيوش التحرير الثلاثة، والتنسيق بين جيش التحرير في المغرب العربي وتوحيدهم، ورسمت لهم خطط موحدة[4]، وأصبحت مسألة تحرير أقطار المغرب العربي جزء لا يتجزأ من نضال شعوبه[5].

ولكن يخطر في ذهن الباحث لماذا لم تعمر تجربة التنسيق والتضامن المغاربي على أرض الواقع، خاصة لجنة تحرير المغرب العربي؟.

في الحقيقة هي عوامل كثيرة ومتشابهة أهمها:

- هيمنة العمل القطري على فكر قادة الحركات الوطنية المغاربية.
- الحواجز القوية التي وضعها الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي وتزكيته لخلافات زعماء الحركات الوطنية.

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 14.

[2] – **الطاهر الأسود:** ولد بالحامة عام 1911، تم تجنيده سنة 1930 لمدة ثلاث سنوات، انخرط في الحزب الدستوري التونسي القديم ثم انتقل إلى الحزب الدستوري الجديد، شارك في المقاومة التونسية (1952-1956)، توفي في 20 مارس 1956. ينظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 192. الهامش 01.

[3] – **أحمد بن بلة:** ولد يوم 05 جويلية 1918 بمغنية الجزائرية، انخرط في حزب الشعب الجزائري عام 1937، يعتبر أحد قيادي الثورة التحريرية، أصبح رئيسا لمجلس الوزراء عام 1962، ثم رئيسا للجمهورية عام 1963، وبعد انقلاب بومدين في 19 جوان 1965 تم اعتقاله وسجنه. ينظر: عبد القادر بولسان، **الحكومات الجزائرية 1962- 2005**، دار هومة، الجزائر، ص 443.

[4] – محمد بلقاسم، المرجع نفسه، ص 195.

[5] – عبد الوهاب بن خليف،المرجع السابق، ص 14.

- اختلاف وجهات النظر داخل اللجنة، فمنهم من يؤمن بضرورة الكفاح المسلح[1].

مثل عبد الكريم الخطابي الذي كان من أنصار الكفاح نابذا كل أشكال التفاوض مع القوى الاستعمارية، ومنهم من يؤمن بأسلوب التفاوض السلمي من أجل الاستقلال ومسألة التفاوض الانفرادي، وهو ما يفسر حملات النقديين من مختلف أعضاء اللجنة في القاهرة بشأن هاته القضايا المركزية على اعتبار أن التفاوض الانفرادي مع فرنسا هو إخلال بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، لذا اعتبرها عبد الكريم الخطابي خيانة، وهو نفس موقف الثوريين الجزائريين، غير أن الحزب الدستوري التونسي الجديد (الديوان السياسي)، وحزب الاستقلال المغربي لم يكونا على استعداد لهذا الطريق، ولم تكن هاتان الحركتان ملتزمتان بمبادئ اللجنة، وهكذا تلاشت بسرعة[2].

ورغم هذه الصعوبات لم تكن امكانيات الوحدة محجوبة، فقد استمرت الدعوات لوحدة مغاربية من أجل التصدي للمستعمر، إذ أحيت جريدة المجاهد ذكرى استشهاد المناضل والنقابي التونسي فرحات حشاد[3] 1952 في مقال لها تحت عنوان: "فرحات حشاد وجه بارز في شمال افريقيا"، وتحدثت عن أعماله

---

[1] – لحسن خياعلي، المرجع السابق، ص 09.

[2] – طاهر لبيب، "المغرب العربي بين الوحدة والأصولية وخصوصية الوحدة"، **ندوة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 81.

[3] – **فرحات حشاد:** ولد في شباط 1914 بتونس، وحصل على الشهادة الابتدائية عام 1928، وفي عام 1936 عمل موزع تذاكر بالشركة التونسية في نقابة عمال شركة نقل سوسة ، خرج عن اتحاد العمال التونسي الفرنسي عام 1944، أسس النقابات المستقلة في الجنوب وأشرف عام 1946 على المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل وانتخب فيه أمينا عاما للاتحاد، اغتيل على يد العصابة الفرنسية "اليد الحمراء" في 05 كانون الأول 1952. ينظر: محمد آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945– 1962 (الجزائر وتونس نموذجا)**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 217 وما بعدها.

وصفاته وأكدت أن المهمة التاريخية للثورة الجزائرية هو تدمير الاستعمار في شمال افريقيا[1].

وحاول قادة الثورة الجزائرية إبلاغ أهداف الثورة الاقليمية، وذلك بتجسيد الاعتراف بها دوليا، والتضامن معها في إطار الشمال الافريقي، وهنا أدركت فرنسا صعوبة ودقة الموقف الذي تواجهه في المغرب العربي، خاصة بعد خلع الملك محمد الخامس في 20 أوت 1953 وما تبعه من آثار، إذ اشتعلت الثورة بالمغرب الأقصى وتلقت الدعم المادي والمعنوي من الدول المجاورة، فترى عجلة التضامن المغاربية تدور، إذ أن الثورة الجزائرية لم تكتف بالشعارات السياسية بل تجسدت عمليا في هجومات الشمال القسنطيني تزامنا والعمليات الفدائية في المغرب الأقصى للتضامن مع الملك محمد الخامس في الذكرى الثانية لنفيه[2].

فقد حدد قادة الثورة التحريرية الجزائرية هدفا استراتيجيا أساسيا في هذا الإطار[3]، إذ يشير بيان أول نوفمبر 1954 "أننا منذ مدة طويلة أول الداعين للوحدة والعمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف أبدا بين الأقطار الثلاثة، إن كل واحد منا قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث..."[4].

وهكذا أصبح الكفاح المسلح على ثلاث جبهات: في الجزائر، تونس والمغرب إلى جانب نشاط جبهة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، الذي يدعم الحركات الوطنية المغاربية، إضافة إلى فشل فرنسا في خنق الثورة الجزائرية، كل

---

[1] – مومن العمري، المرجع السابق، ص 313.

[2] – مختار الهواري، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ع 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 74.

[3] – نفسه.

[4] – وثيقة بيان أول نوفمبر 1954.

هذا أربكها بل فرض عليها تقديم الاستقلال لكل من المغرب وتونس مع الاحتفاظ بامتيازات اقتصادية وعسكرية[1].

ومن هنا نستنتج أن فكرة المغرب العربي ارتبطت بالاسلام والدفاع عن الهوية الاسلامية العربية وإقرار وحدة الهدف المتمثل في استقلال دوله[2]، وقد عبر علال الفاسي في هذا الصدد: "لقد ظلت الحركات المغربية تتطور في أطوار التنسيق والتوحيد"[3].

ومن هنا فإن العمل الوحدوي دخل مرحلة النضج والتجسيد، إذ تطورت الحركة الوطنية المغاربية باختلاف توجهاتها.

### 3. المد الوحدوي من مؤتمر طنجة إلى استقلال الجزائر 1962:

لقد تطورت الحركة الوطنية المغاربية باختلاف توجهاتها وذلك توازيا مع التغيرات الجديدة الداعية للوحدة والرافضة لكل أشكال الاستعمار، ففي سنة 1956 وعقب استقلال المغرب وتونس بادر الملك محمد الخامس إلى إقامة نوع من الاتحاد بين الأقطار الثلاث[4]، إذ دعى إلى عقد ندوة بين هذه الأقطار من أجل معالجة القضية الجزائرية واتحاد الأقطار المغاربية[5].

---

[1] – عيسات بوسلهام، فاعل جمعوي، **اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل**، موقع العلوم القانونية، http://www.marocdroit.com، 20/ 01/ 2014، 18:09، ص 09.

[2] – يحي بوعزيز، **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 1986، ص 136.

[3] – طاهر لبيب، المرجع السابق، ص 81.

[4] – اسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية، ط2، الجزائر، 1981، ص 128.

[5] – محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 319.

لكن المبادرة فشلت نتيجة تحويل الطائرة التي كانت تنقل المفاوضين الجزائريين واعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية في 22 أكتوبر 1956.

كما رفضت السلطات الفرنسية إخلاء قواعدها في تونس والمغرب، وشهدت قرية ساقية سيدي يوسف عند الحدود التونسية الجزائرية عدوانا في 08 ماي 1958 لضرب الثورة الجزائرية، والضغط على الدول المجاورة لعدم تقديم الدعم لها، هذا ما دفع برجال الحركة الوطنية المغاربية إلى ضرورة اللقاء والتنسيق لمواجهة الخطر المشترك في مؤتمر تاريخي عرف بمؤتمر طنجة 1958، وقد انعقد كدلالة على مواصلة مسيرة النضال المغاربي[1].

- **مؤتمر طنجة 1958:**

تمثل المحطات السابقة للفكر الوحدوي الذي ساير الكفاح الوطني أرضية صلبة لبلورة التجربة الوحدوية التي كان ميلادها الرسمي في مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 أفريل إلى 30 أفريل 1958[2]، وذلك بمشاركة كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي مثله الباهي الأدغم، وحزب الاستقلال المغربي برئاسة علال الفاسي، وحزب جبهة التحرير الوطني برئاسة فرحات عباس[3].

وقد صرح علال الفاسي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر: "... والآن قد تحقق الاستقلال فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغاربية... وأن نتجه إلى توحيد المغرب العربي في دولة واحدة متحدة...، الكفاح المشترك من أجل تحرير الجزائر وما بقي من أرض المغرب...

[1] – امحمد المالكي، المرجع السابق، ص 258.

[2] – أحمد ناجي، المرجع السابق، ص 98.

[3] – جورج الراسي، المرجع السابق، ص 36.

وقد بيّن التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقليم الثلاثة موحدة، وهو في حاجة قصوى إلى الاطمئنان والحرية والرفاهية والعدل الاجتماعي..."[1].

وقد حضرت جبهة التحرير الوطني وأكدت خطابات وفود مشاركيها على بُعد الاستقلال الجزائري والبُعد الوحدوي، كما أتى في خطاب علال الفاسي في الجلسة الختامية للمؤتمر حيث قال: "في هذا اليوم سيعرف العالم في دار طنجة نبأً عظيما طالما تشوقت إليه آذان المغاربة، وخفقت قلوبهم إلى حديث أنفسهم ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الايجابية لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور، ولكنه عظيم فيما يحمله من معاني، وما يستهل عليه من آفاق، وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل لكنها حقيقة واقعية..."[2].

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار[3]، وقد رسم الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة، إذ أعلنت وثيقة طنجة وتوجهاتها الوحدوية على الشكل التالي:

- تكوين مجلس استشاري للمغرب العربي.
- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في المنطقة.

---

[1] – محمد عباس، "الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"، **مجلة الحوار**، دار الحوار، باريس، 1988، ص 43.

[2] – عبد الإله بلقزيز، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947– 1986**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1929، ص 157.

[3] – جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 18.

- توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فدرالي وذلك استجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن[1].
- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية.
- اعتبار الوحدة المغربية مشروطة باستقلال الجزائر.
- دعم الثورة الجزائرية[2].

ورغم أهمية النتائج التي انبثقت عن المؤتمر فإن الظروف الدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح بالتطبيق الفوري لقراراته، فالجزائر كانت منشغلة بالثورة المسلحة وبالتالي لا يمكنها تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد حصولها على الاستقلال.

أما تونس والمغرب فكانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة المستقلة وما انجر عنها من تحديات ومتاعب بسبب التبعية الفرنسية، وبالتالي لم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة[3].

وأخيرا يمكن القول بأن الوحدة المغاربية في هذه الفترة بنيت على ما ينبغي أن يكون، ذلك أن طريقها تمثل في استقلال البلدان وبناء الدول، ومن ثم فالوحدة تشير إلى عمل تضامني في مواجهة الوجود الاستعماري.

---

[1] – مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962**، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2012، ص ص 165– 166.

[2] – مصطفى الكيتري وآخرون، "اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة الدراسات العربية**، ع 03، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989، ص 08.

[3] – حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 20، 21. وللاستزادة حول مؤتمر طنجة ينظر: محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، دار اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص ص 186– 188.

## ثانيا: مراحل تطور مسار التجربة الوحدوية 1963- 1989

من المؤكد أن بناء مشروع الوحدة المغاربية ارتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الاستقلال لبلدان المغرب العربي، فالنقد الذي وجه للتجربة الوحدوية بعد الاستقلال هو أن الدول الجديدة بدلا من تصحيح الاختلالات الداخلية والإقليمية التي خلفها الاستعمار، فهي بالعكس أبقتها بل زادت من تفاقمها ولهذا لم تتحقق التجربة طموح الشعب رغم كل المحاولات[1].

إن انطلاقة المغرب العربي بعد الاستقلال كانت سيئة، حيث شهدت سنة 1963 نزاع مسلح بين المغرب والجزائر عرقل الوحدة المغاربية وأطفأ شعلة النشاط الوحدوي أثناء فترة الكفاح الوطني[2].

كما أحدث هذا النزاع شرخا كبيرا في العلاقات الجزائرية المغربية، وكان لها أعمق الأثر على كلا الشعبين اللذين تأثرا بها ماديا ومعنويا[3].

وعلى الرغم من تراجع النشاط الوحدوي من 1959 إلى 1963 إلا أن الرغبة الملحة في بنائه لم تنعدم، وبدأت تظهر من جديد على صعيد آخر، إذ بدأ الاهتمام ببناء الأسس الاقتصادية للوحدة، وجاءت الدعوة إلى التعاون والتكامل الاقتصاديين بين الأقطار المغاربية وإقامة بنية تحتية اقتصادية، والتي ستمهد الطريق للوحدة السياسية[4].

وهذا ما يؤكده اجتماع وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر، تونس، المغرب وليبيا أواخر 1963 والذي ركز على دراسة الامكانيات الاقتصادية لكل

---

[1] – بشير بومعزة، المرجع السابق، ص 141.

[2] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 179.

[3] – مومن العمري، المرجع السابق، ص 340.

[4] – عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 80.

قطر وضرورة التعاون والتكامل على أساس التخصص، وفي الأخير تمخض عنه بلاغ: "إن الوزراء عكفوا على دراسة المشاكل المتعلقة بتنسيق السياسات بين الدول الثلاث وخصوصا تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق خطط التنمية والسياسات الاقتصادية وتوحيد النظم القضائية وبرامج التعليم"[1].

وعرفت المنطقة في هاته الفترة تجربتين بارزتين لإقامة تكامل مغاربي[2]، والتي تمثلت فيما يلي:

### 1. اللجنة الاستشارية الدائمة:

برز الاهتمام بالتكامل الاقتصادي منذ إدراك القيادات السياسية لأهميته، لذا انطلق الاتجاه الوحدوي نحو البناء عن طريق اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964، هذه اللجنة ذات الاختصاص الاقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم للتكامل والاندماج[3]، فهي لجنة محلية متفرعة عن اللجنة الاقتصادية الافريقية للأمم المتحدة[4].

وهكذا ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي بتونس في الفترة الممتدة من 26 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 1964 قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي، وقد تم التوقيع في المؤتمر على بروتوكول اتفاق سمي بـــــبروتوكول تونس الذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة تضم في عضويتها الجزائر، المغرب،

---

[1] – اسماعيل العربي، المرجع السابق، ص ص 129– 130.

[2] – Paul. B.Alta ,op– cit p27.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 64.

[4] – عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 194.

تونس وليبيا، ومقرها في تونس وهو بذلك يشكل شهادة ميلاد رسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي[1].

وقد نتج عن هذه اللجنة هيئات يطغى عليها الطابع الاقتصادي:

1.1. **مجلس وزراء الاقتصاد:** وهو الهيئة العليا للجنة، يتكون من وزراء الاقتصاد، واجتمع سبع مرات منذ تكوينه إلى 1975.

2.1. **اللجان القطاعية الفنية المتخصصة:** هي لجان قامت وفقا لمتطلبات مسار عملية التكامل، وهي عشرون لجنة قطاعية[2].

3.1. **مركز الدراسات الصناعية:** تأسست عام 1967، يدرس مختلف مشاريع التنمية الصناعية[3].

وقد عقدت اللجنة العديد من المؤتمرات الوحدوية على المستوى الوزاري للدول المغاربية بنيت على المقاربة الاقتصادية، وسنشير إليها بصورة وجيزة:

1. **مؤتمر طنجة 26- 28 نوفمبر 1964**، وأهم توصياته:
   - دراسة مفصلة مقارنة للامكانيات الصناعية الموجودة.
   - دراسة مقارنة للانتاج الزراعي.
2. **مؤتمر طرابلس 02- 27 ماي 1965**، وأهم توصياته:
   - دراسة وتنسيق تصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأربعة.
   - إنشاء أجهزة متخصصة للتنمية الاقتصادية.
3. **مؤتمر الجزائر 08- 11 فيفري 1966**، وأهم توصياته:

---

[1] – Mourice Flory, Jean Louis Miège, **Annuaire de l'Afrique du Nord 1964,** Centre de Recherches sur l'Afrique Méditerranéenne, Paris, 1965, p 663- 664.

[2] – ينظر الملحق رقم (01).

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق ص ص 64- 65.

- أكد على مواصلة بناء ودراسة قطاعي الصناعة والتجارة[1].

4. **مؤتمر تونس 22- 23 نوفمبر 1967**، وأهم توصياته:

- تخفيف الرسوم الجمركية.
- مضاعفة المبادلات بالنسبة للمنتوجات الزراعية.
- إنشاء مصرف لتمويل عملية التوحيد[2].

وقد مرت اللجنة الاستشارية الدائمة بمراحل متذبذبة في تجربتها التكاملية إذ انتقلت صيغة التعاون القطاعي في المرحلة الأولى بين عامي 1964- 1968 إلى صيغة التعاون الكلي الشامل في المرحلة الثانية 1968- 1975، ثم عادت إلى التعاون القطاعي لتبدأ بالمشاريع داخل القطاع، وتتوسع إلى ميادين الزراعة، الصناعة والتجارة[3].

وهكذا فإن هاته اللجنة لعبت دورا أساسيا في دفع الدول المغاربية نحو تنسيق سياستها الاقتصادية، فهي درست الامكانيات الصناعية، وركزت على ضرورة التعاون والتكامل[4]، كما كيَّفت المنظومات الاقتصادية والمالية، ومهدت الطريق للوحدة المغاربية بوضع اللبنة الاقتصادية التي تعتبر كأرضية أولية[5].

وبالرغم من كل هذه المشاريع والدراسات، إلا أن اللجنة توقفت بسبب الخلافات السياسية بين البلدان المغاربية، وأبرزها النزاعات الثنائية بين الجزائر

---

[1] – اسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 131.

[2] – عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 195.

[3] – مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 24.

[4] – عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص 194.

[5] – عبد الرزاق مقري، "الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص 03.

والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، كذلك تدهور العلاقات بين تونس وليبيا، وثالثتها الإدعاءات الاقليمية المغربية الموريتانية على اقليم الصحراء الغربية[1].

كل هذا انعكس على العلاقات البينية المغاربية، حيث دخلت المنطقة طور جديد في حياتها السياسية والمتمثلة في:

## 2. المعاهدات المحورية والتعاون الثنائي:

لقد دخل المغرب العربي منذ سنة 1983 في نهج ثنائي تمثل في

1.2. **معاهدة الإخاء والوفاق:** هاته المعاهدة التي أبرمت بين الجزائر وتونس سنة 1983 ثم التحقت بهما موريتانيا، وتهدف هذه المعاهدة إلى تعزيز علاقات الجوار والتعاون الأخوي[2].

وقد تضمنت حرص الطرفين على الاحترام المتبادل للوحدة الترابية وحرمة الحدود الوطنية وسيادة واستقلال كل منهما، ومن ثم أصبحت المعاهدة تكتسي معنى أعمق، لأنهما تبعث على التفاؤل وتشكل لبنة في طريق الوحدة المغاربية[3].

2.2. **معاهدة وجدة:** أبرمت في 13 أوت 1984، وتعتبر كرد فعل على معاهدة الاخاء والوفاق، من طرف ليبيا والمغرب وهي مجرد تحالف ظرفي انجر عنه انشاء "الاتحاد العربي الافريقي"، وتهدف إلى تعزيز المودة الأخوية

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 66– 67.

[2] – محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي (مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية)**، دار افريقيا الشرق، بيروت، لبنان، ص 139.

[3] – جمال عبد الناصر مانع ، المرجع نفسه، ص 67.

بين البلدين وإقامة تعاون دبلوماسي ودفاعي من أجل صيانة استقلال البلدين[1].

وعلى الرغم من كل المحاولات الوحدوية إلا أنها لم تستمر ولم تنجح وذلك يعود لأسباب عديدة سنتطرق لها لاحقا.

## 3. اتحاد المغرب العربي:

### 1.3. تأسيسه وأهدافه :

#### 1.1.3. تأسيسه:

إن مشروع وحدة المغرب العربي مسألة حيوية واستراتيجية، فالدعوات والمحاولات لم تتوقف لبعث هذا المشروع مرة أخرى[2]، لذا أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تظهر من جديد مع تطور الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987، والتآخي التونسي الليبي في ديسمبر 1987، ما نتج عنه من تطبيع للعلاقات المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، ففي العواصم المغاربية تمت العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة أكدوا فيه على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي، كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم[3].

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 70– 72.

[2] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 97.

[3] – رشيد بوكساني، أحمد ديبش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص ص 219– 220.

وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة العربية إلتأم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير، فكان المؤتمر الأول حيث تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية، وخمس لجان فرعية أنيطت بها مهام الدراسة وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي، وفي سبتمبر من نفس السنة أنهت اللجان الفرعية أشغالها وقدمتها للجنة السياسية، والتي بدورها أعلنت عن مقترح مشروع بهدف إحداث هيكل مغاربي سيوكل أمر البث في مضمونه لقادة دول المغرب العربي[1].

لقد أيقن قادة البلدان المغاربية أن التنافر والتنافس لن يخرج المنطقة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويجب حل كل المشاكل بعيدا عن المزاج السياسي على اعتبار الوحدة فوق شئ[2].

لذا جاءت المحطة النهائية بعدما انتهت اللجان المنبثقة من قمة زرالدة من إصدار بيانها الختامي، وعلى إثرها تقرر عقد اجتماع جمع القادة المغاربة للدول الخمسة وذلك بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 وهم:

3. الشاذلي بن جديد (الجمهورية الجزائرية).
4. معمر القذافي (الجماهيرية الليبية العظمى).
5. زين العابدين بن علي (الجمهورية التونسية).
6. الحسن الثاني (المملكة المغربية).
7. ولد الطايع (جمهورية موريتانيا الإسلامية).

---

[1] – أحمد صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار افريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1991، ص 93.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، "الإطار الاقليمي العربي في السبعينات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1990، ص 23.

وقد تم في هذا الاجتماع الاعلان رسميا عن قيام اتحاد المغرب العربي، حيث وقّع القادة الخمسة[1] على الوثائق الثلاثة وهي:

8. إعلان قيام اتحاد المغرب العربي.
9. قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجانها الفرعية.
10. معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: والتي وضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وأرست هياكله وأهدافه[2].

### 1.2.3. أهدافه:

لقد تضمنت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، وهذا ما حددته المادة الثانية والثالثة من معاهدة إنشائه.

فالمادة الثانية نصت على:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[3].

ومن خلال نص المادة الثالثة يمكن أن نخلص إلى الأهداف التالية:

---

[1] – أحمد صديق، المرجع السابق، ص 93.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 88.

[3] – المادة (02) من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي. ينظر الملحق رقم: (02).

أ. **الأهداف السياسية:** وتعتبر من أهم الأهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها وهي:

- مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية.
- المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الاقليمية.
- صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف.
- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار[1].

**ب. الأهداف الدفاعية:**

- تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف.
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[2].

**ت. الأهداف الاقتصادية:**

إن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.
- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 92.

[2] – المادة الثالثة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي. ينظر الملحق رقم: (02)

- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

2. تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي مغاربي.

- إنشاء منطقة تبادل حر عام 1992.
- إقامة اتحاد جمركي عام 1995.
- إنشاء سوق مشتركة عام 2000[1].

**ث. الأهداف الثقافية:**

تنص المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة:

- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.
- الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والخلقية وصيانة الهوية العربية الاسلامية.
- تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية.
- إنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية[2].

## 2.3. الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي:

إن اتحاد المغرب العربي كتنظيم اقليمي لا يختلف من حيث الشكل التنظيمي العام عن باقي المنظمات الدولية، فهو يقوم من الناحية الهيكلية على

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 94– 95.

[2] – نفسه، ص 96.

مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والتي نصت عليها معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي وهي كالآتي[1]:

1. **مجلس الرئاسة:** هو أعلى هيئة في الاتحاد، ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس[2]، ويتم التناوب على رئاسته وذلك حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، ويعقد مجلس الرئاسة دوراته العادية مرة كل سنة، وله أن يعقد جلسات استثنائية كلما دعت الحاجة[3].

وقد عقدت منذ القمة التأسيسية بمراكش 1989 ست دورات على مستوى الرئاسة وهي كالتالي:

- الدورة الأولى: قمة تونس 21- 22- 23 جانفي 1990، وأهم ما جاء فيها تعديل معاهدة الإتحاد المغاربي.
- الدورة الثانية: قمة الجزائر 23 جويلية 1990، أهم توصياتها تمثل في قرار إنشاء مؤسسات اتحادية.
- الدورة الثالثة: قمة لانوف بالجماهيرية الليبية في 10 مارس 1991، أهم قراراتها إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
- الدورة الرابعة: قمة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في 15- 16 سبتمبر 1991، صدرت فيها العديد من التوصيات والقرارات لتحقيق تكامل اقتصادي.
- الدورة الخامسة: قمة نواكشط الموريتانية في 10- 11 نوفمبر 1992.

---

[1] – نفسه، ص 158.

[2] – عز الدين شكري، اتحاد المغرب...، المرجع السابق، ص 161.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 164.

- الدورة السادسة: قمة تونس في أفريل 1994، حيث أكدت الدورتان السابقتان على اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة، كما رسمت خطط وتصورات لتحقيق هذا الإتحاد وإدراك مقاصده، إذ تم التوقيع على 37 اتفاقية، وقد صادقت الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي على خمس منها فقط[1].

2. **مجلس وزراء الخارجية:** وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، يتكون من وزراء الخارجية للدول المغاربية[2]، وله العديد من المهام منها:

- التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة.
- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.
- الاهتمام بكافة الملفات التي تخص المغرب[3].

3. **لجنة المتابعة:** تتكون من كتاب الدولة المعنيين في حكومات أقطار المغرب العربي، وتختص بمتابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات، وكذا تطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، كما تعمل على اقتراح مشاريع تنموية مشتركة تعزز عمل اتحاد المغرب العربي[4].

4. **اللجان الوزارية المتخصصة:** تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة، حيث أحدث هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة، يتجلى عملها من خلال مشاركتهم في المشاريع المحالة من

---

[1] – عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي بين الإفتراءات والواقع**، موقع الجزيرة نت، 24 جانفي 2014، 16:25، ص 04.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 173.

[3] – رشيد بوكساني، أحمد دبيش، المرجع السابق، ص 221 .

[4] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 75.

طرفهم إلى مجلس وزراء الخارجية، ومن خلال تقارير التعاون المتبادل بين الوزراء للدول الخمس وعلاقاتهم مع الممثلين الوطنيين عن تلقيهم الاقتراحات ووجهات النظر، على اعتبار المعنيين الأوائل بمسألة التكامل المغاربي، الأمر الذي يوفر أفضل الظروف لتطبيق القرارات الصادرة في إطار اتحاد المغرب العربي[1].

وهاته اللجان هي:

أ. **لجنة الأمن الغذائي:** مهمتها وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية والمائية.

ب. **لجنة المالية والاقتصاد:** مهمتها التخطيط الاقتصادي.

ت. **لجنة البنية الأساسية:** تتولى أمور الإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات والعمل على تكوين شركة مغاربية للخطوط الجوية.

ث. **لجنة الموارد البشرية:** تهتم بوضع استراتيجية تربوية في دول المغرب العربي، وتطوير البرامج الدراسية وتوحيدها، وتوحيد النظم القضائية وكذا رعاية جالياتها المغتربة قصد المحافظة على أصالتها العربية الاسلامية[2].

5. **الأمانة العامة:** وهي الجهاز الإداري والفني للاتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، تتكون من مجموعة موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي، وهم الأمين العام وعدد من الموظفين، حيث يعيّن الأمين العام من قبل مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن أبرز مهامها:

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص ص 218– 219.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 76– 77.

- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
- إعداد التقارير الدولية حول تقدم بناء الاتحاد[1].

6. **مجلس الشورى المغاربي:** وهو عبارة عن هيئة استشارية يتألف من عشرين عضو من كل دولة[2]، ويوجد مقره بالجزائر، أما الوصاية فهي لمجلس الرئاسة ويمكن تحديد صلاحيات مجلس الشورى المغاربي في العنصرين التاليين:

- إبداء الرأي حول القضايا التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة.
- يرفع ما يراه من توصيات إلى مجلس الرئاسة بهدف تعزيز عمل الاتحاد.
- يشرف على دراسة المشاريع والقرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصص[3].

7. **الهيئة القضائية:** تتألف من قاضيين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ومقرها نواكشط. وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة[4].

---

[1] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 175– 176.

[2] – عيسات بوسلهام، فاعل جمعوي، المرجع السابق، ص 08.

[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 80– 81.

[4] – نفسه، ص 82.

8. **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** تم المصادقة على اتفاقية إنشائه بين دول الاتحاد في 10 مارس 1989 ومقره في تونس، ويهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك:
   - إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة.
   - استغلال رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات التنمية الاقتصادية.
9. **الجامعة وأكاديمية العلوم المغاربيتين:** وقد تمت المصادقة على قرار تأسيسهما في 23 جويلية 1990 ويوجد مقرها بطرابلس، ومن مهامها:
   - المساهمة في تنمية البحوث العلمية في مختلف الميادين.
   - تنظيم لقاءات علمية ودورات تدريسية.
   - الحد من هجرة الأدمغة.

ومن خلال عرض الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي نرى أن هذا التنظيم قد حقق إنجاز على المستوى المؤسساتي، فالأجهزة التي اختيرت لتنظيمه كفيلة بتجسيد مختلف الاتفاقيات المبرمة والمشاريع المقترحة[1]، كما يعبر عن رغبة مؤسسية في أن يكون هذا التنظيم في آن واحد إطار للعمل السياسي المنسق، والتخطيط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف المنصوص عليها في معاهدة إنشائه، والمتمثلة في التعاون والتنسيق في كافة المجالات[2].

ولكن هل هذا النجاح على المستوى المؤسساتي كان له نظير على المستوى العملي؟.

### 3-3. إنجازات تجربة اتحاد المغرب العربي:

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 67.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 313.

إن فكرة اتحاد المغرب العربي هي أقدم فكرة في العالم العربي، إذ تعود جذورها إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار منذ بدايات القرن العشرين، إلا أنها تطورت من مجرد مشروع سياسي قبل استقلال البلدان المغاربية إلى مشروع مؤسساتي وميداني[1] بعد حصولهم على الاستقلال وهذا من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964 والتي توقفت أعمالها سنة 1975، وتجربة اتحاد المغرب العربي سنة 1989 والذي جمِّدت مؤسساته في 1995، ولكن لا يزال قائما ليومنا هذا. فما هي الانجازات التي جسدت على أرض الواقع طيلة الفترة الممتدة من 1964-1995 [2].

إن الانجازات الميدانية محتشمة وضئيلة بل تصل إلى حالة الركود في بعض القطاعات، أما عن القليل الذي تم انجازه فهو كالآتي[3]:

أولا- تجربة المغرب فيزيون: وهي في مجال الاعلام، بدأت سنة 1972 بين الجزائر وتونس والمغرب، وقد اعتمدت على:

- تبادل البرامج المسجلة بين الأقطار الثلاثة إذاعيا وتلفزيونيا وبثها للجماهير المغاربية.
- عمل برامج مشتركة فيما بينهم، وتبث في الأقطار المغاربية الثلاثة في نفس الوقت.
- تحسين وتدعيم الشبكات الثلاثة وربطها ببعضها البعض.

واستمر هذا البرنامج التنفيذي إلى غاية 1975[1].

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 67.

[2] – عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنات، 1996، ص 359.

[3] – نفسه.

ثانيا- كما اهتمت الدول المغاربية من خلال تجربة اللجنة الاستشارية بمسألة المواصفات الصناعية، والتي يتعين توحيد مقاييسها بين المؤسسات المغاربية، وأنشأ لهذا الغرض لجنة مختصة تقوم بالدراسات الفنية، إذ قاربت بين الأنظمة السائدة في باب المواصفات الأوروبية والأمريكية، وما هو مستعمل منها أو مهمل في المؤسسات المغاربية، واتخذت سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغاربية، ودخلت بعضها حيز التنفيذ وحققت نتائج ايجابية في المجال الصناعي، والبعض الآخر لم ينفذ[2].

ثالثا- وفي المجال الطاقوي قامت اللجنة المختصة والمؤلفة من رؤساء الشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل الارسال الكهربائي عبر الحدود، وبالتوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الانتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى القطاع بأسره ويقلل من الاختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية، وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة، وهو عمل توصلت به اللجنة الاستشارية إلى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها بحسب الحاجة للاستخدام الأمثل[3].

رابعا- أما على صعيد المحروقات فلم يشهد القطاع أي تعاون مباشر، بل عرف اتفاقيات الأطراف مبنية على خدمة المصالح وهي كالآتي:

---

[1] – عبد الرحمان شريط، "تجربة المغرب فيزيون (صورة من صور اتحاد المغرب العربي)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 09، جامعة الجزائر، 1995، ص ص 262- 263.

[2] – مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 60.

[3] – نفسه ، ص 61.

- اتفاق بين الجزائر وتونس والذي ينص على استفادة تونس من أنبوب الغاز الجزائري الايطالي الذي يمر عليها.
- اتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989 الخاصة بأنبوب الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير الغاز إلى أوروبا، والذي تستفيد منه المغرب 2.5 مليار متر مكعب من الغاز[1].
- اتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس في 22/ 05/ 1988 لإمداد ليبيا بـــــ 3.6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب احتياجاتها[2].
- اتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987 حول انشاء ثلاث شركات مختلطة في قطاع الحروقات وهي الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وانتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، والشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية[3].

خامسا- مصنع المحركات ومصنع الاسمنت الأبيض: أسفر التقارب الثنائي بين تونس والجزائر على إنشاء مصنعين كبيرين سنة 1978 في مناطق الشريط الساحلي، ويتعلق الأمر بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف المسير من طرف الشركة الجزائرية التونسية "شركة ساكمو"، ومصنع الإسمنت الأبيض بفريانة[4]، والذي أنشأ من طرف الشركة الجزائرية التونسية "سوتاسيب"[5]، ويوفر هذا المصنع

---

[1] – نفسه، ص 360.

[2] – مجدي علي عطية،" الحوار الوحدوي الليبي الجزائري (إنعكاساته واحتملاته)"، **مجلة السياسة الدولية**، ع90، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1987، ص 158.

[3] – مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 360.

[4] – **فريانة:** بلدة تونسية على بعد 25 كلم من الحدود الجزائرية التونسية جهة تبسة، وكذا تتصل بفرع لخط سكة الحديد القصرين- تبسة. ينظر: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 69.

[5] – نفسه.

لتونس والجزائر حاجياتهما الكاملة من الإسمنت الأبيض، كما يقدم أفضليات أخرى ذات قيمة، فهو يمثل رسما بيانيا مضبوطا للتعاون الصناعي بين دول المغرب العربي مترجما إلى الواقع[1].

سادسا- أما عن محاولات التكامل في مجال الزراعة فقد كانت هزيلة جدا، ولم تشمل سوى ثلاثة محاصيل هي الحلفاء، الحمضيات والتبغ وذلك عن طريق إنشاء لجان للتنسيق في هذا المجال، غير أن حصيلة عملها كانت ضعيفة، ثم جمِّدت بعد ذلك بفعل الأحداث والمشاكل والصراعات التي مرت بها دول المغرب العربي وتتمثل في الهيئات التالية:

- المكتب المغاربي: أنشأ عام 1963 وتحدد نشاطه في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة.
- اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور: أنشأت عام 1972 مهمتها تنسيق النقل والتسويق لهذه المنتوجات نحو أوروبا وافريقيا جنوب الصحراء لتفادي التنافس بين الدول المغاربية على السوق الخارجية.
- بالنسبة للتبغ بدأت المديريات الوطنية لكل من الجزائر، تونس والمغرب للتبغ عام 1969 بدراسة وسائل انجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها[2].

سابعا- في مجال النقل: أما عن ميدان النقل فقد بدأ التعاون بين أقطار المغرب العربي بعد إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، والتي كلفت بالنظر في المسائل الخاصة بتحسين وتنمية التعاون الاقتصادي بين الأقطار المغاربية، وقد توصلت اللجنة إلى إنشاء "اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات"، والتي تميز

[1] - عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص 359.

[2] - عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص ص 354- 355.

هدفها في تشجيع ودعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي.

ولكن الإنجاز في مجال النقل لم يتعد بعض المشاريع التي تم الشروع في تنفيذها ثم عطلت، ولعل أبرزها:

- مشروع القطار المغاربي تونس – الدار البيضاء: فبعد مشاورات بين وزارات النقل وبين الشركات الوطنية لسكة الحديد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع بين تونس والمغرب، ووقع الشروع في التنفيذ وبدأت الرحلة الأولى عام 1974 للقطار المغاربي السريع بين الجزائر وتونس، وتواصلت الإعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء لكن المشروع توقف عام 1975 بسبب الخلاف المغربي الجزائري، ويعد هذا المشروع من بين المشاريع الرائدة التي تفتخر بها أقطار المغرب العربي[1].
- مشروع الشحن البحري: من بين المشاريع التي تم إنجازها بين الدول المغاربية مشروع الشحن البحري ونقل المنتوجات والسلع المغاربية أولا، ثم الأجنبية بين الموانئ المغاربية والخارجية، وقد بدأ تنفيذ المشروع وتم إنشاء شركة مغاربية للملاحة ووقع اقتناء باخرة للتموين والتكوين واستمر استغلالها لمدة زمنية معينة، لكن المشروع جمِّد نظرا للصراعات والأزمات بين دول المغرب العربي[2].

ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن جل محاولات التكامل كانت في قطاع الطاقة والمناجم، وكانت على شكل اتفاقيات ثنائية، ومع ذلك فقد أدت

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 68.

[2] – مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 121.

إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989 بإنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للاتحاد في هذا القطاع[1].

هذا ما تم إنجازه من خلال مسيرة التكامل المغاربي، بالإضافة للعديد من المشاريع الجاهزة المنسية أو التي تم تجاوزها إن صح التعبير، وأبرزها:

- مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية.
- مشروع الشركة المغاربية للطيران 1970.
- مشروع البنك المغاربي[2].

وهكذا فإن إنجازات الاتحاد المغاربي كانت ضئيلة جدا ومحدودة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لدى دول المغرب العربي.

ومما قدمنا في الفصل نستخلص:

أن فكرة وحدة المغرب العربي ليست وليدة الحاضر بل ترجع إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار، فبدأت في المهجر إذ تأسست بباريس جمعية نجم شمال افريقيا عام 1923، وكذا جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين 1927، ثم انتقلت إلى الأقطار العربية والمغاربية، أين تبلور هذا التوجه من خلال دعوات الحركات الوطنية المغاربية إلى ضرورة توحيد النضال في جبهة واحدة، وهذا ما ترجمته لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، غير أن تجسيد البعد الوحدوي في صياغة جدية يقود إلى مؤتمر طنجة عام 1958 الذي ضم الأحزاب المغاربية الثلاثة، حزب الاستقلال عن المغرب، حزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر

[1] – نفسه، ص 360.

[2] – Rida Salah Eddin, **La coopération économique entre le pays du Maghreb**, Banque Islamique de développement, Arabie Saoudite, 1985, p19.

المستعمرة، الجزب الدستوري التونسي الجديد عن تونس، وبعد استقلال البلدان المغاربية تجسدت التجربة فعليا وعلى قاعدة تعاون اقتصادي من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964، والتي تهدف إلى وضع برامج وسياسات تنسيقية موحدة تؤدي إلى تكامل اقتصادي مغاربي، ولكن التجربة لم تفلح لأسباب عدة، لذا دخلت المنطقة سياسة المحاور والاتفاقيات الثنائية، واستمر الوضع بين المد والجزر إلى نهاية الثمانينات، ففي 17 فيفري 1989 تم التوقيع على معاهدة إنشاء المغرب العربي والتي تضمنت أهدافه وهيكله التنظيمي، والذي يعتبر إنجازا لمسيرة الإتحاد المغاربي، فالبنية المؤسسية له كافية لتنظيم عمله المشترك وتأطيره والدفع به نحو التطور والعمل والإنتاج، غير أن توقفه بحلول 1994 أصاب هياكله بالضعف والضمور ومحدودية الإنتاج.

كما أن الإنجازات الفعلية للتجربة الوحدوية لم تكن في المستوى المطلوب، وخيبت آمال الشعوب التي لطالما حلمت بنجاح هذه التجارب من أجل التقدم نحو الأفضل، ولعل هذا يعود إلى مجموعة من المعوقات والتحديات التي صاحبت مسيرة اتحاد المغرب العربي الذي لم يستطع تجاوزها.

## الفصل الثالث: معوقات اتحاد المغرب العربي وسبل تجاوزها

### أولا: المعوقات

1. المعوقات السياسية
2. المعوقات الاقتصادية
3. المعوقات المنهجية

### ثانيا: سبل تجاوزها

1. سياسيا
2. اقتصاديا
3. منهجيا

# الفصل الثالث: معوقات اتحاد المغرب العربي وسبل تجاوزها

## أولا: المعوقات

لقد شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة مست مختلف الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وأثرت على العلاقات الدولية، ما استوجب على العديد منها القيام للتكتل والتوحد أو على الأقل التنسيق والتعاون في إطار مشترك لتلبية الحاجيات المتزايدة لمواطنيها ومعالجة القضايا والرهانات والتحديات المشتركة[1].

وفي ظل هذه المستجدات وما يتبعها من نظم اقتصادية جديدة كان ينبغي على الدول المغاربية التكامل والاتحاد، لفرض وجودها دوليا، إذ يشكل اتحاد دول المغرب العربي في الميادين السياسية والاقتصادية اللبنة الأساسية للبناء المغاربي لتجسيد الوحدة المرتقبة، في ظل تحولات دولية عميقة يميزها التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى[2].

ورغم وجود الإمكانيات الاقتصادية والحضارية وغيرها في دول المغرب العربي والتي تضمن نجاح هذا الاتحاد وتدعمه إلا أن الظروف والأزمات والعقبات التي مرت بها دول المغرب العربي سابقا وتمر بها الآن، لم تستطع الدول المغاربية تحقيق هذه الوحدة المنشودة، والتي تعثرت في بداية مسارها، كما فشلت كل المبادرات والمحاولات التي كانت تسعى لبعث اتحاد المغرب العربي مجددا.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على المعوقات التي تسببت في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية المغاربية وصولا إلى طرح مقترحات وإيضاح سبل تجاوز تلك التحديات للوصول إلى تجسيد العمل المغاربي المشترك.

### 1. المعوقات السياسية:

[1] – جمال حدار، **تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي(ملف اتحاد المغرب العربي)**، موقع متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، www.politique.an.com، 20/ 01/ 2014، ص 01.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 109.

إن من أكبر وأخطر التحديات التي جابهت بناء مشروع اتحاد المغرب العربي هي التحديات السياسية، فرغبة الدول المغاربية في تعزيز المركز السياسي والاقتصادي القطري هيمنت على المبادرات الوحدوية بين أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال[1]، ومن هنا سنتطرق لهاته المعوقات السياسية.

### 1.1. اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية:

يصعب تصور أي عمل وحدوي مغاربي دون توافق طبيعة الأنظمة السياسية بين أقطار المغرب العربي التي تسعى إلى تحقيق تكامل سياسي، اقتصادي، اجتماعي... الخ، إذ تبنت الدول المغاربية بعد الاستقلال أنظمة سياسية مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، الجماهيري في ليبيا والجمهوري في كل من الجزائر، تونس وموريتانيا[2]، فالتعارض بين هذه النظم له أسس ايديولوجية سياسية جسدتها مجموعة من التوترات التي لا تزال تؤثر على علاقات البلدان المغاربية[3] ، ضف إلى ذلك طبيعة هذا النظام الذي تسعى نخبه الحاكمة للمحافظة عليه تحت مبدأ النزعة القطرية والسيادة[4]، فقد سادت الدولة القطرية في الأقطار المغاربية الخمسة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، حيث اتبعت سياسات تنموية مختلفة على جميع الأصعدة، هذا مانتج عنه تشتت سياسي زاد من رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي[5]، وهذا ما نلتمسه من خلال مراعاة مصالحهم وأهدافهم المتوخاة من اتحاد المغرب العربي لكل دولة عضوة فيه، حيث نجدها مختلفة عن بعضها البعض، فمنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع

---

1 – مومن العمري، المرجع السابق، ص 368.

2 – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص .ص 123– 125.

3 – نعيمة البالي، المرجع السابق، ص 08.

4 – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص .ص 123– 125.

5 – نفسه.

الوحدوي. فانضمام بلد مثل تونس للاتحاد يحقق له مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وخاصة إلى ليبيا التي تشكو من نقص العمالة[1].

وأما من ناحية أخرى فإنه يفتح لها آفاقا على الصعيد العربي، عن طريق الرئاسة الدورية للاتحاد، وبالتالي يمكن أن تصل إلى موقف توازني في منطقة المغرب العربي من الناحية السياسية وذلك في مواجهة دول مجاورة أخرى أقوى منها نسبيا عسكريا واقتصاديا كالجزائر، ليبيا والمغرب[2].

أما بالنسبة لموريتانيا فإن انضمامها يسهل لها المهمة في مواجهة التيارات الانفصالية ويدعم انتمائها لمنطقة المغرب العربي، كما يمكِّنها من الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد وخاصة المشاريع المشتركة نتيجة ندرة الموارد الطبيعية ومصاعبها الاقتصادية[3].

أما الجزائر فإن الانضمام للاتحاد يحقق لها وضع أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر تونس والمغرب، وهذا يعود بالفائدة الشاملة على دول المنطقة، كما يؤَمِّن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية[4].

وبالنسبة للمغرب فإن الانخراط في الاتحاد يمكنه من الاستفادة من المشاريع المشتركة والتي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول، خاصة بعد رفض طلب المغرب الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة، وانضمام اسبانيا والبرتغال للاتحاد الأوروبي، وما انجر عن ذلك من منافسة شديدة للمنتجات المغربية، الأمر الذي أثر على

---

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، "معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، ع05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، مارس، 2010، ص 22.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه.

[4] – نفسه.

التجارة الخارجية المغربية، وعليه فإن الاتحاد يعتبر سوقا لتصدير منتجاته ويفتح آفاقا لحل مشاكله الاقتصادية [1].

وأخيرا ليبيا التي يشكل الاتحاد لها نواة للوحدة العربية الشاملة التي تستطيع من خلالها أن تلعب دورا مؤثرا في المنطقة العربية، كما يدعم دورها في المجال الافريقي، نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي لا تقفل الباب لانضمام دول أخرى بشرط إجماع الدول الخمسة المؤسسة له[2].

يضاف إلى هذا أن كل بلد عضو في الاتحاد رفض التخلي عن صلاحياته وسيادته من أجل بلورة الوحدة المغاربية، ويعود هذا إلى تدعيم اختياراته القطرية، وفي هذا الإطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية، وبالتالي أبعدت الكيانات القطرية الوحدة المغاربية عن مسارها الصحيح[3]، ونتيجة لطغيان القطرية على التصورات الوحدوية نجد أن المجتمع المدني[4] بالدول المغاربية لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة[5].

## 1.2. اختلاف الرؤية الوحدوية:

طغى اختلاف الرؤى الوحدوية على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران:

---

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 23.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه.

[4] – **المجتمع المدني:** هو مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تضم أفراد ذوي اهتمامات متماثلة، كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية كالنقابات، الهيئات الدينية...الخ، والتي تتجمع بها الناس للتعبير عن آرائهم دون المرور بأجهزة الدولة. ينظر: سامية عزيز وآخرون، **أين يكمن دور المجتمع المدني**، دار مزوار، الجزائر، 2005، ص 67.

[5] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 24.

- **التيار الأول:** يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق الاتحاد المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي باتباع هذا التيار، فهي ترفض مبدأ تحقيق الوحدة عبر مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية، ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت[1].

ولقد تمسكت ليبيا بهذا التوجه واعتبرت مشروع وحدة المغرب العربي وفق مبدأ المرحلية يتعارض مع سعيها للوحدة الشاملة، حيث انسحبت من اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب ورفضت مشاركتها في المؤتمر المنعقد بالرباط في 20/07/ 1970[2].

- **التيار الثاني:** وهو ما تبنته باقي دول الاتحاد، الذين يرون أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اتحاد دول المغرب العربي[3].

### 2.1. الخلافات الثنائية:

والتي تمثلت بصورة واضحة في مشكلات الحدود، إذ تشكل كثير من المناطق الحدودية المشتركة بين الدول المغاربية موضوع خلافات حادة بين هذه الأقطار[4]، إذ عانت منطقة المغرب العربي خلافات حدودية عديدة منها ما أفضى إلى حالة نزاع مسلح، ومنها ما تمت تسويته نهائيا، ومنها ما يزال ينتظر هذه التسوية[5]، وترتبط هذه المشاكل بالماضي ذلك لما خلفه الإرث الاستعماري من جراء تقسيماته الحدودية المصلحية خاصة

[1] - محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 21.
[2] - مومن العمري، المرجع السابق، ص 370.
[3] - محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 21.
[4] - محمد رضوان، المرجع السابق، ص 142.
[5] - نفسه، ص 137.

فرنسا، للعثور على الخيرات المعدنية في مقدمتها النفط[1]،ومن أبرز هذه الخلافات: الخلاف بين الجزائر وتونس من جهة، والجزائر وليبيا من جهة أخرى، ثم الخلاف التونسي الليبي من جهة ثالثة، وكذلك الخلاف المغربي الموريتاني، وأخيرا النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب[2].

**أ. الخلاف بين الجزائر وتونس:**

وقد نشب هذا الخلاف في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر، أي قبل حصول هذه الأخيرة على استقلالها وذلك عام 1961، وتعود جذور هذه المشكلة الحدودية إلى أن تونس كانت تطالب منذ بداية عام 1959 في رسائل وجهتها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر بمراجعة بعض أجزاء الحدود المشتركة بين البلدين بمنطقة الصحراء في اتجاه الجنوب، وبعد حصول الجزائر على استقلالها ثار الخلاف من جديد، فكانت تونس تطالب من حين لآخر بوجوب إعادة المنطقة للسلطات التونسية دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية[3].

وردت عنها السلطات الجزائرية بأن: "الجزائر موحدة وغير قابلة للتجزئة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب"، غير أن عمليات التنقيب عن البترول التي كان يجريها الطرفان في المنطقة الصحراوية الجنوبية المعروفة بحاسي بورمة تسببت في نشوب اشتباكات بين قوات الطرفين لعدم وضوح خط الحدود وغياب اتفاق ثنائي حول النقطة الفاصلة بينهما، وقد برز في هذا الإطار موقف السلطات التونسية التي ترى أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست مماثلة للخرائط الواردة في الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال، لكن السلطات الجزائرية ترد على هذه الإدعاءات بأنها باطلة، وأن هذه المنطقة موروثة عن الاستعمار الفرنسي، وبعد مفاوضات جزائرية- تونسية في 16 أفريل 1968

[1] – عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 192.

[2] – محمد رضوان، المرجع السابق، ص 138.

[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 133.

بالعاصمة التونسية ثم الاتفاق على استغلال هذه المنطقة لفائدة الجانبين، خاصة فيما يخص الغاز الجزائري المار إلى أوروبا عبر تونس[1].

ورغم هذا الاتفاق فإن عدم وضوح الرسم الحدودي بين البلدين أحدث مناوشات جديدة بين التونسيين والجزائريين، ما اعتبرته هذه الأخيرة اعتداء على السيادة الجزائرية وتهديد صارخ لاتحاد المغرب العربي، وأكدت أن الحقيقية التاريخية والقوانين والمواثيق الإقليمية تبرهن أن هذه المنطقة جزائرية موروثة عن تقسيمات الاستعمار الفرنسي[2].

وبقيت القضية عالقة لغاية 05 جانفي 1970 أين تم توقيع اتفاقية بين الجانبين تتضمن تسوية نهائية لكافة القضايا الحدودية المعلقة بين البلدين، وتم اعتراف الجانب التونسي بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ومنذ ذلك الوقت لم تسجل أحداث عنف بالمناطق الحدودية المشتركة بين البلدين[3].

**ب. الخلافات الجزائرية الليبية:**

لم تسلم الحدود الجزائرية والليبية بدورها من المشاكل والخلافات، غير أن هذه الأخيرة كانت تتسم بالهدوء النسبي، وضعف حدتها ويتركز الخلاف على الاتفاقية المبرمة عام 1957 بين ليبيا والسلطات الفرنسية المتعلقة برسم الحدود الجزائرية الليبية، والتي تم التصديق عليها من طرف فرنسا كما تم تسجيلها في الأمم المتحدة، والتي تحفظت عليها ليبيا وتماطلت في تسليمها، بالإضافة إلى اتهامها للدوريات الجزائرية باختراق الحدود الليبية واعتبرته تعديا على أراضيها، كما اتهمت الطيران الجزائري بالتوغل في فضائها الجوي قصد الاستكشاف والتجسس[4].

---

[1] – محمد رضوان، المرجع السابق، ص ص 138– 139.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 113.

[3] – محمد رضوان، المرجع نفسه، ص 168.

[4] – نفسه، ص 140.

وقد عرفت الحدود الجزائرية الليبية عام 1967 عدة أحداث مسلحة، لكن توصل الطرفان إلى إخمادها، وسارعا إلى تشكيل لجنة مشتركة لتوضيح الحدود بين البلدين وإنهاء كل ما من شأنه أن يدخلهما في دوامة الصراعات السياسية والعسكرية، ويبعدهما عن قضاياها المصيرية لاسيما فيما يتعلق بوحدة المغرب العربي[1].

**ت. الخلافات التونسية الليبية:**

تميزت بكونها لا تتعلق بالحدود البرية، وإنما حول الحقوق البحرية في المياه الاقليمية المشتركة[2]، وتفاقمت الخلافات السياسية وتوترت العلاقات بين البلدين إذ تم طرد ثمانين ألف عامل تونسي من الأراضي الليبية عام 1969[3]، ورفضت تونس دعوة ليبيا الوحدوية عام 1976، وتم تسوية الخلاف عن الحقوق البحرية بقرار من محكمة العدل الدولية في 24 فيفري 1982 وذلك باستغلال الطرفين بالإنصاف لموارد المنطقة البحرية المتصارع عليها[4].

**ث. الخلاف المغربي الموريتاني:**

لقد عرفت العلاقات المغربية الموريتانية توترات خطيرة، تعود جذورها إلى ما قبل استقلال المغرب عام 1956 وبقي عالقا إلى مؤتمر القمة العربية بالرباط عام 1969، وبوساطة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، فقد تمخض عن هذه الجهود لقاء أول بين الملك الحسن الثاني[5] والرئيس الموريتاني المختار ولد داده[1]، فكان هذا اللقاء

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 114.

[2] – محمد رضوان، المرجع السابق، ص 141.

[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 114.

[4] – محمد رضوان، المرجع السابق، ص 141.

[5] – **الملك الحسن الثاني:** (09 جويلية 1929– 23 جويلية 1999، حكم المملكة المغربية بين 1961– 1999، عرف بحنكته ودهائه السياسي، كما عرفت فترة حكمه العديد من محاولات الانقلاب. للمزيد ينظر: جيل بيرو، **صديقنا الملك**، تر: ميشيل خوري، دار ورد، ط1، سوريا، 2002، ص ص 103– 109.

اللقاء فرصة لجمع الشمل، حيث تم الاعتراف الرسمي من قبل المغرب بالدولة الموريتانية يوم 08 جوان 1970، تنازلت من خلاله المغرب عن المطالبة بالحقوق الترابية في موريتانيا، وفي هذا الإطار عقدت اتفاقية تهدف إلى تطوير التعاون وحل النزاعات بوسائل سلمية حفاظا على السلام والاستقرار، وفي أواخر التسعينيات تنازلت موريتانيا عن مطالبها في منطقة الصحراء الغربية لصالح المغرب[2].

**ج. الخلاف بين المغرب والجزائر:**

لقد برزت قضية الحدود الجزائرية المغربية على السطح منذ الاستقلال، وبقيت عالقة حتى يومنا هذا، حيث كانت ومازالت تشكل مصدر لتوترات عديدة بين الجزائر والمغرب، ولو بشكل متذبذب من حيث الحدة، وبالتالي فهو عقبة أمام أي تقارب جزائري مغاربي، وأحد الأسباب الرئيسية في التأزمات التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغاربية منذ الاستقلال، إذ كانت معالم الحدود الجزائرية مع دول الجوار المغاربية كلها دون تحديد، وأكثر من ذلك أن جل الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب التي ترفض الاعتراف بالحدود الموروثة عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية[3].

أدى الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر إلى نزاع عسكري بين الطرفين عرف بـــحرب الرمال[4] عام 1963، وتعود أسبابها إلى مطالبة المغرب بالمنطقتين

---

[1] – **المختار ولد داداه (1924– 2003):** انتسب إلى حزب الإتحاد التقدمي الموريتاني القريب من السلطات الإستعمارية الإستعمارية وذلك بعد العودة من فرنسا حاملا لشهادة الحقوق وكان أول موريتاني يعود إلى الوطن متحصل على شهادة جامعية، أسس أول دولة موريتانية حديثة وشيد عاصمتها نواكشط في 1957م، وفي 28 نوفمبر 1960م عين رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية. ينظر: المختار ولد داداه، **موريتانيا رهان التحديات الكبرى**، ص 31 وما بعدها.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 114– 115.

[3] – عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995**، رسالة ماجستير، الجزائر، 1997، ص 50.

[4] – للاستزادة حول الحرب ينظر: الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح(مذكرات قائد أركان جزائري)**، دار الشروق، ط1، الجزائر، 2011، ص 39 وما بعدها.

الحدوديتين "تندوف وبشار" منذ فجر استقلال الجزائر عام 1962 مستندة في ذلك إلى حجج تاريخية ترجع إلى سنوات 1844 و 1845 حيث أبرمت خلال هذه السنوات اتفاقيات بين المغرب وفرنسا حددت بموجبها الحدود الشرقية الشمالية للمغرب بينما بقيت الحدود الشرقية الجنوبية المتاخمة للجزائر دون تحديد[1].

ومنذ ذلك الحين بدأت بوادر التوتر تلوح في المناطق الحدودية، وأخذت وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة ترددها ما زاد من تصعيدها، وزعزعت أجواء الثقة بين البلدين[2].

وبدأ هذا النزاع بتحرشات عسكرية بين قوات الجانبين في المناطق الحدودية المتنازع عليها، وذلك بعد محاولة القوات المغربية دخول تلك المناطق في أعقاب قيام السلطات الجزائرية بإخماد إحدى المظاهرات التي كان سكان تندوف يطالبون خلالها بالانضمام للمغرب[3].

وفي ظل هذه الأحداث قرر البلدان عقد اجتماع وزاري في 05 أكتوبر 1963 للنظر في هذه القضية، أعربا عقبه عن بلاغ مشترك نحو تأكيد التزامهما بعدم التدخل في شؤونهما الداخلية، ولم تكد تمضي ثلاثة أي أكتوبر ام على هذا الاتفاق حتى اندلعت حرب شرسة بين البلدين في المناطق الحدودية يوم 08 أكتوبر 1963 وبتباعد وجهات نظر الجانبين حول موضوع خلافهما الحدودي، ورفضهم لأي حلول من قبل الوسطاء بحل النزاع (بعض الدول الافريقية كإثيوبيا ومالي ودول عربية مثل تونس...)، هذا ما لم يساعد على تجاوز حالة الحرب بينهما، وعادت الاشتباكات من جديد وكادت حرب

[1] – عز الدين بعزيز، المرجع السابق، ص 50.

[2] – محمد رضوان، المرجع السابق، ص 175.

[3] – نفسه.

الرمال تنشب مرة أخرى عام 1966 عندما أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها بما فيهم منجم "غار الجبيلات" المتواجد بالمنطقة التي تطالب بها المغرب[1].

إلا أن قضية الحدود بينهما أخذت تعرف بوادر التسوية منذ 1969 في أعقاب اللقاء الوزاري بين الطرفين، وصرح فيه الطرفان عن رغبتهما في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الحوار[2].

وبعد مجموعة من اللقاءات بين الرئيس الجزائري هواري بومدين[3] والملك المغربي الحسن الثاني أثمرت بالاتفاق الذي تم إمضاؤه بين البلدين في 15 جوان 1972[4] والذي ينص على :

- تسليم المغرب للجزائر التراب المختلف عليه[5] وبالتالي تنازلها عن منطقتي تندوف وبشار.
- إنشاء لجنة مشتركة لوضع معالم الحدود بين البلدين[6].
- إقامة شراكة مغربية جزائرية في منجم "غار جبيلات" ويتم تقاسم إنتاجه مناصفة بين البلدين.
- تزويد المغرب بالغاز والبترول الجزائري بشروط تفضيلية[7].

---

1 – محمد رضوان، المرجع السابق، ص ص 176– 179.

2 – نفسه، ص 179.

3 – **هواري بومدين:** ولد في 23 أوت 1932 في قالمة، اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، أصبح قائدا عسكريا منذ 1957 على مستوى الولاية الخامسة، تولى رئاسة الجزائر بعد الانقلاب على بن بلة في 19 جوان 1965، توفي عام 1978. للمزيد ينظر: أحمد بن مرسلي، "دراسة شخصية بومدين"، **مجلة المصادر**، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص 65 وما بعدها.

4 – عز الدين بعزيز، المرجع السابق، ص 55.

5 – عكاشة برحاب، من **قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**، دار أبي رقاراق، ط1، الجزائر، 2003، ص 163.

6 – عز الدين بعزيز، المرجع نفسه، ص 55.

7 – عكاشة برحاب، المرجع نفسه، ص 163.

وقد صادقت الجزائر على الاتفاقية في ماي 1977، إلا أن المغرب لم يصادق عليها إلا في ماي 1989 بسبب عدة مشاكل وأزمات أهمها مسألة الصحراء الغربية[1].

ولا ينحصر توتر العلاقات الجزائرية المغربية في ملف الحدود، بل اتصل بالمستجدات الداخلية للجزائر[2]، إذ تواصلت الخلافات بين البلدين وبلغت أوجها سنة 1994 بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الاسلامي[3]، حيث تبادل البلدان التهم، فبعد فبعد حدوث مجزرة على الحدود الجزائرية المغربية اتهمت فيها الجزائر المغرب بإيواء مجموعات ارهابية مسلحة ترتكب مجازر في حق الجزائريين[4]، وفي صيف نفس السنة وقعت اعتداءات وتفجيرات على فندق "أطلس آسني" بمراكش تورط فيه رعايا جزائريين وبادلت فيه اتهامها للجزائر بتهديد أمنها واتباع سياسة مناوئة لمصالحها، فبادرت الحكومة المغربية في 26 أوت 1994 إلى غلق الحدود البرية وفرض التأشيرة على كل المواطنين الجزائريين حتى الأجانب من أصل جزائري، وكان رد فعل الجزائر سريعا، حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على المواطنين المغاربة، وأغلقت الحدود في 27 أوت 1994[5].

---

[1] – عز الدين بعزيز، المرجع السابق، ص 55.

[2] – امحمد المالكي، اتحاد المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 02.

[3] – **الملف الاسلامي:** عرفت الجزائر في بداية التسعينات أزمة داخلية كادت تتحول إلى حرب داخلية نتيجة توقيف مسار الانتخابات البرلمانية من طرف المؤسسة العسكرية التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ سنة 1991 مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف بين الجيش والجبهة الاسلامية، وانعكست تداعيات هذه الأزمة سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية، كما أن تعمق الأزمة الداخلية للجزائر وتدهور الوضع الأمني ألفيا ضلالا كثيفة على مسيرة الاتحاد المغاربي من إضطرار الجزائر التي تتولى رئاسة الاتحاد إلى الإنكفاء لمعالجة أزمتها، والجزائر تظل قلب الجسد المغاربي وأطرافه الأخرى موزعة بين تونس، ليبيا وموريتانيا والقلب المريض ينعكس سلبا على الجسم، فتخوفت هذه الدول من انتقال الأزمة إليها وقللت من دخول الجزائريين إليها وضبطت حركة حركة مواطنيها إلى الجزائر، ومن هنا أصيب الاتحاد بشلل تام. ينظر: توفيق المديني، المرجع السابق، ص 25.

[4] – مومن العمري، المرجع السابق، ص 365.

[5] – توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 35.

وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأخوين المغاربيين وضاع الأمل في تشكيل اتحاد المغرب العربي[1].

وشكل هذا الخلاف العطب الأكبر للاتحاد إذ توقفت اجتماعات مجلس الرئاسة منذ ذلك الوقت، وطلبت الحكومة المغربية من الجزائر تجميد عضويتها وبذلك جمّد نشاط مؤسسات الاتحاد في 1995 وبقي الوضع على ما هو عليه[2].

ونصل إلى أن مشكلة الحدود[3] في منطقة المغرب العربي شكلت عائقا أمام تكييف العلاقات السياسية والأمنية فيما بينهم، وهذا قلل من فرص التعاون السياسي والاقتصادي، ما جعلها من أكبر التحديات التي يواجهها اتحاد المغرب العربي.

### 1.1. قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية:

تعد قضية الصحراء الغربية تحديا من أكبر التحديات التي تطرح على مستوى الساحة المغاربية، ولفهم حقيقة القضية يجب التطرق لخلفياتها وانعكاساتها السلبية على التجربة التكاملية في المغرب العربي[4].

فالصحراء الغربية كانت تعرف باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب، تقع في الناحية الغربية من افريقيا وتطل على المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال المغرب، ومن الجنوب الشرقي موريتانيا، ومن الشمال الشرقي الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 284

---

[1] – Guillaume Buteau,**Le Maroc Au Sahara Occidental 1975- 2005(Trente ans d'une Quete pour la Souverainete)**, Universite LYON2, Institut d'Etude Politiques Lyon, Année 2004- 2005, p 04.

[2] – زهير مبارك، **بين الثابت والمحتجز (اتحاد المغرب العربي)**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، سوريا، 2007، ص 39.

[3] – للاستزادة حول مشكلات الحدود ينظر: شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط2، الرياض، 2002، ص 374 وما بعدها.

[4] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 126.

ألف كيلومتر مربع[1]، أما عدد سكانها فتقدرها جبهة البوليساريو بالساقية الحمراء ووادي الذهب بحوالي نصف مليون نسمة[2]، وأهم ما يميز هذه المنطقة الغنى بثرواتها الطبيعية من البترول والفوسفات والحديد[3].

ترجع صلة اسبانيا بالصحراء الغربية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم الاتفاق في مؤتمر برلين 1884 بين الدول الاستعمارية على تقسيم منطقة المغرب العربي إلى مناطق نفوذ فيما بينها، فكانت تونس والمغرب والجزائر لفرنسا، ليبيا لإيطاليا، ومنطقة الصحراء الغربية لإسبانيا، وبناء على ذلك تم إنزال الجيش الاسباني في المنطقة، ومن هنا سقطت المنطقة تحت الهيمنة الاسبانية[4].

إن الحدود الحالية للصحراء الغربية قد تم تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة، أي بين اسبانيا التي كانت تحتل الصحراء الغربية وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريتانيا، وقد بدأت المفاوضات بين فرنسا وإسبانيا لوضع الحدود منذ 1886 لكن الاتفاق تم في بداية القرن العشرين، إذ تم رسم الحدود جهة موريتانيا باتفاقيتي 27 جوان 1900، و 03 أكتوبر 1904 والتي تم تثبيتها في 1954، كما تم تحديد جهة المغرب بموجب معاهدة 03 أكتوبر 1904، والتي تعرف بالاتفاقية السرية بين فرنسا واسبانيا والتي أصبحت رسمية بعد توقيع معاهدة الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى سنة 1912[5]، حصلت فيها اسبانيا على المنطقة الشمالية من الصحراء

[1] – عبد الصمد موفق، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، دار النون، ص 04.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 126.

[3] – أحمد مهابة، "مشكل الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 130، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1997، ص 129.

[4] – عبد الصمد موفق، المرجع نفسه، ص 04.

[5] – نفسه، ص 05.

الغربية المعروفة باسم الساقية الحمراء، ووضعت اسبانيا تلك الأراضي تحت حمايتها، كما أسست مراكز تجارية وخلقت لها وجودا عسكريا[1].

وفي سنة 1966 عقد اجتماع دولي عرضت فيه قضية الصحراء الغربية على اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أصدرت قرار تدعو فيه الحكومة الاسبانية بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[2].

هذا ما جعل الدول المجاورة للصحراء الغربية (المغرب، الجزائر وموريتانيا) تنادي بضرورة خروج اسبانيا من الاقليم الصحراوي، كما شجع على تأسيس منظمة عسكرية صحراوية تدعى بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) بدعم من الجزائر[3].

فالجزائر التي ساهمت في تأسيس جبهة البوليساريو تعتبر أن هذه الجبهة من حقها إنشاء دولة مستقلة في الصحراء الغربية، فيما تعتبر المغرب وموريتانيا أن الصحراء أجزاء محتلة من أراضيهم[4]،كما كان هناك اتجاه اخر يرى ان الجزائر كان لها مطامع بالإقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية ويندرج اهتمامها بهذا الاقليم الصحراوي من أجل منفذ يمكنها من الوصول الى المحيط الاطلسي[5].

وهكذا ولدت الخلافات بين كل من الجزائر والبوليساريو من جهة، وموريتانيا والمغرب من جهة أخرى، وفي 14 ديسمبر 1972 صدر قرار من الأمم المتحدة يدعو

[1] – خديجة محسن فينان، "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17– 18 فيفري 2013، ص 04.

[2] – عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية (نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء)**، ج2، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، المغرب، ص 435.

[3] – سعد بن البشير العمامرة، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، الجزائر، 2003، ص 07.

[4] – يحي أبو زكريا، **الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب**، دار ناشري، الجزائر، 2003، ص 07.

[5] – William Zartman , **La Résolution des Conflits En Afrique** , L'Harmattan, Paris 1990, p28.

إلى تمكين سكان الصحراء الغربية من التعبير عن حقوقه بكل حرية، وجلاء القوات الاسبانية، وأعلنت اسبانيا عن استعدادها لتصفية الاستعمار من الصحراء طبقا لقرار الأمم المتحدة[1]، وذلك بعد إجراء استفتاء، وقد أعلنت عنه في 20 أوت 1973م واعترض عنه الملك المغربي لذلك أحيلت القضية لمحكمة العدل الدولية والتي أصدرت قرار في 16 أكتوبر 1975 على عدم وجود أية روابط قانونية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة، كما تعترف أيضا بحق سكان الاقليم في تقرير المصير والاستقلال، وبعد صدور حكم المحكمة الدولية وجه الملك الحسن الثاني خطابا للشعب المغربي أعلن فيه تنظيم مسيرة سلمية إلى الصحراء الغربية عرفت بالمسيرة الخضراء لاسترجاع الأقاليم الصحراوية[2].

وقد وقعت اتفاقية ثلاثية سنة 1975 عرفت باتفاقية مدريد شملت كل من اسبانيا، موريتانيا والمغرب، وقد تم الاتفاق بموجبها على تسليم منطقة الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا، وبالمقابل حصلت اسبانيا على تنازلات في منطقتين ساحليتين في المغرب وهما سبتة ومليلة، واجتاحت القوات المغربية والموريتانية الأراضي الصحراوية واحتلت المغرب المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء)، وموريتانيا احتلت المنطقة الجنوبية، هذا ما دفع بعشرات الآلاف من سكان المنطقة بالهجرة والتمركز في الحدود الجزائرية وخاصة بولاية تندوف الأمر الذي اعتبرته جبهة البوليساريو غير شرعي وبالتالي إعلان الكفاح المسلح الصحراوي [3].

إن الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية والمعارض للوجود المغربي في المنطقة كان سببا في توقف مساعي ومشاريع الوحدة والتكامل بين أقطار المغرب العربي، حيث أنه منذ عام 1975 لم يجتمع وزراء الاقتصاد في المغرب العربي، كما تم

[1] – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص ص 18– 19.

[2] – سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 18– 19.

[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 127.

التوقيع على اتفاقيات فردية بين كل من تونس، الجزائر والمغرب مع دول السوق الأوروبية المشتركة، وأدى ذلك إلى اتساع الهوة بين أقطار المغرب العربي[1].

وفي سنة 1975 أيضا وضع حد للعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بسبب تأزم الوضع في منطقة الصحراء الغربية، هذه الأخيرة أصبحت عقبة كبيرة في طريق تحقيق الوحدة المغاربية[2].

لقد أنهت موريتانيا نزاعها مع الصحراء الغربية[3] بسبب ظروفها الداخلية، إذ حدث انقلاب عسكري في جويلية 1978، وأصبح النظام الموريتاني الجديد يرتكز على الشؤون الداخلية للبلاد، وإقامة علاقات حسنة مع دول الجوار، وبموجب الاتفاق الثنائي الموريتاني الصحراوي الذي عقد بالجزائر في 05 أوت 1979، أكدت موريتانيا أنه من هذا التاريخ ليست لها مطالب ترابية على أراضي الصحراء الغربية، وبعد خروج موريتانيا من دائرة النزاع بقيت المغرب متمسكة بمطالبها التاريخية، فالأطروحة المغربية كانت ومازالت تعتبر أن الجزائر طرف في النزاع، وأنها وراء إنشاء جبهة البوليساريو، في حين تذهب الأطروحة الجزائرية إلى أن طرفي النزاع هما المغرب وجبهة البوليساريو، وينحصر مسعى الجزائر في محاولة تسوية المشكل الصحراوي في إطار حل مغاربي شامل يخدم بالدرجة الأولى وحدة المغرب العربي[4].

وقد دامت القطيعة بين البلدين إلى غاية فيفري 1983 حيث تم لقاء بين الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد وملك المغرب السابق الحسن الثاني، ومباشرة بعد هذا

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 128.

[2] – نفسه.

[3] – للاستزادة حول مشكل الصحراء الغربية وحلها بين الجزائر والمغرب وموريتانيا ينظر: أحمد الطيب معاش، **المقالات (صور من الواقع العربي الاسلامي في عهد النكبة)**، ج4، منشورات وزارة المجاهدين، ط2، الجزائر، 2007، ص 184 وما بعدها.

[4] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص ص 128- 130.

اللقاء تقدمت الجزائر باقتراح يتضمن الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية الصحراوية، وهذا في إطار مشروع وحدوي مغاربي[1].

وتبقى مشكلة الصحراء الغربية مطروحة إلى غاية اليوم، بالرغم من توصل الطرفين المغربي وجبهة البوليساريو إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار[2]، لكن تواجد حوالي 165 ألف صحراوي في مخيمات اللاجئين بتندوف على الحدود الجزائرية يطرح مشكل إنساني كبير في مقومات وأساسيات الحياة[3].

وفي 06 سبتمبر 1991 تم الاتفاق على إجراء استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية، وقد شكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء وحصر السكان الذين يحق لهم الاستفتاء، إلا أن الاستفتاء لم ينجز بسبب غياب التوافق بين الطرفين حول طبيعة الجمهور الذي سيجري الاستفتاء[4].

وخلاصة القول أن مشكلة الصحراء الغربية ما تزال تصعد حدة التوتر بين الدول المغاربية، وخاصة العلاقات الجزائرية المغربية، وتضع إتحاد المغرب العربي أمام تحدي لا يمكن تجاوزه في ظل غياب حل نهائي لمشكلة الصحراء الغربية.

### 4.1. قضية لوكربي وتداعياتها المغاربية:

إن قيام النظام الدولي الجديد كان له تداعيات واضحة على أمن الجماهيرية الليبية أحد الدول المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن صادق مجلس الأمن في 21 جانفي 1992 على القرار 371 ثم القرار 748[5].

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 130.

[2] – نفسه، ص 130.

[3] – Guillaume Buteau, Op– Cit, p 04.

[4] – خديجة محسن فينان، المرجع السابق، ص 06.

[5] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 381.

وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على ليبيا لاتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكربي باسكوتلندة سنة 1988، واعتماد قرار 883 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها[1].

طالبت ليبيا الدول المغاربية بالوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ، حيث لم تحضر قمتي نواكشط وتونس وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت ببنائها وتمويلها، وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند رفض ليبيا تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر سنة 1995[2].

لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات الاتحاد وضعف هذا التكتل هو الموقف السلبي والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية والتي تهدف إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة المغاربية[3].

وإجمالا إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيا فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بسبب طغيان الخلافات السياسية،

---

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص ص 23– 24.

[2] – نفسه.

[3] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 381.

وتزكية خارجية أمريكية وأوروبية الأمر الذي يحول دون تحقيق التكتل السياسي وبالتالي يطرح صعوبة في مواصلة الاتحاد المغاربية[1].

### 2. المعوقات الاقتصادية:

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية باختلاف طبيعتها الهيكلية، ويعود هذا لاختلافها في التوجهات الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها كل دولة بعد الاستقلال، خاصة في مرحلة الستينات والسبعينات، حيث أدى هذا إلى صعوبة التنسيق ما انعكس سلبا على صعيد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية، كما أن التوجه القطاعي المختلف من بلد لآخر كان له تأثير عكسي على المستوى التنموي[2]، ضف إلى ذلك ضعف القاعدة الانتاجية والتوجه الخارجي من أجل التنمية الاقتصادية، إذ أصبح المغرب العربي رهانا تنافسيا استراتيجيا بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات التنافسية تجاه دول المغرب العربي[3].

ومما سبق سنعرض اهم المعوقات الاقتصادية التي وقفت في وجه التجربة التكاملية المغاربية.

#### 2.1. الخلل البنيوي لاقتصاديات دول المغرب العربي:

كانت السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، إذ اتبعت كل من الجزائر وليبيا النهج المركزي الاشتراكي، واعتمد اقتصادهما على مداخيل النفط والغاز الذي يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، فلما انهارت أسعاره على المستوى العالمي كانت ضربة عنيفة للاقتصاد الجزائري والليبي، إذ

[1] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 381.

[2] – عبد المومن العمري، المرجع السابق، ص 371.

[3] – Abdnnour Benahtar, **Les Etas Unis et le Maghreb**, Regain d'interet, C.R.E.A.D, Algérie, 2007, p 296.

أصبحتا عاجزتين على تمويل مشاريعهما التنموية، لذا أصبح حتميا التوجه نحو اقتصاد السوق[1].

أما المغرب فانتهج سياسة الانفتاح على العالم منذ الاستقلال، أي اتبع النظام الرأسمالي، كما اعتمد اقتصاده على تصدير المنتجات الفلاحية والصناعية إضافة إلى الفوسفات ويستورد النفط، هذا سبب له عجزا في الميزانية لارتفاع سعر النفط[2].

وبالنسبة لتونس تبنت سياسة الانفتاح على العالم واقتصاد السوق منذ السبعينات، وهكذا تقاربت السياسات الاقتصادية للدول المغاربية، ولكن بالرغم من تقاربها فإن الخلل البنيوي حال دون التعاون والتكامل بين دول الاتحاد ما أثّر سلبا على مسار التعاون الاقتصادي، كما اتضح أن تبني الدول المغاربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الاقليمي[3].

كما أن اقتصادها تبادلي بمعنى أنه قائم على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما يجعلها رهينة تقلبات السوق الأجنبية بحكم تخلف الدول المغاربية، ولكون وارداتها أساسا مواد مصنعة مما يزيد من صعوبة تطوير المبادلات البينية، وهذا يعود إلى ضعف قاعدة الصناعات التحويلية لأن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراءات في سبيل دعم وتطوير الصناعات التحويلية خاصة الثقيلة منها[4].

### 2.2. نقص البنية التحتية المشتركة:

لا يخفى ما للبنية التحتية المشتركة بين البلدان الراغبة في التكامل من أهمية حاسمة في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية والاجتماعية له، وللعلاقات

---

[1] – نعيمة البالي، المرجع السابق، ص 03.

[2] – نفسه.

[3] – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 10.

[4] – نفسه ، ص ص 10– 11.

الاقتصادية البينية بصفة خاصة، ويأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، وحتى إن كانت هذه الوسائل كافية ومرضية في إطار البلد الواحد إلا أنها تكون مناسبة ومهيأة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الاقتصادي[1].

إذ يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، ومن أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية الاقتصاديات المغاربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي، كما نلاحظ أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس، المغرب والجزائر وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل، ضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدّت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية)[2].

أما على مستوى المغرب العربي فتكاد تكون منعدمة ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاث الجزائر، المغرب وتونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية، أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانات وخاصة مشاكل التمويل، وانعدام الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج[3].

### 1.2. أزمة المديونية:

[1] – أسمهان خاطر، المرجع السابق، ص 22.

[2] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص ص 31- 32.

[3] – نفسه.

إن تزايد مشكلة المديونية وتفاقمها لاسيما في بداية الثمانينيات تحولت إلى معوق من المعوقات الأساسية لأقطار المغرب العربي التي تحول دون التعاضد والتنسيق فيما بينهم، لأن كل قطر من هذه الأقطار منشغل بمشاكله الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، فأغلب بلدان المغرب العربي باتت تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا لشعوبها، حيث تجاوز مقدارها 66.013 مليار دولار[1]، وقد وصلت سنة 1994 إلى 29.898 مليار دولار في الجزائر، وفي المغرب 22.515 مليار دولار، وفي تونس 9.3 مليار دولار، وفي ليبيا 4.3 مليار دولار، وأخيرا موريتانيا 2.326 مليار دولار هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية [2].

وقد أدت هذه المشكلة إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بدول المغرب العربي، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الأجنبية[3].

ومن المفروض أن يكون مأزق المديونية في أقطار المغرب العربي عاملا حاسما مساعدا على التقريب بين هذه الأقطار وتجسيد التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية[4].

### 1.3. الحواجز المحلية:

إن المتأمل في الإجراءات المحلية في بلد من المنطقة المغاربية يستنتج أن هناك حواجز وعراقيل تمنع تكثيف التبادل التجاري داخل المنطقة ويمكن أن نلخصها في الحواجز الجمركية[1].

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 116.

[2] – Paul Balta, op-cit, p 34.

[3] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 31.

[4] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 116.

- **الحواجز الجمركية:**

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين الدول المغاربية رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي[2].

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين دول المغرب العربي على غرار ما هو معروف عند مجموعات وتكتلات اقتصادية أخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية بينية متطورة[3].

هذه العملية تؤدي إلى إعاقة تبادل السلع والخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن دفع تكاليف السلع المستوردة، إضافة إلى فحص جميع البضائع بدلا من عينات منها وهذا ما يأخذ وقتا طويلا[4].

## 1.4. التحديات التجارية:

تعتبر الدول المغاربية من الدول المفتوحة على العالم الخارجي وذلك لما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق

---

[1] – علي الشابي، المرجع السابق، ص 09.

[2] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 32.

[3] – نفسه.

[4] – نفسه.

الصادرات لدول المغرب العربي، ونتيجة لمحدودية صادرات دول الاتحاد إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو ثلاث سلع على الأكثر باتجاه الدول الأوروبية[1].

كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا، كالمنتجات التكنولوجية والغذائية، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي الأمر الذي أدى إلى أن تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض نوع من التبعية المستديمة تجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي[2]. وتتمثل هذه التبعية في:

**أ. التبعية التجارية والتقنية:**

حيث تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، وما تبقى منها مع بقية دول العالم وهذا ما يؤكد تبعية بلدان المغرب العربي للاتحاد الأوروبي[3].

والجدول التالي يبين العلاقات التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم[4]:

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 32.

[2] – نفسه، ص 30.

[3] – كمال زريق، خالد مكلوف، المرجع السابق، ص 11.

[4] – صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، ع2، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص 31.

| البلدان المغاربية | الصادرات | | الواردات | |
|---|---|---|---|---|
| | الإتحاد الأوروبي | باقي دول العالم | الإتحاد الأوروبي | باقي دول العالم |
| الجزائر | %67 | %23 | %59 | %41 |
| تونس | %80 | %20 | %72 | %28 |
| المغرب | %60 | %40 | %59 | %41 |
| ليبيا | %82 | %18 | %65 | %35 |
| موريتانيا | %63 | %27 | %60 | %40 |
| المتوسط المغاربي للتجارة الخارجية | %70 | %30 | %63 | %33 |

ومن خلال الجدول نرى أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على 70% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، هذا ما يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية المغاربية مما يقلل من فرص التكامل والاندماج[1].

**التبعية الغذائية:**

لقد أصبحت مشكلة العجز الغذائي ظاهرة في الدول المغاربية، وذلك بسبب الزيادة السكانية وعدم التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول المغاربية[2].

هذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية المغاربية، حيث نجد أن التجارة بين الدول المغاربية لا تتعدى 5.62% وهذا جدول يوضح واقع التجارة البينية المغاربية (الوحدة: مليون دولار)[3]:

[1] – ابتسام بدري، **أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي**، ملف اتحاد المغرب العربي، موقع متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، www.Politics.an.com، 02/ 01/ 2014، 13:30، ص 03.

[2] – كمال زريق، المرجع السابق، ص 11.

[3] – مصطفى عبد الله، أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 16.

| الدولة | | تونس % | الجزائر % | ليبيا % | المغرب % | موريتانيا % | الإجمالي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | صادرات | – | 286.9 | 697.3 | 172.9 | 15.2 | 9.08 |
| | واردات | – | 299.6 | 645.8 | 75.7 | 1.7 | 8.12 |
| الجزائر | صادرات | 327.0 | – | 52.8 | 561.2 | 6.3 | 2.31 |
| | واردات | 200.3 | – | 0.8 | 62.1 | 3.8 | 3.27 |
| ليبيا | صادرات | 663.8 | 3.5 | – | 90.7 | 0.0 | 3.18 |
| | واردات | 416.1 | 12.0 | – | 34.1 | 0.0 | 4.30 |
| المغرب | صادرات | 80.8 | 75.7 | 41.9 | – | 43.7 | 3.52 |
| | واردات | 202.3 | 789.3 | 98.0 | – | 1.3 | 11.11 |
| موريتانيا | صادرات | 0.2 | 14.8 | 0 | 0.1 | – | 3.39 |
| | واردات | 8.9 | 34.6 | 0 | 22.2 | – | 7.92 |
| الإجمالي | | | | | | | 5.62 |

ومن خلال قرائتنا للجدول نستخلص أن التجارة الخارجية المغاربية ضئيلة مقارنة بتجارتها مع الدول الخارجية، حيث نلاحظ أن معدلها لم يتجاوز 5.62%، وهي بلا شك متدنية.

كما أن كل من تونس والمغرب تتصدر قائمة الدول المغاربية الأكثر انخراطا في التجارة البينية لكل منها على التوالي إلى 8.5%، 7.30%، ويلاحظ أن الجزائر وليبيا تحظيان بالمعدلات الأدنى، حيث لم يتجاوز معدلهما 2.79%، 3.84% على التوالي، ويعود سبب التدني لعدم تنوع صادراتهما غير النفطية[1].

[1] – مصطفى عبد الله، أبو القاسم حشيم، المرجع السابق، ص 15.

إن واقع هذه المبادلات البينية المغاربية مرده إلى العامل السياسي الذي لم يقدم أي دعم تجاه التعاون الثنائي أو الجهوي بين الدول المغاربية[1].

ومما سبق يمكن القول أن واقع المبادلات التجارية الخارجية للدول المغاربية يعتبر عائقا أمام تنشيط التجارة البينية المغاربية نتيجة غياب أي استراتيجية للتكامل، ما يبرهن على أن الدول المغاربية عاجزة على التنسيق التجاري فيما بينهما، وهذا ما شجع على زيادة ممارسة التجارة الموازية[2].

## 1.5. استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الإقتصادية لدول المغرب العربي على الأفقي:

أدى تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي إلى:

- انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.
- غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية.

-ضعف هيكل المبادلات التجارية بحيث في العادة تمر المبادلات التجارية عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال: تستورد المغرب من الجزائر 05% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية على 2.5 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 02% من وارداتها من الحوامض من المغرب في حين تستورد ما قيمته خمسة ملايين دولار من السلع الغذائية من الإتحاد الأوروبي، بعضها مصنع في المنطقة[3].

---

[1] – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 10.

[2] – **التجارة الموازية:** وهي تجارة غير شرعية تقام عبر الحدود المغاربية مضرة باقتصاديات هذه الدول. ينظر: عنتر عبد النور، المرجع السابق، ص 10.

[3] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص ص 381- 382.

وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضاعفة[1].

كما أن التماثل في بعض المنتجات السلعية جعلها تدخل منافسة حادة فيما بينها، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج أدى بشكل حتمي إلى تشابه المنتجات المغاربية، هذا ومع سعي كل دولة للمحافظة على ما أحرزته في جانب التصنيع أدى إلى إعاقة تطوير التجارة الأفقية[2].

إن كل هذه العوامل المجتمعة أسهمت في غياب أجواء ملائمة لقيام تعاون اقتصادي متكامل بين أقطار المغرب العربي لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية والعولمة الاقتصادية التي اشتد تأثيرها بعد انتهاء الحرب الباردة[3].

### 1.6. مشروع الشراكة الأورو-مغاربية:

إن الشراكة الأورو-مغاربية تعتبر جزءا أساسيا من المشروع الأوروبي لإعادة احتواء الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من الانعكاسات السلبية على دول الاتحاد الأوروبي، ويوفر المناخ الاستثماري للدول الأوروبية، والتي ترتكز على المحاور الأساسية التالية:

- تعزيز الجوار السياسي والارتقاء به بين دول الاتحاد الأوروبي ودول شمال افريقيا.
- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي والمالي.
- الترقية المتنامية للجوانب الاجتماعية، الثقافية، الانسانية والاقتصادية.

---

1 – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص ص 381– 382.

2 – نفسه.

3 – نفسه.

ولقد تسابقت البلدان المغاربية تونس، المغرب، الجزائر وموريتانيا لإمضاء وتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي[1].

بداية بتونس التي وقعت على اتفاق الشراكة كأول بلد مغاربي في 17 جويلية 1995، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1999، ثم المغرب الذي وقع في فيفري 1996 لتدخل حيز التنفيذ في 2000، ثم التحقت بهم الجزائر في أواخر عام 1999 ودخلت حيز التنفيذ عام 2000 وكله اتفاقيات دخلت ضمنها الدول المغاربية بمساومات فردية[2].

وهذا في ظل أوضاعهم الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات البينية، وتطورت الأزمات وفي محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية في إضعاف اقتصاديات البلدان المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها وقلل من قدرتها المكسبية من تلك الاتفاقيات الغير متكافئة، ذلك أن موازين القوى لم تكن لصالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمساومات فردية مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة والتي تتحرك كتكتل مندمج في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة[3].

ولقد تضمنت جميع الاتفاقيات المنفردة للشراكة مع بلدان المغرب العربي مجموعة الأهداف التي تعتبر نظرية، إذ تختلف في ممارساتها الواقعية[4]، فعلى صعيد هذه العلاقة مع أوروبا فإن الاتحاد الأوروبي يدفع دول المغرب العربي للتعامل معه أحيانا بوصفها تكتلا واحدا في القضايا التي تصب في مصلحته كالأمن، الهجرة...الخ، وعلى

---

[1] – صالح صالحي، المرجع السابق، ص 26.

[2] – عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 11.

[3] – صالح صالحي، المرجع نفسه، ص 11.

[4] – نفسه، ص 26.

صعيد آخر يحرص على التعامل مع كل منها بصفة فردية لتحقيق مكاسب اقتصادية أكبر ويدفعها للتنافس وتقديم تنازلات له في هذا المجال[1].

فالدول المغاربية بسلوكها الانفرادي لم ترق إلى مستوى الكتلة الموحدة القادرة على فرض وجودها كمخاطب وحيد مؤثر في الطرف الأوروبي الموحد[2] وهذه أخطر عقبة لاتحاد المغرب العربي التي عجزت دوله على التكامل من خلال تفعيله أمام تحدي الشراكة الأورو–مغاربية.

## 1.7. مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية:

أمام تزايد الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط باشرت الإدارة الأمريكية رسم استراتيجية جديدة لاستمالة البلدان المغاربية، وهكذا أعلنت واشنطن في نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي المتمثلة في" مبادرة إيزنشتات 1998"[3]، والتي تعتبر كرد فعل مباشر على مشروع الشراكة الأورومغاربية القاضي بإدماج المغرب العربي في الفضاءات الأورومتوسطية بزعامة الاتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فبادرت هاته الأخيرة بمشروعها "إيزنشتات" الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية من خلال الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية خاصة الطاقوية منها[4].

---

[1] – شفيق شقير، "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، 25 فيفري 2013، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص 04.

[2] – عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 383.

[3] – نفسه.

[4] – عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 12.

وهكذا أصبحت الدول المغاربية تواجه مشروعين اثنين هما مشروع الشراكة الأوروبية- المغاربية ومشروع الشراكة الأمريكية المغاربية، إذ لا يمكنها تجاهل تحدياتهم التي تنعكس سلبا على مسار اتحاد المغرب العربي وتزيد مؤسساته جمودا.

**3- المعوقات المنهجية:**

وتتعلق هذه المعوقات بالإطار المنهجي والتنظيمي للهيكل القانوني لاتحاد المغرب العربي خاصة فيما يرتبط بالاتفاقيات المبرمة وآليات اتخاذ القرار، وهي على النحو التالي:

**1.1. على مستوى معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي:**

عند القراءة الأولية لنص المعاهدة نلاحظ أن هناك نوعا من الاقتضاب، حيث أنها لم تقدم تفصيلات وتوضيحات مقنعة حول طبيعة عمل الاتحاد، والقواعد التي تسير عليها من حيث الاجتماعات الدورية والاستثنائية، كذلك ما يخص آليات عمل الاتحاد، ومقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة احتوت على 248 مادة بها أربعة ملاحق و تسعة تصريحات، كل هذا في 334 صفحة شملت كل الأغراض التي تهم أجهزة المجموعة الأوروبية، بينما نجد معاهدة الإتحاد تحتوي تسعة عشر مادة تم فيها الإعلان والهياكل الأساسية مع ترك الترتيبات إلى التنظيم الذي يأتي فيما بعد[1].

كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، وعدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة[2].

**1.2. على مستوى الاتفاقيات المبرمة:**

[1] – عيسات بوسلهام، المرجع السابق، ص 15.

[2] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 25.

بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد، نجد الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي، سواء من حيث النضج السياسي والظروف الاجتماعية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى، فقد حان الوقت لتعديل النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة، لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو في الاتحاد، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل[1].

كما يلاحظ أن الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد كانت قليلة نتيجة أن معظم الاتفاقيات بقيت بدون تنفيذ، وذلك لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لإجراءاتها التشريعية، وفي هذا المجال يمكن تعداد ما يلي[2]:

من بين سبعة وثلاثين اتفاقية مبرمة نجد هناك تباين في عملية المصادقة بين دول المغرب العربي، فالجزائر قد صادقت على تسعة وعشرين اتفاقية، بينما نجد تونس قد صادقت على ستة وعشرين اتفاقية، وليبيا على خمسة وعشرين اتفاقية، أما موريتانيا فصادقت على تسعة عشر اتفاقية، وأخيرا المغرب التي صادقت على خمس اتفاقيات[3].

وبنظرة فاحصة يمكن استنتاج أن هناك إجماع على خمس اتفاقيات فقط لكل الدول المغاربية، وهذا العدد قليل بالنظر إلى الطموحات والمصير المشترك، هذا بالإضافة إلى أن التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها

---

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 25.

[2] – نفسه.

[3] – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 06.

عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية، مما يستوجب عليهم تعديلها[1].

كما أن الاختلاف في النظم والقوانين الإدارية بين دول المغرب العربي يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية وهذا حرصا على سيادتها مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها[2].

### 1.3. قاعدة الإجماع:

إن الأخذ بقاعدة الإجماع يعد عقبة أمام اتخاذ أية قرارات لأنها قاعدة تقليدية عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، ونظرا لصعوبة التطبيق العملي لهذه القاعدة تخلت عنها معظم المنظمات الدولية لتحل محلها قاعدة الأغلبية[3].

وأخذت الدول المغاربية في تجربتها الوحدوية بقاعدة الإجماع، هذا الأمر ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات إلا بعد الموافقة الجماعية، مما يعرقل المشاريع ويعطل الإنجازات وهذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من المشاريع وإفساد المبادرات، فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد جعل مجلس الرئاسة يحرص على إصدار قرار بالاجماع، فإنه كثيرا ما يحاول التوفيق بين اتجاهات دول الاتحاد، وينتهي الأمر إلى إصدار قرار مطاط يخدم

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 25.

[2] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص ص 25– 26.

[3] – جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 265.

جميع الاتجاهات وجميع الأغراض مما قد يفقده حقيقة الأمر كل فعاليته وقيمته ولا يجد طريقه للتنفيذ[1].

### 1.4. الطابع الاستشاري:

لقد نصت جميع الاتفاقيات المغاربية التي تم عقدها على اقتصار وظيفة المؤسسات في اتحاد المغرب العربي على الطابع الاستشاري دون تمكينها من صلاحية المبادرة أو التطبيق، وبالتالي أصبحت بمثابة مكاتب دراسات استشارية، وليست هيئات لتنفيذ مشاريع تنموية، هكذا وللأسف الشديد أنجزت عشرات الدراسات وبذل فيها الجهد الكثير والدراسة الدقيقة لكنها انتهت في الأخير إلى ملفات أرشيفية[2].

إن هاته المعوقات وغيرها شكلت عقبة في طريق بناء اتحاد المغرب العربي وتجسيده كتكتل يعزز مكانه الأقطار المغاربية على الصعيد الدولي.

**ثانيا: سبل تجاوزها**

إن مسألة تحقيق التكامل والاتحاد بالدول المغاربية عملية تتعدى الامكانيات القطرية، وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة، والارتكاز على روابط التلاحم السياسية والاقتصادية والحضارية لدفع مسار اتحاد المغرب العربي[3]، إذ أن حصيلة التجربة الوحدوية هزيلة تدفع للتأمل والبحث عن مداخيل وآليات وسبل تجاوز كفيلة بتفعيله، ومن هنا نطرح بعض الآليات التي قد تساعد على إعادة تنشيط مسار اتحاد المغرب العربي[4]:

---

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 26.

[2] – مومن العمري، المرجع السابق، ص ص 378– 379.

[3] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع السابق، ص 36.

[4] – صبيحة بخوش، مداخيل **وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي**، موقع متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، www.politics.ar.com، 20 /01 /2014، ص 03.

**1. سياسيا:**

مهما بلغت درجة الاتحاد فهو عملية ذات طابع سياسي، فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل لا يمكن أن تنجح الوحدة المغاربية، فتعثر الاتحاد راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية، لذا فالمدخل السياسي يبقى أهم آلية لتفعيل الاتحاد وعليه يجب:

- الابتعاد عن النزعة القطرية وتوحيد الرؤى الوحدوية: فنجاح أي تكتل يكمن في التصور المشترك ووحدة الهدف والابتعاد عن السيادة القطرية، فلن تستطيع الدول المغاربية أن تبني اتحاد مغاربي دون تقديم تنازلات لصالح مؤسسات العمل الوحدوي[1].
- تسوية قضية الصحراء الغربية وتطبيع العلاقات الجزائرية المغربية: حيث أن المغرب العربي لم يعرف مشكلة أكبر تعقيدا وخطورة مثل مشكلة الصحراء الغربية[2] التي وقفت عثرة في طريق بناء المغرب العربي، إذ كانت عاملا في تغذية سياسة الاتفاقيات الثنائية سابقا، والآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات الجزائرية المغربية، إذ لا يمكن قيام مغرب عربي بدونهما، لذا وجب وضع حل جذري يضع حدا لهذا النزاع، والذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير[3]، كما يجب النظر في القضايا العالقة وأهمها فتح الحدود الجزائرية المغربية.
- تنسيق المواقف قبل الانضمام إلى الفضاءات الاقليمية الأخرى: وما نقصده هنا هو الشراكة الأورومغاربية- الأمريكية، فوضعية اللامغرب في السياق الدولي تكاليفها

---

[1] – صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 03.

[2] – خلود محمود نعيم، **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، العراق، 2005، ص 63.

[3] – صبيحة بخوش، المرجع نفسه، ص 02.

باهضة بالنسبة للشعوب المغاربية وحتى الأنظمة المغاربية نفسها، إذ أنها تؤدي إلى الاخضاع السياسي ومحدودية التبادلات التجارية، ومن ثم تضاءل العمل ضمن الفضاء المغاربي[1].

- إشراك المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي: ويتحقق ذلك عن طريق العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات مجتمع مدني، ذات طابع مغاربي وإعطائها الحيوية اللازمة.
- منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية والمبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية والمساهمة في تنمية التعاون بينهم[2].

**2. اقتصاديا:**

- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية[3]: وذلك ببلورة استراتيجية تكامل واندماج اقتصادي تعمل على تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوفرة والكامنة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لمجابهة تحدي الشراكة الأجنبية، والامتناع عن التعامل الفردي، بل توظيف عملية التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي[4].
- إقامة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: وذلك من أجل المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي متكامل والعمل على تمويل المشاريع ذات المصلحة

---

[1] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع السابق، ص 24.

[2] – صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 04.

[3] – محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، الدوحة، قطر، 2007، ص 12.

[4] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع السابق، ص ص 32– 33.

المشتركة[1]، وإيجاد عملة موحدة تساعد على تطوير المبادلات المغاربية البينية، واستقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة[2].

- تطوير البنية التحتية المشتركة: العمل على تطوير شبكة المواصلات[3]، واستكمال شبكة الطرق البرية وتدعيم الشحن الجوي ومواصلة انجاز شبكة السكة الحديدية بين الدول المغاربية والطريق السيار الذي يصل بين الدول المغاربية الخمسة، وقد سبقت الإشارة إلى الدور الذي تلعبه البنية التحتية في تنمية وتطوير التكامل بين الدول[4].
- تبني برامج وخطط تكاملية[5]: وذلك عن طريق توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية وخاصة نظام استغلال الموارد، وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي مرورا بتوحيد أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وحرية التحويل بينها، وصولا إلى إلغاء كل الحواجز الجمركية[6].
- إعطاء الأولويات للقطاعات ذات الأهمية ، كالقطاع الزراعي الذي يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا، فدعمه يؤمِّن العجز الغذائي[7] وكذا القطاع الصناعي وذلك بإقامة بإقامة شركات مختلطة للصناعات خاصة الثقيلة منها، وتسويقها بدول المغرب العربي تفاديا للتأثيرات الخارجية، وكذا تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية قصد الوقوف في وجه الإجراءات الأجنبية نحو المنطقة المغاربية لتسويقها.

---

1 – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 84.

2 – صبيحة بخوش، المرجع نفسه، ص 10.

3 – المملكة المغربية، وزارة الخارجية المغاربية، **الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي**، الجزائر: وزارة الخارجية المغاربية، 1993، ص 59.

4 – صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 11.

5 – محمد الشكري، المرجع السابق، ص 12.

6 – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع السابق، ص 33.

7 – صالح صالحي، الاتحاد المغاربي...، المرجع السابق، ص 17.

- إقامة مشاريع مشتركة للبحث والاستكشاف وتوزيع البترول بين الجزائر وليبيا، إذ بتكامل البلدان يمكنها مجابهة الشريك الاجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة الجماعية وإمداد بقية بلدان المغرب العربي بهذه المادة الحيوية بأسعار معقولة في إطار التبادل بين أعضاء الاتحاد[1].
- إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول المغاربية على أن يكون المغرب وموريتانيا هما الرائدان في هذا المجال[2]، وهكذا فإن الاستثمار المشترك لمواردنا الطبيعية يعطي لمشاريعنا دفعا قويا[3].
- بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية وتعزيز الاتصالات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الاستفادة من الامكانيات المتوفرة والخبرات المتبادلة، وهذا من شأنه أن يساعد مؤسسات الانتاج على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج مناجاتها[4].

**3. منهجيا:**

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة[5]: وذلك بتوسيع صلاحيات الأمانة العامة ومجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي، وهذا تجنبا لتعطيل المشاريع الاتحادية التي تنتظر الموافقة من قبل مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات وقرارات[6].

---

[1] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع نفسه، ص ص 33- 35.

[2] – صالح صالحي، المرجع السابق، ص 17.

[3] – أحمد طالب الابراهيمي، "المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمغرب العربي"، **مجلة الثقافة**، ع 90، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1985، ص 28.

[4] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع السابق، ص ص 33- 35.

[5] – صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 05.

[6] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع نفسه، ص 26.

- إلغاء مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات: إذ يتم استبداله بمبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع لمواكبة المتغيرات الدولية[1].
- ضرورة تعديل وتحديث النصوص القانونية للاتحاد: وذلك لكي تتماشى مع المعطيات الجديدة المغاربية والدولية، ومن هنا وجب تكييف النصوص القانونية بما يكفل الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي[2].
- ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد: يتوفر اتحاد المغرب العربي على مجموعة من الهيئات الاتحادية كالجامعة المغاربية والاكاديمية، المصرف المغاربي للاستثمار، لكن لم تعمل بصورة فعلية كما أن هناك مؤسسات شكلية لا تؤثر في مسيرة الاتحاد كمجلس الشورى المغاربي، وعليه يتطلب الأمر استكمال المتبقي من الهيئات وإعادة النظر في الهيئات القائمة ومعالجة القصور فيها وتأهيلها[3].

وخلاصة القول أن الدول المغاربية ما تزال متفرقة في ظل ظروف وتحديات سياسية، اقتصادية ومنهجية عملت على تعطيل المسار الوحدوي المغاربي، وأبرزها سيادة النزعة القطرية على حساب المشروع الوحدوي، والتي ساهمت في حدوث النزاعات والصراعات السياسية التي أثرت بدورها على التعاون الاقتصادي، فمشكلة الصحراء الغربية ما تزال تعكر أجواء العلاقات المغاربية منذ 1975[4].

إضافة إلى بروز تحدي الشراكة الأورومغاربية والشراكة الأمريكية التي سارعت لها الدول المغاربية مفاوضة بانتمائها القطري، بدل المفاوضة باسم اتحاد المغرب العربي، وبهذا وقعت في مطبات الشراكة الغير متكافئة، وقدمت تنازلات للشريك

[1] – عيسات بوسلهام، المرجع السابق، ص 26.

[2] – محمد لمين أعجال لعجال، المرجع نفسه، ص 26.

[3] – صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 08- 09.

[4] – حلود نعيم محمود، المرجع السابق، ص 06.

الأوروبي والأمريكي بدل التنازل في ظل العمل المغاربي الموحد ما جعل المحصلة الاتحادية ضعيفة، وهذا ما يستدعي اتخاذ خطوات علمية وعملية جادة لتفعيل مسيرة الاتحاد ومواجهة التحديات وإحلال مبدأ التفاهم والاتحاد بدل الصراع والفرقة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

وفي الختام نتوج دراستنا بجملة من النتائج التي وقفنا عليها كالتالي:

- أن قيام اتحاد المغرب العربي جاء نتيجة لتضافر مجموعة من المقومات الأساسية المتمثلة في مقومات جيوستراتيجية، اقتصادية، بشرية، حضارية، تاريخية، دينية وثقافية تعضدها دوافع محلية وإقليمية كتراجع النظم السياسية، التحرر من التبعية، الظروف الدولية والتنافس الدولي على المنطقة، الظروف الاقتصادية للدول المغاربية، تأثير السوق الدولية على اقتصاد دول المغرب العربي.
- بالإضافة إلى قيام التكتلات الاقتصادية، كل هذه معطيات موضوعية لقيام الوحدة المغاربية.
- كما تعود جذور وحدة المغرب العربي إلى فترة الاستعمار أين كانت الدعوة لتوحيد جبهة المقاومة بين دول شمال افريقيا المنتمية للمغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، وهي جبهة ذات بعد مغاربي جسدت معالمها في:

- جمعية نجم شمال افريقيا المسلمين 1923م: وهي جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه واستقلاله.
- جبهة الدفاع عن شمال افريقيا المسلمين: التي تهدف إلى وحدة الحركات الوطنية المغاربية واستقلال أقطاره.

- أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطور العمل المغاربي من مرحلة النضال السياسي إلى النضال الثوري، فقد شكل الكفاح المسلح المشترك من أجل الاستقلال هدفا استراتيجيا بالنسبة للحركات الوطنية المغاربية التي عملت

على تأسيس مكتب المغرب العربي عام 1947م ولجنة تحرير المغرب العربي 1948م التي دعمت حركات التحرر لدول المغرب العربي سياسيا وعسكريا.

- تجسدت فكرة المغرب العربي في مؤتمر طنجة المنعقد 27- 30 أفريل 1958م الذي ضم جبهة التحرير الوطني الجزائري، الحزب الدستوري التونسي الجديد، وحزب الاستقلال المغربي، حيث انتقل النشاط الوحدوي من مجرد تنسيق الأعمال إلى قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة، مع مساندة الثورة في الجزائر إلى حين استقلالها.
- بعد استقلال كامل الأقطار المغاربية تطور مسار التجربة الوحدوية إذ بدأ الاهتمام ببناء الأسس الاقتصادية للوحدة، وهذا ما بلورته تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة والتي تأسست عام 1964م وضمت الجزائر وتونس والمغرب، ثم التحقت بهم ليبيا وموريتانيا، وقد لعبت دورا أساسيا في تكييف المنظومات الاقتصادية لدول المغرب العربي، إلا أن هذه التجربة جاءت في فترة حرجة وهي فترة بناء الدولة الوطنية للأقطار المغاربية، إضافة إلى الخلافات السياسية ما أدى إلى توقف مسار هذه التجربة التكاملية سنة 1975م.
- منذ 1975م دخلت المنطقة في سياسة المحاور والاتفاقيات الثنائية كمعاهدة الوفاق والإخاء بين الجزائر وتونس عام 1983م ومعاهدة وجدة بين المغرب وليبيا سنة 1984م.
- ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الدولية من أبرز معالمها نهاية الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية، ومن هنا تجددت الدعوة لإقامة مشروع تكامل تمثل في إنشاء اتحاد المغرب العربي

1989م بين الدول المغاربية الخمسة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، والذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل بين دوله، كما يهدف إلى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى الوحدة السياسية.

- يقوم اتحاد المغرب العربي على هيكل تنظيمي تمثل في مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة إنشائه.
- حققت تجربة الاتحاد المغاربي إنجازا على المستوى المؤسساتي.
- أما السِّمة المميزة لمسار التكامل المغاربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة، فلم تعكس مستوى طموحات شعوب المنطقة، ويعود هذا إلى مجموعة من المعوقات والتحديات التي أدت إلى ضعف الارتباط والتكامل الداخلي أساسها غياب إرادة سياسية حقيقية لدى النخب المغاربية الحاكمة في بناء صرح مغاربي موحد، بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات التي ساهمت في عرقلة هذه التجربة والتي تعددت، نذكر منها:

1. المعوقات السياسية وأبرزها:

- اختلاف طبيعة النظم السياسية المغاربية وطغيان النزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل عن صلاحياتها لمؤسسات الاتحاد المشتركة.
- الخلافات الثنائية والتي أدت إلى تأزم العلاقات المغاربية، ويرجع ذلك إلى مشكلة الحدود بين دولها، حيث نجدها بين الجزائر وتونس من جهة، والجزائر وليبيا من جهة أخرى، وكذا الخلاف التونسي الليبي من جهة ثالثة ثم الخلاف المغربي الموريتاني، كل هذه الخلافات مجتمعة أدت إلى توقف نشاط اللجنة الاستشارية الدائمة، أما الخلاف الأكثر خطورة فهو الخلاف

بين الجزائر والمغرب الذي بلغ أوجَّه بغلق الحدود البرية بين البلدين عام 1994م وتم تجّميد مؤسسات الاتحاد.

- قضية الصحراء الغربية: وهي المصدر الأساسي للتوترات بين الدول المغاربية، وذلك لتضارب الآراء حول هذه القضية بين الجزائر التي تدعو إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي والمغرب الذي يرى فيها حقه الشرعي.
- أزمة لوكربي: وهي أزمة الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها ليبيا في غياب التضامن المغاربي.

وقد انعكست هذه التوترات على العلاقات الاقتصادية وأحدثت عملية تسييس للاقتصاد المغاربي وهذا ما زاد في جمود مؤسساته.

2. المعوقات الاقتصادية:

- الخلل البنيوي لاقتصاديات دول المغرب العربي المتمثل في الاقتصاد التبادلي وضعف قاعدة الصناعات التحويلية، وهذا ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الدول الخارجية.
- نقص البنية التحتية المشتركة بين دول الاتحاد وفي مقدمتها وسائل النقل والاتصال.
- التحديات المالية المتمثلة في مشكلة المديونية.
- الحواجز المحلية وأبرزها الحواجز الجمركية والتي أدت إلى إضعاف التجارة البينية.
- التحديات التجارية والتي تمثلت في انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغاربية وارتفاع حجم التجارة الخارجية ما أدى إلى استمرار التبعية

الاقتصادية للخارج واستمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية على حساب الأفقي واعتماد الشريك الثالث في المبادلات التجارية البينية.

- مشروعي الشراكة الأورو-مغاربية و الشراكة الأمريكية المغاربية اللذان يهدفان لاستنزاف الثروات المغاربية وجعل المنطقة سوقا مفتوحة لسلعهم والقضاء على اتحاد المغرب العربي من جراء الاتفاقيات الفردية.

3. المعوقات المنهجية: وتتجلى أبرز صورها في:

- تحسين النصوص القانونية وتنفيذها.
- قاعدة الإجماع: فمن غير المتوقع أن تحصل الاتفاقيات والقرارات على إجماع كامل في ظل الخلافات المغاربية.
- الطابع الاستشاري: والذي قلل من صلاحيات باقي الأجهزة.

فهذه كلها تحديات ساهمت في عرقلة مسار التجربة الوحدوية، لذا أصبح على الدول المغاربية التي تمتلك كل الإمكانيات والموارد المتاحة التي تجعلها قادرة على تأسيس اتحاد قوي قادر على مواجهة هذه التحديات، وعليه لا بد من تسوية كافة الخلافات السياسية في مقدمتها قضية الحدود البينية ومشكلة الصحراء الغربية التي يجب حلها وفق قرارات الأمم المتحدة التي تنص على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية ضمن استراتيجية بديلة للتكامل الاقتصادي من أجل الوصول للتنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق الوحدة السياسية، وهذا ما يعني الاستقرار والوحدة والاستمرار والفعالية في ظل بيئة دولية يكون فيها البقاء للأقوى.

# ملاحق

## الملحق رقم (01)

## اللجان القطاعية الفنية المتخصصة للجنة الاستشارية الدائمة[1]

1. مركز الدراسات الصناعية.
2. اللجنة المغربية للصناعة.
3. اللجنة المغربية للمواصلات والنقل.
4. اللجنة المغاربية للبريد والمواصلات.
5. اللجنة المغربية للنقل الحديدي.
6. اللجنة المغربية للنقل البحري.
7. اللجنة المغربية للنقل البري.
8. اللجنة المغربية للنقل الجوي.
9. اللجنة المغربية للحلفاء.
10. اللجنة المغربية للمواصفات.
11. اللجنة المغربية للسياحة.
12. اللجنة المغربية للإحصائيات والمحاسبات الوطنية.
13. اللجنة المغربية للحمل والتشغيل.
14. اللجنة المغربية للمواد الصيدلانية.
15. اللجنة المغربية للتأمين وإعادة التأمين.
16. اللجنة المغربية للدراسات والأبحاث الإدارية.
17. اللجنة المغربية للطاقة الكهربائية.
18. اللجنة المغربية لتنمية تجارة الماشية.
19. اللجنة المغربية للزراعة.
20. اللجنة المغربية العلاقات التجارية.

[1] – مومن العمري، المرجع السابق، ص 346.

## الملحق رقم (02)

### معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[2]

**بسم الله الرحمن الرحيم**

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علـــي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديـــد رئـــيس الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القـــذافي، الجماهيريـــة العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيمانا مـــنهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك فـــــي التاريخ و الـــدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقـــات الســـلمية داخـــل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم،

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضـــع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتهـــا الاقتصـــادية والاجتماعيـــة، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبنـــاء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

اتفقوا على ما يلي:

**المادة الأولى:**

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

**المادة الثانية: يهدف الإتحاد الى:**

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

---

[2] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص 214- 216.

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

**المادة الثالثة:** تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة الى تحقيــق الأغــراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.

- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء.

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة فــي البحــث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

**المادة الرابعة:**

- يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلــى جهــاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

**المادة الخامسة:**

– يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقــد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

**المادة السادسة:**

– لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

**المادة السابعة:**

– للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

**المادة الثامنة:**

– يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيمــا تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

**المادة التاسعة:**

– تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشــؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

**المادة العاشرة:**

– يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

**المادة الحادية عشرة:**

– يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

**المادة الحادية عشرة ( جديدة ):**

– يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامهـــا كمـــا يعين أمينا عاما لها.

**المادة الثانية عشرة:**

– يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

– فقرة جديدة: يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولـــة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

– يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلـــب مـــن مجلس الرئاسة .

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.

– يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

**المادة الثالثة عشرة:**

– تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهمـــا الدولـــة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لهـــا من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهـــدة والاتفاقيـــات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليهـــا مجلس الرئاسة.

– تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

**المادة الرابعة عشرة:**

– كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

**المادة الخامسة عشرة:**

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمـــس أمـــن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكـــون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

**المادة السادسة عشرة:**

– للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخـــرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

**المادة السابعة عشرة:**

– للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هـــذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

**المادة الثامنة عشرة:**

– يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصـــبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

**المادة التاسعة عشرة:**

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضـــاء وفقـــا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

– وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصـــاه ســـتة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409 هـ الموافـق لـــ 17 فبرايـر 1989م.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العضوة : معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

## ملحق رقم (03):

### هيكل اتحاد المغرب العربي[3]

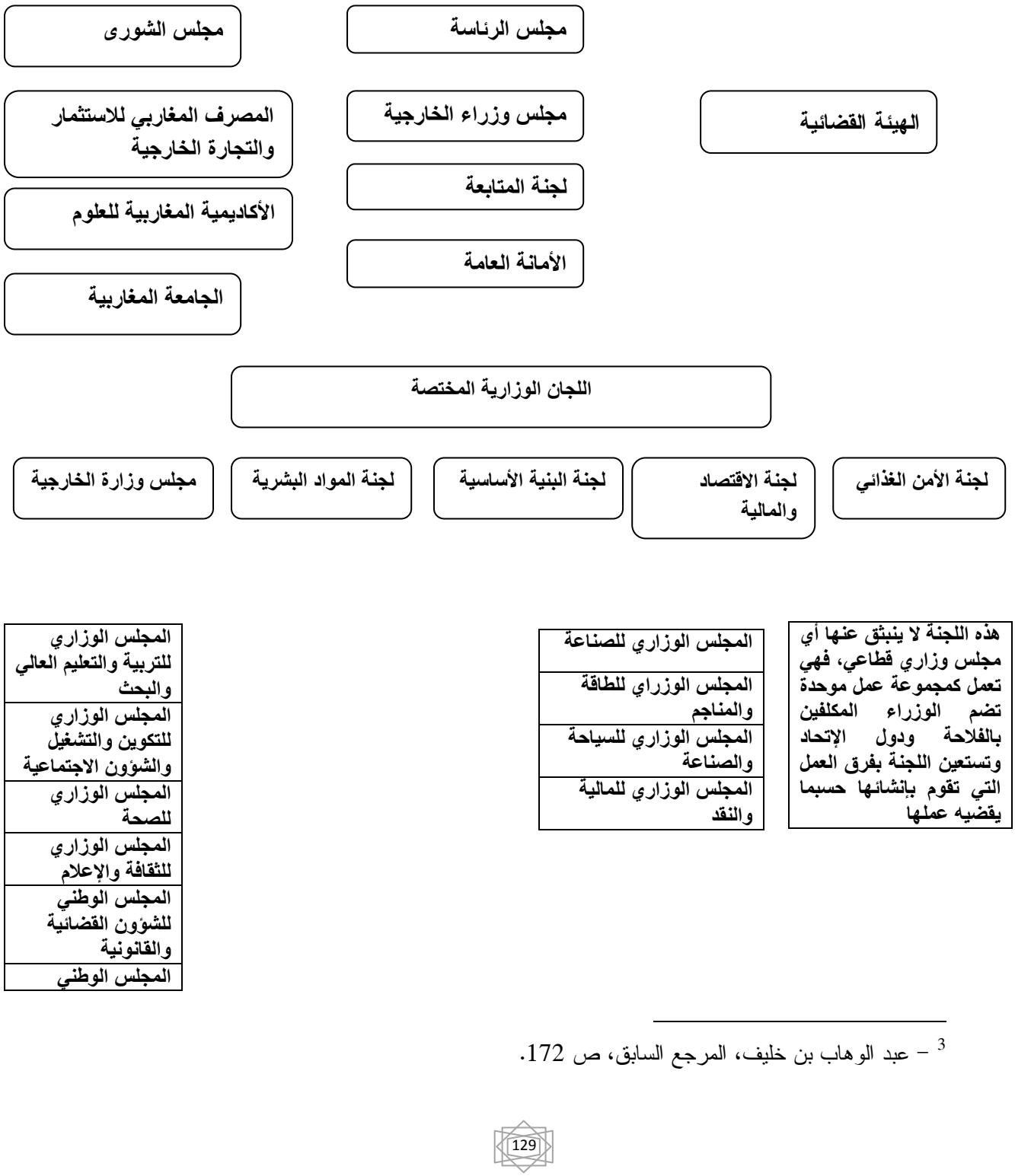


[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 172.

| |
|---|
| للشباب والرياضة |

| |
|---|
| المجلس الوزاري الإنتقالي |
| المجلس الوزاري للتجهيز والأشغال العمومية |
| المجلس الوزاري للإسكان والعمران |
| المجلس الوزاري للبريد والإتصالات |

# البيبليـــوغرافيا

## البيبليوغرافيا

### أولا: الوثائق الرسمية

1. المملكة المغربية، **وزارة الخارجية المغاربية (الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي)**، الجزائر، 1993.
2. وثيقة بيان أول نوفمبر.

### ثانيا: المصادر

3. الزبيري الطاهر، **نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري)**، دار الشروق، ط1، الجزائر، 2011.
4. ولد داده المختار، **موريتانيا رهان التحديات الكبرى**.

### ثالثا: المراجع

5. الأشعل عبد الله، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، دار ذات السلاسل، الكويت، 1990.

6. ابراهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنات، 1996.

7. إسماعيل عز الدين، **الأمير الخطابي بطل الريف**، دار العودة، بيروت، 1985.

8. برحاب عكاشة، من **قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**، دار أبي رقاراق، ط1، الجزائر، 2003.

9. بن البشير العمامرة سعد، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، الجزائر، 2003.

10. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954- 1975**، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

11. بلقزيز عبد الإله، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947- 1986**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1929.

12. بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

13. بوعزيز يحي، **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 1986.

14. بوقارة حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

15. بوكساني رشيد، أحمد ديبش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، دار الهدى، الجزائر، 2005.

16. بولسان عبد القادر، **الحكومات الجزائرية 1962- 2005**، دار هومة، الجزائر.

17.ثابت رضوان عينات، **08 ماي 1945 في الجزائر**، تر: مغلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

18. الجمل شوقي ، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط2، الرياض، 2002.

19. بن خليف عبد الوهاب، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010.

20. داهش محمد علي ، **دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، دار اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

21. رضوان محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي (مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية)**، دار افريقيا الشرق، بيروت، لبنان.

22. أبو زكريا يحي، **الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب**، دار ناشري، 2003.

23. زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914- 1939 نجم شمال افريقيا وحزب الشعب)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2007.

24. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1945**، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992.

25. السنوسي احميدة محمد، **الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الاقليمية والاجماعية والسياسية**، جامعة الفاتح، طرابلس، 1999.

26. الشكري محمد، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، الدوحة، قطر، 2007.

27. صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي الامكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة**، الجزائر، دار الهدى، 2005.

28. صديق أحمد، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار افريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1991.

29. صغير مريم، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962**، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2012.

30. عبد الحكيم مختار، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية (بعض جوانب الاقتصاد الكلي وعوامل الانتاج)**، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، 2007.

31. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية 1830- 1956)**، دار المعارف، ط2، تونس، 1975.

32. العربي اسماعيل، **التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية، ط2، الجزائر، 1981.

34. العروي عبد الله، **المغرب العربي (نظرة مستقبلية)**، وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، 1983/ 1984.

35. عزيز سامية وآخرون، **أين يكمن دور المجتمع المدني**، دار مزوار، الجزائر، 2005.

36. العشماوي سعد الدين، **أسس الإدارة**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1984.

37. حمودي العميد علي عبد الرضا ، **المداخيل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.

38. عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية (نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء)**، ج2، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، المغرب.

39. الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

40. لعروق الهادي، سميرة بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1998.

41. المالكي امحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1994.

42. مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم، الجزائر، 2004.

43. مبارك زهير، **بين الثابت والمحتجز (اتحاد المغرب العربي)**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، سوريا، 2007.

44. محمود خضير كاظم، فاخوري هايل يعقوب، **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

45.المخادمي عبد القادر رزيق، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

46. مدور محمد آيت، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945- 1962 (الجزائر وتونس نموذجا)**، دار هومة، الجزائر، 2013.

47. المديني توفيق، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، منشورات اتحاد المغرب العربي، دمشق، 2006.

48. مربعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

49. عبد الحميد المرنيسي، **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال**، تق: عبد الكريم غلاب، سلسلة الجهاد الأكبر، فاس، المغرب.

50. معاش أحمد الطيب، **المقالات، صور من الواقع العربي الإسلامي في عهد النكبة**، ج4، منشورات وزارة المجاهدين، ط2، الجزائر، 2007.

51. موفق عبد الصمد، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، دار النون.

52. يحي جلال، **المغرب العربي الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**، ج3، الدار القومية، 1966.

53. يونس محمود ، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007.

54. **الأطلس العالمي**، المعهد التربوي الوطني، الجزائر.

**رابعا: الرسائل الجامعية**

55. بعزيز عز الدين، **سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995**، رسالة ماجستير، الجزائر، 1997.

56. بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/ 2010.

57. خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/ 2013.

58. بن رابح سلمان، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919-1939)**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/ 2008.

59. زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/ 2011.

60. العمري مومن ، **شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/ 2010.

61. عواريب لخضر، **جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927- 1955**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2007.

62. نعيم خلود محمود ، **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، العراق، 2005.

63. الوافي آسيا، التكتلات **الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006/ 2007.

**خامسا: المجلات**

64. أعجال محمد لمين لعجال، "معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، ع05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، مارس، 2010.

65. الابراهيمي أحمد طالب، "المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمغرب العربي"، **مجلة الثقافة**، ع 90، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1985.

66. بلقاسم محمد، "طلاب الوحدة (جمعية طلبة شمال افريقيا)"، **مجلة الرؤية**، ع03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997.

67. بلقاسمي بوعلام، "البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية (1911– 1937)"، **مجلة المصادر**، ع 07، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، نوفمبر 2002.

68. جاسور كاظم عبد الواحد،" التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن"، **مجلة الدراسات العربية**، ع11، دار الطليعة، 11– 02 سبتمبر– أكتوبر 1996.

69. خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم، "الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 397، مارس 2012.

70. خياعلي لحسن، "مسار الوحدة المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن**، ع 3843، دراسات وأبحات في التاريخ والتراث واللغات، 07 سبتمبر 2012.

71. الراسي جورج، "وحدة المغرب من وحدة العرب"، **مجلة الحوار**، ع 12، دار الحوار، باريس، 1988.

72. شريط عبد الرحمان، "تجربة المغرب فيزيون (صورة من صور اتحاد المغرب العربي)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 09، جامعة الجزائر، 1995.

73. شكري عز الدين، "المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 93، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1988.

.74

---

ـــــــــــــــــ، "اتحاد المغرب العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 97، مركز الدراسات الاستراتيجية، جريدة الأهرام، مصر، 1989.

75. صالحي صالح ، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، ع2، جامعة سطيف، الجزائر، 2003.

77. عباس محمد، "الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"، **مجلة الحوار**، دار الحوار، باريس، 1988.

78. عطية مجدي علي،" الحوار الوحدوي الليبي الجزائري (إنعكاساته واحتملاته)"، **المجلة السياسة الدولية**، ع90، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1987.

79. الكيتري مصطفى وآخرون، "اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة الدراسات العربية**، ع 03، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989.

80. بن مرسلي أحمد، "دراسة شخصية بومدين"، **مجلة المصادر**، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999.

81. مسعد نيفين عبد المنعم، "الإطار الاقليمي العربي في السبعينات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1990.

82. مهابة أحمد، "مشكل الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 130، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1997.

83. ناجي أحمد، "الاتحاد المغاربي (طموحاته واشكالياته)"، **مجلة السياسة الدولية**، ع111، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1999

84. الهواري مختار، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ع 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2011.

**سادسا: الدوريات والملتقيات**

85. البالي نعيمة، **الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض**، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17- 18 فيفري 2013.

86. بومعزة البشير، "تأملات فكرية حول المغرب العربي"، **ندوة وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، 1987.

87. الجابري محمد عابد، "فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال"، **ندوة وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

88. حربي محمد، "الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي"، **ندوة وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

89. زريق كمال، مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول: "**الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل**".

90. زغبة طلال، عباس فرحات، "السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة البينية في عصر التكتلات الاقتصادية"، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول: "**واقع التكتلات الاقليمية زمن الأزمات**"، جامعة الوادي، الجزائر، 26/ 27 فيفري 2012.

91. الشابي علي، "الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17- 18 فيفري 2013.

92. شقير شفيق، "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، 25 فيفري 2013، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

93. لبيب طاهر، "المغرب العربي بين الوحدة والأصولية وخصوصية الوحدة"، **ندوة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

94. مالكي امحمد، "الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الاقليمية"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17- 18 فيفري 2013.

95. بن مشري عبد الحليم، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، الدوحة، قطر، 17- 18 فيفري 2013.

96. مقري عبد الرزاق، "الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

97. بن عنتر عبد النور، **الاتحاد المغاربي بين الإفتراءات والواقع**، موقع الجزيرة نت، 24 جانفي 2014، 16:25.

98. فينان خديجة محسن، "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي"، **ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، 17- 18 فيفري 2013.

**سابعا: المراجع الأجنبية**

99. Benahtar Abdnnour, **Les Etas Unis et le Maghreb**, Regain d'interet, C.R.E.A.D, Algérie, 2007.

100. Balta Paul, **Le Grand Maghreb de indépendance à l'an 2000**, La Phonic, Alger, 1990.

101. Buteau Guillaume,**Le Maroc Au Sahara Occidental 1975- 2005(Trente ans d'une Quete pour la Souverainete)**, Universite LYON2, Institut d'Etude Politiques Lyon, Année 2004- 2005.

102. Flory Mourice, Jean Louis Miège, **Annuaire de l'Afrique du Nord 1964**, Centre de Recherches sur l'Afrique Méditerranéenne.

103. Marchesin Philippe, **Les nouvelles menaces: Les relations nord- sud des années 1980 à nos jours**, Karthala, Paris, 1999.

104. Salah Eddin Rida, **La coopération économique entre le pays du Maghreb**, Banque Islamique de développement, Arabie Saoudite, 1985.

105. Ben Salem Hatem, **Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale),** Le comité d'études de défense nationale N07, Paris, Juillet 1989.

106. William Zartman , **La Résolution des Conflits En Afrique** , L'Harmattan, Paris 1999

**ثامنا: المواقع الالكترونية**

107. بخوش صبيحة، **مداخيل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي**، موقع متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، www.politics.ar.com، 20/ 01/ 2014.

108. بدري ابتسام، **أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي**، ملف اتحاد المغرب العربي، موقع متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، www.Politics.an.com، 02/ 01/ 2014، 13:30.

109. بوسلهام عيسات، فاعل جمعوي، **اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل**، موقع العلوم القانونية، http://www.marocdroit.com، 20/ 01/ 2014، 18:09.

110. موساوي عادل، عبد العلي حامي الدين، **التفاعلات الاقليمية المحلية الاسلامية**، على الموقع:

www.Albayonco.uk.files/articlemages1taknin438pdf

111. حدار جمال، **تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي(ملف اتحاد المغرب العربي)**، موقع متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، www.politique.an.com، 20/ 01/ 2014.

112. http://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fauto.img

113. http://www.voyagephotosmanu.com/cartemaghreb.html

114. http://www.diploweb.com/IMG/lpg/qi10maghreb.ipg.

# فهرس الأعلام

# فهرس الأعلام


- أ-

أحمد بن بلة 46.

- ب-

الباهي الأدغم 50.

بول بالتا 09.

- ج-

الجيلالي محمد السعيد 42.

- ح-

الحسن الثاني 59-83-86-91-92.

- ز-

زين العابدين 59.

- ش-

الشاذلي بن جديد 59-92.

شعيب الدكالي 38.

- ط-

الطاهر لدغم 45-46.

- ع -

عبد الرحمان عزام 44.

عبد الكريم الخطابي 45-46-47.

عبد الكريم الخطيب 46.

علال الفاسي 38-39-49-50-51.

علي باش حامبة 38.

- ق -

فرحات حشاد 47-48.

فرحات عباس 50.

- م -

محمد حربي 38.

محمد الخامس 47-48-99.

محمد الخضر حسين 43.

المختار ولد داداه 83.

مصالي الحاج 39 -40.

معمر القذافي 59.

- هـ -

هواري بومدين 83-86.

- و -

ولد الطايع 59.

# فهرس الأماكن

## فهرس الأماكن

نظرا لورود الأماكن التالية في أغلب صفحات هذه الدراسة فإني لن أدرجها في هذا الفهرس ( الجزائر – تونس – المغرب– ليبيا موريطانيا – المغرب العربي – شمال إفريقيا )


– أ–

أوروبا 11–12–15–69–71–78–97–100–104–105.

إسبانيا 09–14–17–78–89–90–91–104.

إسكتلندا 94.

آسيا 94.

إفريقيا 09–10–11–12–14–15–19–71–88.

الإمارات العربية المتحدة 29.

إيطاليا 17–89.

– ب–

باريس 73–89.

البحرين 29.

البحر الأبيض المتوسط 11–12–13–14–15–97–104–106.

البرتغال78.

بشار 85.

- ت-

الإتحاد السوفياتي 30.

تشاد 14.

تندوف 85-90-91-93.

- ج-

جبال الأطلس 13.

الجبل الأخضر 14.

جبل طارق 14 .

- ح-

حاسي بورمة 81 .

- خ-

الخليج العربي 12-29.

- س-

الساقية الحمراء 88-89-90-91.

ساقية سيدي يوسف 50-70.

سبتة 91.

سلطنة عمان 29.

السنغال15.

السودان 14.

**- ش-**

الشرق الأدنى 10.

الشرق الأوسط 10.

**- ص-**

الصحراء الغربية 14-15-57-84-87-88-89-90-91-92-93-111-115-120.

**-ط-**

طرابلس 66.

طنجة 51-52-55-69-73 .

**- ع-**

غار جبيلات 86.

**- ف-**

فرنسا 09-39-47-49-80-82-47.

فريانة 70.

- ق -

القاهرة 48-73-44.

قطر 29.

- ك -

الكويت 29 -50.

كدية الجبل 15.

- ل -

لوكربي 93-94-120.

- م -

مالي 13-15-25.

المحيط الأطلسي 11-12-14-15-88-90.

المشرق العربي 09-10-11-14.

مراكش 59-63-40-87.

مصر 14.

مضيق صقلية 13.

مليلة 91.

المملكة العربية السعودية 29.

- ن -

نواكشط 63-66-94-84.

النيجر 13-14.

- و-

وادي الذهب 88-89-90.

الولايات المتحدة الأمريكية 15-18-19-27-33-34-93-94-95-106.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء<br>الشكر والعرفان | |
| مقدمة | 02 |
| **الفصل الأول:الأسس الموضوعية لقيام اتحاد المغرب العربي** | 08 |
| أولا: مقومات نشأة اتحاد المغرب العربي | 09 |
| 1. المقومات الجيوستراتيجية | 09 |
| 2. المقومات الاقتصادية | 16 |
| 3. المقومات البشرية | 19 |
| 4. المقومات الثقافية والحضارية | 21 |
| ثانيا: دوافع نشأة الاتحاد | 24 |
| 1. الدوافع السياسية | 24 |
| 2. الدوافع الاقتصادية | 27 |
| **الفصل الثاني: اتحاد المغرب العربي جذوره ومراحل تطوره** | 36 |
| أولا: جذور الفكر الوحدوي المغاربي ونشأته 1919- 1958 | 36 |
| 1. النضال الوحدوي المغاربي 1919- 1945 | 36 |
| 2. تطور العمل الوحدوي المغاربي 1945- 1958 | 42 |
| 3. المد الوحدوي من مؤتمر طنجة إلى استقلال الجزائر 1962 | 48 |
| ثانيا: مراحل تطور مسار التجربة الوحدوية 1963- 1989 | 52 |
| 1. اللجنة الاستشارية الدائمة | 53 |
| 2. المعاهدات المحورية والتعاون الثنائي | 56 |
| 3. اتحاد المغرب العربي | 57 |
| **الفصل الثالث: معوقات اتحاد المغرب العربي وسبل تجاوزها** | 75 |
| أولا: المعوقات | 75 |

| | |
|---|---|
| 1. المعوقات السياسية | 76 |
| 2. المعوقات الاقتصادية | 94 |
| 3. المعوقات المنهجية | 106 |
| ثانيا: سبل تجاوزها | 109 |
| 1. سياسيا | 109 |
| 2. اقتصاديا | 111 |
| 3. منهجيا | 113 |
| الخاتمة | 116 |
| الملاحق | 122 |
| قائمة المصادر والمراجع | 131 |
| فهرس الأعلام | 145 |
| فهرس الأماكن | 148 |
| فهرس المحتويات | 154 |